

جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية
في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وقاوى
المعيار المعرب للنشر

دكتور
محمد السيد البوعصدي
أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي والمضادة
كلية التربية - جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

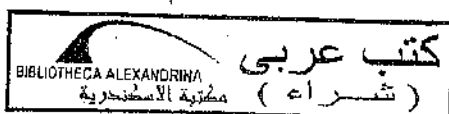
9

مركز الاسكندرية للكتاب
٤٦ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ت: ٤٨٢٦٥٠٨ - الاسكندرية

جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية

في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وقاوى

المعيار المعرب للنشر



أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي والحضارة
مكتبة التبريد - جامعة الإسكندرية

١٩٩٦



مركز الاسكندرية للكتاب
٤٦ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ت: ٤٨٢٦٥٠٨ - الاسكندرية

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt$$

2. It is shown that the function $f(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$.

3. The second part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $g(x)$ defined by the equation

$$g(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^4} dt$$

4. It is shown that the function $g(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$.

5. The third part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $h(x)$ defined by the equation

$$h(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^6} dt$$

6. It is shown that the function $h(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1



تمهيد :

التعريف بالونشريسي :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي التلمساني، من الفقهاء المالكية البارزين في المغرب الاسلامي ، ولد ببجل ونشريس (بـغـرب الجزائر) في حوالي سنة ٨٣٤/١٤٣٠ - ١٤٣١م ونشأ بمدينة تلمسان^(١) في ظل سلاطين دولة بني زيان (بنى عبد الواد)^(٢) ، حيث أخذ عن شيوخها كالفقيه الامام قاسم بن سعيد بن محمد

(١) تلمسان : قاعدة المغرب الاوسط ، وهى مدينة قديمة لها سور حصين ، وبها اسواق ومساجد ومسجد جامع وأشجار وأنهار عليها الطواحين ، ويذكر الادريسي أنها مدينة « حسنة لرخص أسعارها ونفاق أشغالها ومراج تجارتها » ، ويضيف الحميرى أن تلمسان هى دار ملكة زناتة ، وتمتاز بكثرة الخصب والرخاء انظر (البكرى) ، المغرب فى ذكر بلاد افريقية والمغرب ، طبعة مكتبة الثنى ببغداد ، بدون تاريخ ، ص ٧٦ ، الادريسي ، صفة المغرب ومصر والسودان والاندلس من كتاب نزهة المشتاق ، طبعة ليدن ١٨٩٤م ، ص ٨٠ ، الحميرى ، الروض المطار ، تحقيق أحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٥-١٣٦ .

(٢) بابا التنيكى ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج — على هامش كتاب الديباج المذهب لابن فرحون ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٨٧ ، الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ١ ، نشر وزارة الاوقاف المغربية ، سنة ١٩٨١ ، المقبة ، ص ١٠٠ .

وبنو زيان (بنو عبد الواد) : ينسبون الى زيان بن ثابت بن محمد بن بنى طاع الله ، وهم من قبيلة بنى عبد الواد إحدى بطون زناتة . وكانوا يتجمعون المناطق الصحراوية والجبلية المجاورة لتلمسان

العقباني وزيره سالم ابراهيم العقباني قاضي تلمسان وغيرهما (٤) .

وكان الفقيه الونشريسي لا يخشى في الحق لومة لائم ، ولذا غضب عليه السلطان أبو ثابت الزياني صاحب تلمسان سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩ - ١٤٧٠م فأمر بنهب داره ، واضطر الونشريسي للفرار الى مدينة فاس فاستوطنها ، وقام هناك بتدريس مدونة الامام مالك ، كما كان مشاركا في فنون العلم الا أنه اقتصر على تدريس الفقه المالكي ، وتذكر المصادر أنه كان فصيح اللسان والقلم ، أخذ عنه جماعة من الفقهاء منهم ابن مليح اللمطي وأبو زكريا السومسي والقاضي ابن الغرديس التغلبي . وللونشريسي مؤلفات كثيرة منها : كتاب « المعيار المعرب » ، وكتاب « ايضاح المسالك الى قواعد مذهب مالك » ،

بالمغرب الاوسط (الجزائر حاليا) . وقد قاموا بمساعدة الموحدين عند فتحهم لتلك المناطق ، فنالوا ثقتهم واقطعوا مدة اقطاعات بمنطقة تلمسان واحوازها ، واستقروا بها منذ ذلك الوقت . ولما تعرضت دولة الموحدين للضعف والانهيار في اوائل القرن ٧ هـ / ١٣ م استقل بنو زيان الفرصة وتمكن اميرهم يفراسن بن زيان من الاستقلال بتلك المنطقة (تلمسان) في ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م مؤسسا بذلك دولة بنو زيان او دولة بني عبد الواد . راجع التفاصيل في (يحيى بن خلدون ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، الجزائر ١٩٨٠ م ، ص ١٩٨ - ٢٠٤ ، احمد مختار العبادي ، دراسات في تاريخ المغرب والاندلس ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج ٢ ، مكتبة النهضة ، الجزائر ، ١٣٥٠ هـ ، ص ٢٤٢ - ٣٤٨) .

(٥) هو أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني ، شيخ الجماعة واحد الفقهاء ورجال الفتوى البارزين بمدينة تلمسان ، وقد توفي في سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م . راجع : (المقرئ) ، ازهار الرياض في اخبار عياض ، ج ٣ الرباط ١٩٧٨ ، ص ٢٥ هـ ٢ ، الونشريسي ، المعيار ، ج ٦ ، ص ٥) .

(٦) التبتكي ، نفسه ، ص ٨٧ .

« والفائق في أحكام الوثائق » لم يكمل ، وتأليف له في « الفروق في مسائل الفقه » ، وغيرها . وتوفي الفقيه الونشريسي في عام ١٥١٤هـ / ١٥٠٨ - ١٥٠٩م وقد بلغ من العمر نحو ثمانين سنة^(٥) .

ب - كتاب « المعيار المغرب » وأهمية كتب النوازل والفتاوى الفقهية:

يعتبر كتاب « المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والاندلس والمغرب » ، من أبرز كتب الونشريسي ، وقد اعتمد في فتاواه التي أوردها في كتابه من منها الفقه المالكي بأصنافها المتعددة سواء الامهات أو المختصرات في الاصول والفروع والنوازل والوثائق ، كما اعتمد في فتاوى المغربين الأدنى والوسط على بعض كتب النوازل المغربية ومن أهمها نوازل الفقيه أبي المقاسم البرزلي القيرواني (ت ٨٤٤هـ / ١٤٤٠ - ١٤٤١م)^(٦) .

ويشتمل كتاب المعيار المغرب على مجموعة ضخمة من النوازل والفتاوى الفقهية التي تتميز بابتعادها عن الجانب النظري ، والتي تعبر بصدق ووضوح عن واقع الحياة اليومية في المجتمع المغربي في العصر الاسلامي ، فالملاحظ أن الحوادث التي عاشها أهل المغرب

(٥) ترجمة الونشريسي بالتفصيل في كتاب : بابا التفتكني ، نيل الابتهاج ، ص ٨٧ - ٨٨ ، ابن القاضي ، درة الحجال في اسماء الرجال ، ج ١ ، تحقيق الاحمدى ابو النور ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ص ٩١ - ٩٢ ، الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ١ ، مقدمة الكتاب ، ص ١ - ج ، المقرئ ، ازهار الرياض في اخبار عياض ، ج ٢ نشر صندوق اخبار التراث الاسلامي ، الرباط ١٩٧٨ م ، ص ٢٩٧ ، السراج الاندلسي ، الطلل المسندسية في الاخبار التونسية ، مجلد ١ ، تحقيق محمد الويلة ، دار الغرب الاسلامي ، ١٩٨٤ ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥ ، خير الدين الزركلي ، الاعلام ، ج ١ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٦) المعيار ، مقدمة الكتاب ، ص هـ ، و .

الاسلامى قد اصطبغت بصبغة محلية ، مما دفع الفقهاء والقضاة وأهل الفتوى الى الاجتهاد لاستنباط الاحكام والفتاوى الشرعية الملائمة وفق الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وفي ضوء المذهب المالكي ، وهو المذهب السائد في بلاد المغرب والاندلس (٧) .

والحقيقة أن لكتاب المعيار جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في غاية الاهمية والقيمة ، فهو يتضمن الكثير من المعلومات والنصوص ، والوثائق التي قلما ترد في المصادر التاريخية ، والتي تمس كل جوانب المجتمع في الغرب الاسلامى ، فهناك اشارات عن العادات والتقاليد والاعراف وعن الحياة الاسرية والاحتفالات والاعياد والزي والاطعمة ، وعن النظم الاقتصادية ، ومراكز العلم والشخصيات العلمية البارزة في المجتمع المغربى ، ومعالم الحياة الدينية في بلاد المغرب والاندلس .

وتعد مصنفات النوازل والفتاوى الفقهية بالاضافة الى قيمتها الفقهية البحتة ، من المصادر الاصلية القيمة ، لما تتضمنه من مادة غنية في مجال الدراسات التاريخية والحضارية . فالنوازل قضيا رفعت من مختلف فئات المجتمع الى القضاة ورجال الفتوى للنظر فيها ، وهى عادة ما تذكر القضية أو النازلة كما حدثت بأشخاصها ووقائعها واسم القاضى أو المفتى الذى رفعت اليه وأحيانا تاريخ وقوع النازلة ، ثم الجواب أو الفتوى حول تلك النازلة أو المسألة الفقهية ،

(٧) نفس المصدر السابق والصفحة . وتجدر الاشارة الى ان كتاب المعيار الفه صاحبه الونشريسي في ستة مجلدات ، وقد نشر أخيرا دون تحقيق في المغرب عام ١٩٨١ ، في ١٣ مجلدا وتحتوى تلك المجلدات العديد من النوازل والابواب الفقهية ، ويهنا منها : نوازل النكاح والخلع والنفقات ونوازل الاحباس والهبات والصدقات والوصايا ونوازل الاجارات والاكريه والصناع ، ونوازل الوديعة والعارية ونوازل الشهادات والوكالات والدعاوى .

فهي مرآة صادقة تعكس هموم ومشاكل أفراد المجتمع وما يشغلهم في تلك الفترة (٨) .

وتجدر الإشارة الى أن بعض الباحثين والمستشرقين تنبها منذ فترة ليست بقصيرة الى أهمية كتب النوازل والفتاوى الفقهية ، وقيمتها الكبرى في دراسة التاريخ الحضاري للمجتمعات الاسلامية ، ونخص بالذكر منهم : المستشرقين الاسبانيين لوبث أورتيث Lopez Ortiz وسلفادور بيللا Salvador Vila ، والمستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال LeviProvençal ، كما نوه الى أهمية مثل هذا النوع من المصادر أستاذنا الدكتور محمود علي مكي عندما قام بنشر وتحقيق مجموعة نوازل وفتاوى تتعلق بأحكام السوق في المغرب الاسلامي للفقيه يحيى بن عمر (٩) — الاندلسي الاصل ، الافريقي الموطن — والتي استخرجها من كتاب المعيار للونشريس (١٠) .

(٨) ابن سهل الاندلسي ، وثائق في أحكام قضاء اهل الذمة مستخرجة من الاحكام الكبرى ، تحقيق محمد خلاف ، الكويت ١٩٨٣ م ، المقدمة ص ٧ ، ٩ ، عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي في القرن السادس الهجري ، نشر دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٧ ، سلامة الهرقي ، دولة المرابطين ، نشر دار الندوة الجديدة ، مكة ، ١٩٨٥ م ، ص ١٧ — ١٨ ، سعد غراب ، كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية ، حويلات الجامعة التونسية ، العدد ١٦ سنة ١٩٧٨ ، ص ٧٣ — ٧٧ .

(٩) يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ومحمود علي مكي ، وأعدده للنشر فراحات الدشراوى ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥ ، ص ٥ .

(١٠) ابن سهل الاندلسي ، وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من الاحكام الكبرى ، تحقيق محمد خلاف ، الكويت ١٩٨٣ ، المقدمة ص ٣ — ٤

الفصل الأول

مظاهر الحياة الاجتماعية في المغرب في العصر الاسلامي

١ - الأسرة وأهم المشكلات الأسرية :

نتضح من نوازل النكاح التي أوردها الونشريسي في كتابه « المعيار المغرب » العديد من الحقائق والاشارات المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية في المجتمع المغربي في العصر الاسلامي ، فيفيدنا بأن الخاطبة كانت تقوم بدور هام في اتمام الخطوبة وعقد الزيجات — كما هي العادة الآن في بعض البلدان الاسلامية — ، حيث تتولى التمهيد للاتفاق بين أهل العروسين ، ثم يذهب أهل الزوج الى منزل العروس للتحدث مع أهلها والاتفاق معهم على كل ما يتعلق بالزواج من صداق^(١) وهدايا^(٢) وما الى ذلك . وكان صداق الزوجة في المغرب

(١) أمدا الونشريسي باشارة قيمة تبين صداق احدى الزوجات في المغرب في ثانيا نازلة عرضت على أحد الفقهاء ، فيذكر أن الصداق التقدر كان عبارة عن خلاخل فضة قيمتها عشرة دنانير من الذهب ، وأقراص ذهب من دينارين وعقد جوهر قيمته ستة دنانير من الذهب ، أما الثياب أو الكسوة فمنها ثوب من الكتان وآخر من الحرير ، وملحفة قطن وفراش من القطيفة علاوة على هدية طعام ، وأحيانا كان يشتري من الصداق : وطاء ولحاف وفرش وبعض الصحف والاقداح . انظر (الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، ١١٦) .

(٢) من امثلة الهدايا التي كان الزوج يهدى بها زوجته في المغرب : قصب ذهب وثوبين من الحرير وعقد جوهر وقطيفتين وخفين وجوربين . انظر (المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، ٤٠٦) .

الاسلامى ينقسم — كما هو الحال اليوم — الى معجل ويسمى النقده،
ومؤجل أى المؤخر^(٣) .

وتشير احدى النوازل الى أن من العادات الشائعة فى مدينة
قفصة^(٤) ، افريقية أن الصداق المعجل الذى يدفع بدنانير قبل الزفاف،
لا تقبضه الزوجة أو وليها كإله نقداً ، وإنما يقوم الزوج بشراء كسوة
وحلى ذهب ويخبرهم بقيمتها ، ويحسب ذلك من الصداق النقده المعجل

(٣) الونشريسي ، نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢١ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، سعيد
عاشور ، الحياة الاجتماعية فى المدينة الاسلامية ، مجلة عالم الفكر ،
مجلد ١١ ، العدد الاول ، الكويت ١٩٨٠ ، ص ١٠٢ ، كمال أبو مصطفى ،
مالقة الاسلامية فى عصر دويلات الطوائف ، دار المعرفة ، الاسكندرية ،
١٩٩٠ ، ص ٦٠ . والملاحظ أنه بالنسبة لزواج الاقارب فى المغرب كان
من المعتاد أن يرسل المقبل على الزواج والده ووالدته وخاله وعمه الى بيت
والد قريته لخطبتها والاتفاق على الصداق النقده والمؤخر والهدية ، ثم يرسل
بعد ذلك الى والد عروسه النقده من الصداق والشمع الذى يبعث فى مثل
تلك المناسبات ، ويتم الاشهار فى القرية أو المدينة أن فلانا تزوج قريته
فلانة ، ويقوم قرابته وأصحابه بتهنئته ، ويقوم عقب ذلك بتقديم هدية
مناسبة الى عروسه . وينكر الونشريسي أن أهل المغرب كانوا يميلون الى
زواج الاقارب لصله الرحم ، غير أنه كانت تحدث أحيانا بينهم اختلافات
حول قيمة المهر أو الصداق ، وقد أثار ذلك العديد من النوازل . راجع
(المعيار ، ج ٣ ، ص ١٦١ — ١٦٢ ، ٢٤٧) .

(٤) قفصة : احدى المدن فى جنوب المغرب الأدنى (افريقية) ، وتقع
على مسافة أربع مراحل من القيروان ، ويصنفها الإدريسي بأنها مدينة حسنة
ذات سور ونهر جار ، ولها أسواق عامرة ومتاجر كثيرة وصناعات قائمة ،
يضيف بأنها مشهورة بالنخيل ومعظم أهلها من البربر . (صفة المغرب
وبلاد السودان ومصر والاندلس من كتاب نزهة المشتاق ، ص ١٠٤ —
١٠٥) .

المفروض أن يدفع قبل الزفاف^(٥) . وكان من الاعراف الجارية أثناء فترة الخطوبة أن يهادى العريس عروسه أو خطيبته في الاعياد والمناسبات هدية لا تعدو حناء وصابون وفاكية^(٦) .

وبعد انتهاء فترة الخطوبة يتم عقد القران في أحد الجوامع أو المساجد على يد القاضي أو صاحب الانكحة ، فيشير الونشريسي الى عقد قران احدى الزيجات في جامع مدينة تازا ، أما المواضع البعيدة عن الحاضرة كالقرى والحصون فكان امام المسجد هو الذي يتسولى عقد القران دون اذن من القاضي لمبعد المسافة بينهما^(٧) .

(٥) الونشريسي ، نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ . وجدير بالذكر أن الونشريسي اورد ضمن نوازله العديد من المعلومات التى تنقسم بالحدة والاصالة حول بعض العادات المغربية المتعلقة بالزواج ، فيفيد بأن من عادات بعض المواضع أن يتفق والد الزوجة مع الزوج على أن يكتب في عقد الزواج صداقا قدره مائتى دينار ثم يرد والد الزوجة للعريس بعد ذلك مائة وخمسين دينارا بمعنى أن الصداق الحقيقى الذى دفع لا يعدو خمسين دينارا ، وواضح أن المقصود من ذلك التناخر والسمة ، ويشير أيضا الى أن من عادات بواى (أى قرى) المغرب فى انكحتهم « انهم لا يسمون صداقاتهم ولا يشهدون عليها وقت العقد لكن عند الابتداء » . ويضيف أن « الصداق عندهم معروف مقدر لا يزداد لجمال ونحوه ولا ينقص لقبح وغيره » . ومن جهة أخرى يذكر الونشريسي أن من العادات فى بلده المغرب أن « الرجال ينكحون النساء بالانساب » ، « والمهر معروف على عاجله وآجله ، وإن كان له يسر ربما دفع المعجل عند التعريس ، وأما المؤجل فلا يطلب به الا بعد موت أو فراق ... » (المعيار ، ج ٣ ، ص ١٦٠ ، ٢٤٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥) .

(٦) المعيار ، ج ٣ ، ص ٩٦ .

(٧) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٧ ، ١٩٨ ، سعيد عاشور ، الحياة الاجتماعية ، ص ١٠٢ . أما مدينة تازا — المذكورة بالمتن — فهى تقع فى المغرب الاقصى الى الشمال الشرقى من مدينة فاس ، ويذكر صاحب

وبعد عقد القران تبدأ أسرة العروس في اعداد الجهاز وجرى العرف في المغرب الاسلامي أن يخرج والد الزوجة ضمن الجهاز بعض الثياب الثمينة باسم الزوج ، ثم يستردها بعد الزفاف على أساس أنها كانت عارية ، وأنها وضعت مع الجهاز بهدف التزيين والتباهي والافتخار لا على سبيل العطية ، ومن ناحية أخرى عرف أهل المغرب نظام ضمان جهاز العروس ، حيث كان والد العروس يشترط — أحياناً — على الزوج أن يضمن جهاز العروس قبل الدخول بها ، غير أنه لم يكن من حق والد العروس أن يمنع بعض الجهاز عن ابنته إذا أراد اخراجها الى زوجها باستثناء العقارات والمغلات^(٨) .

ونستدل من إحدى النوازل على أن هناك من الآباء في المغرب من كان يهب ابنته في صغرها بعض الهبات والعطايا لتجهيزها عند زواجها ، فهناك إشارة الى رجل وهب ابنته خمسين رأساً من الغنم ونصف كرمه من أجل هذا الغرض^(٩) .

وعلى أية حال فإن الاتفاق على موعد الزفاف كان يتم بعد

الاستبصار أنها « آخر بلاد المغرب الاوسط وأول بلاد المغرب الاقصى » وتشتهر بكثرة التين والاعناب وجميع الفواكه ويسكنها قبائل من البربر يعرفون بقبائله . (مجهول) الاستبصار في عجائب الامصار ، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد ، مطبوعات جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٨م ، ص ١٨٦ ، الحميري ، الروض المعطار ، ص ١٢٨) .

(٨) الونشريسي ، المعيار ، ج ٣ ، ص ١١٦ ، ١٢٢ . ويذكر الونشريسي أن العادة الجارية في بعض المواضع المغربية أن الأب إذا جهز ابنته بحلى فاتها هو على سبيل العارية والتجمل بيد الابنة وإن طالبت السنون ، وأنه متى أراد استرجاع شيء منه استرجعه ، وفي حالة وفاته يورث عنه . راجع (المعيار ، ج ٣ ، ص ٣٦) .

(٩) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ .

الانتهاء من اعداد الجهاز^(١٠) ، فكان من المتعارف عليه أن يقوم الزوج بارسال هدية من جزور أو لحم الى بيت والد العروس لكي يعدوا طعاما يأكل منه أقارب العروسين ليلة الزفاف وفي بعض الاحيان كان الزوج يرسل الى عروسه قبيل الزفاف بعض العصفور لصبغ ثيابها من قبيل المهادة ، وقد يبعث اليها ببعض المال تستعين به العروس لشراء ما يلزمها قبل الزفاف وهو ما يسميه الونشريسي « بحق العرس » ، وتتمثل هذه المشتريات في بعض الطيبات والحناء والاصباغ أو لكراء الحلوى التي تترين بها العروس ليلة الزفاف ، ولم يكن ذلك حقا من حقوق الزوجة ولكنه كان من العادات الجارية بين أهل المغرب^(١١) .

(١٠) يمدنا ابن عذارى المراكشي بنص طريف حول مهر وجهاز عروس من الطبقة الخاصة الثرية في المغرب ، فيذكر أنه في « شهر رجب سنة ٤١٥ هـ (١٠٢٤م) تزوجت السيدة أم الطلو بنت نصير الدولة (أى يوسف بن حبوس الصنهاجى صاحب افريقية) ... فلما كان يوم الاربعاء غرة شعبان المكرم زين الايوان المعظم للسيدة الجليلة أم الملو ودخل الناس خاصة وعامة فنظروا من صنوف الجواهر والاسلاك والامتعة النفيسة واوانى الذهب والفضة ما لم يعمل مثله ... وحمل المهر فى عشرة أحمال على ابغل على كل حمل جارية حسناء ، وجملته مائة ألف دينار عينا ، ... » راجع (البيان المغرب فى أخبار الاندلس والمغرب ، ج ١ ، نشر كولان وليفى بروفنسال ، طبعة بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣) .

(١١) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٦ . ويذكر الونشريسي أن والد الزوجة كان يشترط أحيانا على زوج ابنته أن تكون هدية ابنته قبيل الزفاف عبارة عن ثورين أو كبش وثور ، وهذه الهدية كانت تعتبر ملكا للزوجة ولها الحق فى أخذها ، وتسمى بهدية العرس . راجع (المعيار ج ٣ ، ص ٤٣ ، ٤٦ - ٤٧) ويضيف أن من عادات أهل البادية فى المغرب أن هدية العرس يبعث بها الزوج الى أهل زوجه ، فيطعم منها أهل العروسين

ويتضح من احدى النوازل والفتاوى أن حفل العرس في المغرب كان ينقسم الى حفلين أحدهما يتم نهارا للرجال ، والآخر ليلا للنساء ، وفي كل منهما كانوا يستقدمون الغنيات وضاربات الدفوف والراقصات ، ويذبحون ذبيحة أو أكثر ، كل حسب قدراته المادية (١٢) . ويذكر الونشريسي أن الكثير من أهل المغرب اعتادوا التهادي في الاعراس ، فكانوا يتهادون بالدراهم والدنانير والجزور وبعض الاطعمة كالزيت والقمح والشعير واللحم والفاكهة (١٣) .

والملاحظ أن العروس في المغرب الاسلامي — شأن غيرها في البلدان الاسلامية الاخرى — كانت تحرص على تجميل وتزيين نفسها ليلة الزفاف ، وكانت الماشطة تتولى مهمة تجميلها نظير أجر معين ، ومن وسائل تجميل العروس دهان جسدها ووجهها ببعض الطيبوب والاصباغ التي تظهر جمالها (١٤) .

والاقارب والاصدقاء . انظر (المعيار ، ج ٣ ، ص ٩٢ ، ج ١١ ، ص ٢٢٣) . وحول هدية العرس راجع التفاصيل أيضا في : (ابن سلون الكنانى ، العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والاحكام على هامش كتاب تبصرة الحكام لابن فرحون ، ج ١ ، بيروت ، طبعة مصورة عن طبعة مصر ١٣٠١ هـ ، ص ٣٣ — ٣٤ ، سعيد عاشور ، نفسه ، ص ١٠٣ ، كمال أبو مصطفى ، مائة الاسلامية في عصر دويلات الطوائف ، ص ٦٣ — ٦٤) .

(١٢) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ، سعيد عاشور ، نفسه ، ص ١٠٣ .

(١٣) نفس المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٨١ — ١٨٢ .

(١٤) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ ، ج ١١ ، ص ١٤٥ — ويشير الونشريسي الى أن الماشطات كن يقمن أحيانا بالتدليس بشعر الغير ، فالماشطة قد تقطع سالف شعر الغير وتعطيه لمن لا شعر لها تعمل به سالفًا ، كما أن هناك ما يسمى بالواشبة أى صانعة الوشم التي تقوم بشق الجلد ثم يحشى بالكحل حتى يخضر . انظر (المعيار ، ج ١١ ، ص ١٤٥) .

وتجدر الإشارة الى أن هناك من كان يلتزم لزوجه - خصوصا إذا كانت من الطبقة الخاصة الثرية - بألا يتزوج عليها ، ولا يتسرى ولا يتخذ أم ولد بغير إذنها أو بدون موافقتها ، فإن فعل ذلك فالداخله عليها بنكاح طالق ، والسرية وأم الولد حرتان لوجه الله تعالى ، غير أنه كان يحدث - في بعض الأحيان - أن تعرض الزوجة مرضا شديدا يطول أمده ، يعجزها عن القيام بواجباتها الزوجية ، فيحس الزوج على نفسه الفتنة ، ويسعى للزواج عليها ، لكي يحسن دينه ، وكان ذلك مبررا بجيز له ذلك ، ويسقط ما التزم به في العقد للعذر المذكور (١٥) .

كذلك كانت الزوجة تشترط - أحيانا - على زوجها في العقد أنه إذا منعها من زيارة أحد من أقاربها من ذوى المحارم أو منعها من أن تشهد لأحد منهم فرحا أو حزنا في الوقت الذي يصلح ذلك فيه ، أو منع أحدا من أهلها من زيارتها من حين لآخر فأمرها بيدها (١٦) .

ملاحظات على الحياة الأسرية في المغرب الاسلامي :

أولا - شيوع ظاهرة الزواج المختلط أي بين العرب والبربريات في المغرب : فهناك نازلة تشير الى زواج تاجر قيسى ميسور الحال من امرأة من بربر أوربة ، كان أهلها من فقهاء مدينة تازا ، كما أن ببعض النوازل اشارات إلى زواج نساء من بربر المغرب برجال من بربر الاندلس (١٧) .

(١٥) الونشريسي ، المعيار ، ج ٣ ، ص ١٧ .

(١٦) الونشريسي ، نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠٨ .

(١٧) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٤ ، ١٤٨ ، وراجع حول تلك الظاهرة في الاندلس :

Lévi-Provençal, Histoire de l'Espagne musulmane, t, III,

Paris 1967, p. 186.

ثانياً - كان أهل المغرب يحرصون على ألا تتزوج اليتيمة إلا بعد البلوغ وبموافقتها ، ويتأكد الشهود من ذلك عند النظر الى وجهها وقددها ، بالإضافة الى استشارة ثقات النساء (١٨) .

ثالثاً - جرى العرف في بلاد المغرب أنه اذا حدثت مشكلة بين الزوجين ، وطلب أحدهما من القاضي ارسال أمينة من النساء لمعرفة من المتعدى منهما ، فإن نفقة الامينة ومؤنتها تكون على من طلبها (١٩) .

رابعاً - يلاحظ أنه اذا فقد الزوج في أرض العدو أو أثناء رحلته للتجارة أو الحج وغير ذلك ، وكانت زوجته تتولى الوصاية على ابنتها فان العم هو الذي يقوم بتزويج الابنة بعد أن تأذن له الام بذلك ، لاحتمال وفاة الأب ، أما اذا كان للبنت أخ بالغ عاقل فهو أولى بعقد نكاحها (٢٠) .

خامساً - تفيدنا النوازل بأن بعض طالبات الزواج في قرى المغرب ممن وصفن بأنهن « من أهل التهم والدناءة في قدرهن وليس لهن ولى » ، كن يقصدن امام مسجد القرية ، ليتولى تزويجهن دون اذن من قاضى الحاضرة ، وذلك على أساس أن اصلاح شأنهن يتم بالزواج (٢١) . كذلك وجدت نساء ممن عرفن بالفساد ، ورغبن في الزواج ، فكن يهجرن بلادهن وينزلن حواضر أخرى مجاورة ، حيث يعلن التوبة في الجامع ، وكان القضاة وأهل الفتوى يأذنون لهن

(١٨) الونشريسي ، المعيار ، ج ٣ ، ص ١٣٣ ، برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ج ٢ ، ترجمة حمادى الساحلى ، نشر دار الغرب ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(١٩) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤١٤ .

(٢٠) نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٨٩ .

(٢١) نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢١ - ١٩٨ .

بالزواج بعد اثبات أنهن طارئات على الموضع ، ويصدقن بأن ليس
لهن أزواج (٢٣) .

سادسا - يلاحظ في المجتمع المغربي كثرة الهبات والصدقات
والوصايا داخل نطاق الأسرة ، فهناك العديد من النوازل والفتاوى
التي تفيد بأن الرجال والنساء كانوا يحرصون على التصديق على
أولادهم الصغار ، أو يوصون بجزء من أملاكهم لأبنائهم
وأحفادهم (٢٤) .

سابعا - انفردت بعض المواضع في المغرب بعادات وأعراف
محلية ، من ذلك أن الموضع المعروف ببلاد القبلة (٢٥) كان أهله يمتنعون
النساء من الميراث منذ القرن الخايس الهجري (الحادي عشر
الميلادي) وحتى عصر الونشريسي (أي أوائل القرن العاشر الهجري /
السادس عشر الميلادي) (٢٥) ، وكانت النساء في البوادي - أي
القرى المغربية - يتصرفن في حوائجهن مسافرات الوجوه ويقمن
بالرعى وحضور الاعراس والولائم مع الرجال ، وكن يشاركن في
الرقص في تلك الاعراس (٢٦) ، كذلك كان من عادات نساء البوادي
الخروج لمساعدة الرجال وذلك بسقى الدواب وغسل الصوف وجمع
الحطب ، وقد تحدث - أحيانا - مشكلات أو نوازل فقهية من جراء

(٢٢) نفسه ، ج ٣ ، ص ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٠٠ ، ٢٣٠ .

(٢٣) المعيار ، ج ٥ ، ص ٣٨ ، ١٦٢ ، ج ٦ ، ص ٤٦ ، ج ٩ ، ص ١٢٣ .

(٢٤) بلاد القبلة : كان يقصد بها المنطقة الواقعة في أقصى جنوب
المغرب الأقصى . انظر (السلاوي الناصري ، الاستقصا لأخبار دول المغرب
الأقصى ، ج ٣ ، الدار البيضاء ، ١٩٥٤ م ، ص ٥ ، ١٩ ، ٩٤) .

(٢٥) نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٢٩٣ .

(٢٦) نفس المصدر ، ج ١١ ، ص ١٩٣ .

ذلك ، حيث كن يلتقين ببعض الرجال الفاسقين الذين يحرصونهن على الهرب معهم (٢٧) .

ثامنا — كان أهل المغرب يحرصون على ألا تخرج ممتلكاتهم خارج نطاق الأسرة في حالة الرغبة في بيعها ، فهناك اشارات عديدة الى أن الزوجة كانت تشتري من زوجها الدور والبساتين وما الى ذلك من العقار (٢٨) ، كذلك كان من عادات أهل البوادي في المغرب أن الزوج يتصرف في أملاك زوجه ويستغلها (٢٩) ، ومن ناحية أخرى أوضحت إحدى النوازل أن معظم العرب في المغرب اعتادوا على أن أن ينكحوا المرأة لملها (٣٠) .

تاسعا — في حالة غياب الرجل غيبة طويلة بحيث لا يعلم له مستقر ، وترك ببلده أرضا أو دارا أو عقارا ، كان القاضي يبيع للزوجة ببيع ذلك وانفاق ثمنه على أبناء الغائب الصغار وزوجه ، خصوصا في حالة حدوث مجاعة تجتاح البلدة (٣١) .

عاشرًا — تعرض الونشريسي ضمن إحدى نوازل المعيار الى بعض واجبات وأعمال الزوجة داخل البيت ، فأشار الى أن بعض النسوة كن يبعثن بالخبز وهو بعد عجين الى الفرن لانضاجه نظير أجر معين (٣٢) .

(٢٧) نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٧٥ .

(٢٨) نفسه ، ج ١٠ ، ص ١٨٣ .

(٢٩) نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٤٨ .

(٣٠) المعيار ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٣١) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٠٠ .

(٣٢) نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ ، وراجع أيضا :

Lévi-Provengal, Histoire de l'Espagne musulmane, t, III,

p. 419.

أهم المشكلات الاسرية :

تفقدنا نوازل المعيار بوجود العديد من المشكلات الاسرية في المجتمع المغربي ، ومن أهمها ما يلي :

١ - كثيرا ما حدث النزاع بين الزوجين بسبب رغبة الزوجة في زيارة والديها على فترات متقاربة ، كل يومين أو ثلاثة ، في حين يريد الزوج الحد من ذلك ، وأن يكون بين الزيارة والاخرى فترة تطول بعض الشيء وكان رأى الفقهاء وأهل الفتوى المغاربة الذين عرضت عليهم تلك المشكلة أن من حق الزوجة وواجبها زيارة والديها وأخوتها وتكرار ذلك ما لم يصل الى حد الاكثار (٣٣) .

٢ - تفيد احدى الفتاوى الفقهية بأن من بين المشكلات العائلية قيام الزوج بالاعتداء على زوجه بالضرب ، وعدم الاتفاق عليها ، مما دفعها الى شكايتها له أمام القاضي وطلبها الاقامة عند قوم صالحين ، أما الزوج فكان يشكو اكثار زوجته من الخروج الى الحمامات العامة وكثرة ترددها على أهلها ، وعندئذ أمر القاضي بوضعها عند أمينة من النساء المعروفات بالصلاح والتقوى « حتى يستبرأ ما شكت منه » ، وأحيانا كان القاضي يطلب من الامينة الاقامة في بيت الزوجية لمعرفة أيهما المتسبب في الضرر (٣٤) .

(٣٣) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٠٨ . وتجدر الاشارة الى أن بعض الخلافات الاسرية قد تنشعب بسبب رغبة أهل الزوجة في رؤية وزيارة ابنهم يوميا ، ولكن الزوج كان يعترض على ذلك ولا يسمح الا بيوم الجمعة من كل أسبوع ، مدعيا أنهم يضررون به ، وقد أفتى بعض الفقهاء المغاربة انه ليس لأبويها زيارتها يوميا لما يلحق الزوج من الضرر في ذلك ، ولها زيارتها على معتاد الزيارة بين الاتارب من غير ضرر يلحقه ، وحدد بعضهم ذلك من الجمعة الى الجمعة الا غيبا يعرض لها من مرض وشبهه ، فلها تفقدها واختبار حالها ولكن بدون القيام بتحريضها على زوجها . (المعيار ، ج ٣ ، ص ١٠٠) .

(٣٤) الوئشريسى ، نفسه ، ج ٣ ، ص ١٣١ .

٣ - قد تحدث بعض المشكلات بين الزوجين بسبب تمسك الزوجة (أو والدها) بالبقاء في بلدة الأسرة ، وعدم الرحيل مع الزوج الى بلد آخر ، فهناك فائزلة تتضمن الإشارة الى رجل من أهل سوسة^(٣٥) تزوج بامرأة من بلدته ، وشرط عليه ألا يخرج زوجه منها ، فابتنى بها وأقام بضع سنين في سوسة ثم أراد الخروج الى القيروان للاستقرار فيها ، فمنعه والد زوجه من ذلك ، وعندما عرض النزاع على القاضي ، أمر بالسماح للزوج بأخذ زوجه الى القيروان مادام الطريق مأمونا وسيوفر لها المكان الآمن الصالح للسكنى بين جيران صالحين^(٣٦) .

٤ - كانت تنتشب بعض الخلافات بين الاصهار بسبب تظاهر الزوج قبل الزفاف أمام أهل عروسه بالتدين والصالح ثم ما يليب أن يتغير سلوكه بعد الزفاف ، فيميل الى شرب الخمر ومخالطة أهل السوء ويجاهر معهم بارتكاب المحرمات مما يدفع الاب أو ولي الزوجة الى التفريق بينهما خشية أن يفسد دينها ، وذلك لحين عرض النزاع على القاضي^(٣٧) . كذلك كان من بين المشكلات التي تقوم بين الاصهار مشكلة رجل زوج ابنته البكر ، فطلب الزوج الدخول بها ، غير أن والدها رفض مدعيا أن به برصا ، واحتكما الى القاضي الذي أرسل اليه طبيبين من العدول لفحصه والتثبت من صدق هذا الادعاء أو

(٣٥) سوسة : إحدى مدن إفريقية (المغرب الأدنى) ، وهي مدينة قديمة في جبل عال ، تقع على ساحل البحر المتوسط ، وكانت تشتهر بالشباب الرقيقة السوسية وكثرة الامتعة ، ويذكر الحميري أن « لحم سوسة أطيب لحوم بلاد إفريقية لطيب راعيها » انظر (التجاني) ، رحلة التجاني ، المطبعة الرسمية ، تونس ١٩٥٨ ، ص ٢٥ - ٢٦ ، الروض المعطار ، تحقيق أحسان عباس ، ص ٣٣١ .

(٣٦) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .

(٣٧) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ .

كذبه ، بمعنى التحقق ما اذا كان الزوج - حقيقة - يعاني من مرض
البرص الشديد الذي يسبب الضرر والحدوث وفي هذه الحالة يحق
للزوجة عدم الدخول والطلاق (٣٨) .

٥ - من النوازل في الحياة الاسرية أيضا أن هناك من كان
يتزوج بكرة ثم يدعى أنه وجدها شيئا ويخبر بذلك في حينه (٣٩) .

٦ - يفيدنا الونشريسي بأنه قد تحدثت مشكلات أسرية بسبب
غياب الأب عن أسرته في المشرق للتجارة أو للمحج عدة أعوام ، وتنقطع
أخباره بحيث لا يدرون حياته من مماته ، وقد تتقدم زوجته الى
القضاء بطلب السماح لها بالزواج من آخر ، ولكن القضاة كانوا
يشددون عليها بالألا تتزوج من آخر الا بعد التيقن من وفاة زوجها
الاول ، وأن يشهد بذلك بعض الشهود العدول ، أو يحدد القاضي
لها أجلا ، فإذا لم يعد زوجها خذل تلك المفترة ، يعطى لها الحق في
أن تتزوج بعد انتهاء الاجل المحدد (٤٠) .

٧ - ألمحت بعض النوازل والفتاوى الفقهية الى مشكلة عدم
العدل بين الزوجات ، فهناك نازلة تشير الى أن رجلا من أهل المغرب
كانت له زوجتان ، فمال الى احدهما وبنيتها ، بينما هجر زوجته
الآخرى وأسكنها بلدة مجاورة ، ثم أشهد أن نصف الدار للزوجة

(٣٨) ننس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٣ ، ٢١٢ - ٢١٣ .

(٣٩) نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ . وتجدر الإشارة الى أن القضاة وأهل
الفتوى كانوا يقضون - بخصوص تلك النازلة - بضرورة فحص الزوجة
بواسطة بعض النساء من ذوى الخبرة والامانة ، « فان قلن القطع جديد
لم يقتل منه ، وان قلن قديم فعلى وليها ارجاع صداقتها الى الزوج) »
ويتم انطلاق . انظر (نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٥٦) .

(٤٠) المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ ، ابن سلون
الكناني ، العقد المنظم للحكام ج ١ ، ص ١٢١ .

المنقطع اليها ، وأن الماشية والأرض لها ولبنية منها ، وقد تسبب هذا التوسع في خناق منازعات كثيرة بين الأبناء (الورثة) عند وفاة الأب (٤١) .

٨ — كان اختلاف المذهب الدينى بين الزوجين ، ماثرا لمشكلات أسرية عديدة فهناك إشارة الى سنية تزوجت من رجل خارجى جهلا منها ، فلما علمت بمذهبه طلبت فراقه ، فتعهد بالرجوع عن مذهبه ، غير أنه لم يرجع ، وهذا كان القضاة وأهل الفتوى يقولون : « أن لم يتب فرق بينهما ، لأنه يخشى منه أن يفتنها ويفسد دينها ... » (٤٢) ، كذلك يشير الونشريسي الى زواج فتيات شيعيات من رجال سنيين ، فأحدى النوازل تذكر أن رجلا سنيا رغب فى الزواج من فتاة شيعية بافريقية امتازت بجمالها الفائق ، ولكنه خشى على نفسه الفتنة فى مذهب السنى (٤٣) .

ثانيا — الرعاية الاجتماعية والاقواق فى المغرب :

أ — الرعاية الاجتماعية :

اهتم أهل المغرب بتوفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمساكين والمعدمين ، كما خصوا اليتامى بعنايتهم ، فوفروا لهم الحياة الكريمة بعد وفاة آبائهم * ويشير الونشريسي ضمن نوازله الى العديد من الامثلة التى توضح نظام الرعاية الاجتماعية والتكافل الاجتماعى فى

(٤١) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٧ .

(٤٢) نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٧٦ .

(٤٣) نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ — ٣٠١ .

و يجدير بالذكر أن أهل الفتوى فى المغرب كانوا يرون أن الشيعة ببلاد المغرب على قسمين : منهم من يفضل على بن أبى طالب على أبى بكر الصديق ، فهذا لا ينكح اليه ويبين له سوء مذهبه وخطاه حتى يرجع ، وقسم يفضل عليا ويسب غيره ، فهؤلاء لا تحل مناكحتهم ، وهم بمنزلة الكفار . راجع (المميز) ج ٣ ، ص ٣٠١) .

المغرب الاسلامي ، منها أن أحد أهالي بجاية^(٤٤) أوصى رجلا بأن يتصدق بمبلغ مائة وخمسين دينارا من الذهب - كانت أمانة عنده - على الفقراء والمساكين في بلده^(٤٥) ، كما أن هناك إشارة إلى قيسنام رجل من أهل المغرب بكتابة وصية بأنه عند موته تكون داره صدقة تباع ويصرف منها على الفقراء والمساكين^(٤٦) . كذلك يذكر الونشريسي أن رجلا من أهل مليانة^(٤٧) أوصى (سنة ٨٣٨/١٣٣٧ - ١٣٣٨م) بأن يصرف ثلث أهلاكة عند وفاته على المساكين^(٤٨) .

ولم يغفل أهل الثراء والبر أيضا عن المشاركة في رعاية اليتامى ، فكان الجارى بالمغرب أن يقوم جماعة من العدول بتقديم أحدهم على

(٤٤) بجاية : تقع على ساحل البحر المتوسط ، وهي من أهم مدن المغرب الأوسط ، وكانت عاصمة لقوة بنى حماد الصنهاجية ، واشتهرت بنشاطها الاقتصادي ، فيذكر الإدريسي أن أهلها مياسير تجار ، وبها من الصناعات والصناع ما ليس بكثير من البلاد ، كما أن لها بواديا (أى قرى) ومزارع ، تتوفر فيها المحاصيل الزراعية كالحبوب والفاكهة . راجع (الإدريسي ، صفة المغرب وبلاد السودان ومصر والاندلس ، ص ٩٠ ، ابن الخطيب ، أعمال الاعلام ، ق ٣ ، تحقيق مختار العبادي وإبراهيم الكتاني ، الدار البيضاء ، ١٩٦٤ ، ص ٧٦ هـ) .

(٤٥) المعيار المغرب ، ج ٦ ، ص ٦ .

(٤٦) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٧١ .

(٤٧) مليانة : إحدى مدن المغرب الأوسط ، وهي مدينة كبيرة عامرة من بنيان الرومان ، وجددها زيري بن مناد الصنهاجي أمير إفريقية ، ويصفها صاحب كتاب الاستبصار بأنها مدينة حصينة في سفح جبل ، ولها مياه سائحة وأنهار وبساتين . راجع (البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، ص ٦١ ، ٦٩ ، مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار ، ص ١٧١) .

(٤٨) المعيار ، ج ٩ ، ص ٣٧٠ .

صبي يتيم الأب تقديمًا مطلقا لرعايته والاهتمام بشئونه^(٤٩) ، كما
المحت إحدى النوازل إلى أن رجلا أوصى لصبيبة يتيمة بأن يدفع لها
بعد وفاته ريع حانوته ، وينفق عينا منه إلى أن تتزوج^(٥٠) . وهناك
أشارة إلى رجل كان يكفل يتيما : فأوصى له قبيل وفاته ببقرة ومبلغ
من المال ، ليتعيش من ذلك^(٥١) .

وقد حظى المرضى والأسرى أيضا باهتمام ورعاية أهل الخير
من الأثرياء ، فيذكر الونشريسي أن أحد المغاربة تصدق ببعض أملاكه
على ابن له ، فإذا توفي ، كانت هذه الأملاك صدقة على المرضى من
أهل بلده^(٥٢) . وتفيد نازلة أخرى من نوازله بأن امرأة أوصت بجزء
من أملاكها لأحد الأسرى^(٥٣) ، كما نلاحظ أيضا أن الموسرين في بلدة ما
كانوا يوصون عند شعورهم بدنو أجلهم في حالة حدوث وباء بجزء
من أملاكهم لفداء الأسرى وبعض جهات البر والخير^(٥٤) .

ب - الاوقاف ودورها في المجتمع المغربي :

لعبت الاوقاف (أو الاحباس كما في المصطلح المغربي) دورا
هاما في توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء واليتامى والمرضى ،
والتخفيف من معاناتهم ، وكذلك في تيسير سبل العيش والحياة
الكريمة لأفراد الأسرة ، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي نادى
به الاسلام ، فالوقف أو الحبس صدقة جارية ، ومن أعمال البر

(٤٩) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٢ .

(٥٠) المعيار ، ج ٩ ، ص ٣٦٤ .

(٥١) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٥٥ .

(٥٢) نفسه ، ج ٩ ، ص ١٦٥ .

(٥٣) نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٩٤ .

(٥٤) نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

والخير التي يبتغى الواقف من ورائها مرضاة الله تعالى ، وثوابه في الآخرة (٥٥) .

وقد تنوعت الاحباس في المغرب الاسلامي - شأنها في ذلك شأن الاحباس في المشرق - ولعل من أهمها : الحبس على المساجد والمدارس والاربطة أو الزوايا (٥٦) والمقابر والاضرحة ، وكذلك الحبس على الفقراء والمساكين واليتامى والمرضى والذراري والزوجات وغير ذلك .

أ - أحباس المساجد :

أشار المونثريسي من خلال بعض النوازل والفتاوى الى العديد من الاحباس على مساجد المغرب ، ومن ذلك : أحباس على جامع

(٥٥) حول تعريف الاوقاف (الاحباس) وأنواعها انظر التفاصيل في : (الخصائص ، أحكام الاوقاف ، طبعة القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ٢٣٧ ، ابن عبد البر ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، ج ٢ ، طبعة الرياض ، ١٩٨٠م ، ص ١٠١٢ ، سعيد عاشور ، الحياة الاجتماعية ، ص ١٠٩ ، محمد محمد أمين ، الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٢ ، ٧٢ ، كمال أبو مصطفى ، الاحباس في الاندلس ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ١٩٨٩ ، ص ٨ - ١٥ ،

(٥٦) الزاوية أو الرباط (وتعرف في المشرق الاسلامي بالخانقاه) : عبارة عن منشأة علمية ذات صبغة دينية وحربية ، وكانت تستعمل على مساكن للفقراء والمتصوفة وطلاب العلم ، ومسجد لأداء الصلوات ، وكان النزلاء ينقطعون فيها للعبادة والذكر وطلب العلم . (المعيار ، ج ٧ ، ص ١٦٤ ، الحسن السائح ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الدار البيضاء ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ، محمد عادل عبد العزيز ، التربية الاسلامية في المغرب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٤٠ ، كمال أبو مصطفى ، مالقة الاسلامية في عصر الطوائف ، ص ٣٤) .

المدينة البيضاء^(٥٧) ، وكانت فائدتها تنفق على تعهد الجامع بالاصلاح
والمرمات ودفع رواتب قومه من الامام والمؤذنين والناظر (أى ناظر
أو مشرف الحبس) وما الى ذلك ، ويضيف الونشريسي أن فائدة
أحباس هذا الجامع كانت تزيد - أحيانا - عن حاجته ، فطلب الامام
الزيادة في راتبه ، فزيد له^(٥٨) .

وتفيد احدى النوازل أن مسجدا بمدينة تازا ، كانت له حوانيت
كثيرة محبسة عليه ، كما وجدت بعض الدور التي حبست على جامع
القرويين بفاس ، فيذكر الونشريسي أن دار ابن بشير الكاتبة بدرب
ابن حيون بفاس كانت محبسة على جامع القرويين ، كذلك كانت هناك
العديد من الدور التي حبست على الأئمة والمؤذنين والقومة
بالمساجد^(٥٩) .

ومن الملاحظ أن هناك أثرياء من الخوارج في المغرب الأدنى
حبسوا بعض ممتلكاتهم على مساجد الاباضية والفقراء الملازمين لها،
فاذا انقرضوا رجع ذلك لمن على مذهبهم ، وعلى أهل جزيرة جربة^(٦٠)

(٥٧) المدينة البيضاء : يقصد بها محينة فاس الجديدة ، وكانت تقع
على وادي فاس ، بالمغرب من فاس القديمة ، وقد شرع أمير المسلمين
يعقوب بن عبد الحق المريني في تأسيسها سنة ٦٧٤هـ / ١٢٧٥ - ١٢٧٦م
ليتخذها دار ملكه ، ويسكنها هو وخاصته . (ابن أبي زرع ، الذخيرة
السنية في تاريخ الدولة المرينية ، طبعة الرباط ، ١٩٧٢م ، ص ١٦١ ،
ابن الأحمر ، روضة النسر في دولة بني مرين ، الرباط ، ١٩٦٢ ،
ص ١٩ - ٢٠) .

(٥٨) المعيار ، ج ٧ ، ص ٥ .

(٥٩) المعيار ، ج ٧ ، ص ٨٩ ، ٢٠٩ .

(٦٠) جربة : تقع جزيرة جربة في بحر افريقية على مقربة من ساحل
بحينا قابس ، وكان يسكنها قوم من البربر على مذهب الخوارج ، ويذكر

التي اشتهرت بأن معظم سكانها من الخوارج (٦١) .

ب - أحباس المدارس والزوايا والأضرحة :

أوضح الونشريسي وجود العديد من الاحباس على المدارس والزوايا والأضرحة ، ومن أمثلة ذلك : أحباس على مدرسة بمدينة مكناسة (٦٢) ، يبدو أنها بلغت من الكثرة الى حد أن ريعها كان يفيض عن حاجة المدرسة المذكورة ، ولذا كان جامع مكناسة يتسلف من المدرسة للقيام باصلاحات فيه وشراء ما يلزم الجامع من زيت للأنارة وحصر وغير ذلك (٦٣) . ويضيف الونشريسي أن السلطان الغنى بالله محمد بن موسى بن زيان وقف العديد من الاحباس على مدرسة ومسجد بمدينة تلمسان ، وكان ما يتوفر من ريع تلك الاحباس ، يقوم

الادريسي أنها جزيرة غائرة بقبائل من البربر ، والسمررة تغلب على الوان أهلها ، وهم أهل فتنة وخروج عن الطاعة . انظر (البكري ، المغرب ، ص ٨٥ ، الادريسي ، نفسه ، ص ١٢٧ ، الحميري ، الروض المعطار ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، محمد أبو راس الجري ، مؤنس الاحبة في أخبار جربة ، تحقيق محمد المرزوقي ، تونس ١٩٦٠ ، ص ٧٥ - ٨٨ ، القلصادي ، رحلة القلصادي ، الشركة التونسية ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٣ - ١٢٤) .

(٦١) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٦٢ .

(٦٢) مكناسة : إحدى مدن المغرب الأقصى ، وتقع على مسافة أربعين ميلا الى الغرب ، ن فاس ، وهي مدينة حسنة في شرقيها نهر صغير عليه أرحاء وتتصل به عمارات وجنات وزروع ، واشتهرت بزراعة الزيتون ولذا سميت بكناسة الزيتون . (الادريسي ، نفسه ، ص ٧٦ - ٧٧ ، مجهول ، الاستبصار في عجائب الامصار ، ص ١٨٧ ، ابن الخطيب ، مشاهدات ابن الخطيب في بلاد المغرب والاندلس ، تحقيق مختار العبادي ، الاسكندرية ١٩٨٣ ، ص ١٠٩) .

(٦٣) المعيار ، ج ٧ ، ص ٨ - ٩ .

الناظر بصرفه في سهل البر والخير غير السبيل التي حددت حين
الوقف (٦٤) .

كذلك يذكر الونشريسي أن هناك العديد من الزوايا بالمغرب
كانت محبسة على فقراء (أي متصوفة) الوقت (٦٥) ، وأفاد بأن
بعض بنات الملوك السابقين - في المغرب الأقصى - أسسن زوايا
لهن بفاس ليدفن فيها ، وحبسن عليها العديد من الاوقاف التي كان
ريعها يزيد عن حاجة تلك الزوايا (٦٦) ، كذلك هناك ما يشير الى حبسن
رباعات على أضرحة سلاطين وأمراء بنو مرين (٦٧) في شالة (٦٨) .

(٦٤) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٣٧ .

(٦٥) نفس المصدر ، ج ٧ ، ص ١١٨ .

(٦٦) نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٠٣ .

(٦٧) بنو مرين : ينتسبون الى قبائل زناتة البربرية ، وأصلهم من
أحواز تلمسان ، وكانوا في بداية ظهورهم في طاعة الموحدين ، فلما ضعفت
الدولة الموحدية بالمغرب ، بدأ نجم المرينيين في الظهور منذ سنة ٦١٣هـ/
١٢١٦م ، وبرز منهم أبو محمد عبد الحق بن محيو بن أبي بكر المريني الذي
تنسب اليه الدولة ، وتسمى بالدولة المرينية أو دولة بني عبد الحق ، وقد
استقر بنو مرين في المغرب الأقصى ، واستمرت دولتهم حتى أواسط القرن
٩هـ/١٥م . راجع التفاصيل في : (ابن أبي زرع ، الذخيرة السنية في تاريخ
الدولة المرينية ، ص ١٣ ، ١٤ ، ٣٠ ، ابن سمالك العاملي ، الحلل الموشية ،
ص ١٨٥ ، ابن الأحمر ، نشر الجبان ، تحقيق محمد رضوان الداية ،
بيروت ١٩٧٦ ، ص ٦٧ هـ) .

(٦٨) المعيار ، ج ٧ ، ص ١١٨ . أما شالة - المذكورة بالمتن - فكانت
تسمى أيضا شلة ، وهي مدينة قديمة تقع على مقربة من سلا بالمغرب
الأقصى . وقد هجرت شالة عندما أسست سلا ، ويصفها الإدريسي في
عصره (القرن ٩هـ/١٢م) بقوله « ... وهي الآن خراب وبها بقايا بنيان
قائم وهيكل سامية ويتصل بخرابها عمارات متصلة وزروع وواشي لاهل
==

جـ - أحباس على الفقراء والمساكين والمرضى :

اهتم أهل المغرب أيضا بالحبس على الفقراء والمساكين والمرضى ، فهناك موضع بافريقية سمي بالأحباس كان مخصصا لسكنى مرضى الجذام ، حتى لا يختلطوا بالأصحاء فيتسببوا في الإضرار بهم^(٦٩) ، ومن جهة أخرى يلمح الونشريسي الى وجود بعض الاراضي المحبسة على المساكين في المغرب ، أطلق عليها « أرض المساكين » ، كانت تزرع وتوزع غلتها على الفقراء والمساكين في هذا الموضع^(٧٠) . كذلك يشير الى أن رجلا من أهل المغرب حبس أملاكه له على أحد المارستانات ، وكان ريع الحبس يصرف على تعمير المارستان وعلاج المرضى وإطعام المساكين^(٧١) ، ويضيف الونشريسي بأن رجلا - من المغاربة - يدعى ابن عريق حبس بعض أملاكه على المساكين ببلده ، وجعل النظر في الوقف لخطيب المسجد^(٧٢) .

ومن الملاحظ أن ناظر الحبس كان يتولى اختيار المساكين المستحقين لريع الوقف ، وتحديد مقدار ما يستحقونه ، وفقا لنظره واجتهاده ، كما كان يقوم بتأجير بعض الاوقاف المحبسة على

سلا الحديثة ... » ، والمعروف ان ثالة كانت موضع اضرة ومقابر ملوك وامراء بنى مرين . (الادريسي ، صفة المغرب ومصر والسودان والاندلس ، ص ٧٢ ، البكري ، نفسه ، ص ٨٧) .

(٦٩) المعيار ج ٧ ، ص ٣٨ - ٣٩ ، ٣٤١ . وتفيدنا إحدى النوازل ان بعض القرى المغربية تعرض أهلها للإصابة بالجذام ، وهنا حث أهل الفتوى على ألا يخرج الأجذم من القرية ، ولكن يمنع من حضور المساجد وأماكن تجمعات الناس ، كما نادوا بالآلا يترك المصابون بالبوء عرضة للفناء . راجع (المعيار ، ج ١١ ، ص ٣٠٢ ، ٣٥٨) .

(٧٠) المعيار ، ج ٧ ، ص ٦٣ ، ٣٣٢ .

(٧١) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٧٢) نفسه ، ج ٧ ، ص ٨٢ .

المساكين ، ويؤخذ ثمن الكراء ، ويشتري به — غالبا — ثياب توزع على المساكين لكسوتهم في الاعياد الدينية^(٧٣) .

د — اعباس على أفراد الأسرة :

كثرت اعباس في المغرب الاسلامي على الزوجات والذرائع ، بهدف تأمين حياة كريمة لهم ، أو للحفاظ على بعض الممتلكات من محاولات الانتزاع . وهناك اشعار عديدة — في نوازل وغتاوي المعيار — الى مثل تلك اعباس ، ومنها أن رجلا من أهل تازا حبس أملاكه له على أولاده وأعقابهم الذكور منهم والانات^(٧٤) ، كذلك حبس رجل من أهل تلمسان ربعا له على أولاده الثلاثة — وهم : محمد وعلى وأبو سعيد على السواء بينهم — وعلى ذريتهم من بعدهم ما تناسلوا^(٧٥) ، كما حبست في سنة ١٣٨٨هـ / ١٧٩٠م جنان بخارج باب الحديد — الواقع شمال غربي عدوة القرويين — بمدينة فاس كانت تعرف بمحبسة ابن راشد على شخص يدعى محمد بن عميره وشقيقه من أهل فاس^(٧٦) . وتفيدنا إحدى النوازل أيضا بقيام أخت تدعى ابنة أخطل بحبس فندقين وحانوتين على أخيها^(٧٧) .

ومن خلال دراسة الفتاوى والنوازل المتعلقة بالاعباس نستنتج ما يلي :

(٧٣) نفسه ، ج ٧ ، ص ١٣٩ ، ٢٩٩ — ٣٠٠ . وراجع أيضا عن الاعباس على المساكين (نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩٦ ، ج ١٠ ، ص ٢٤٥) .

(٧٤) نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٦٠ .

(٧٥) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٧٦) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٤٨٦ .

(٧٧) نفس المصدر ، ج ٦ ، ص ١٦٩ .

١ - وجود ناظر (متولى) للاحباس يعاونه بعض الشهود والمشرفين والكتاب والقباض أو الجبابة ، وكان ناظر الاحباس يتوب أحيانا عن القاضى ويعمل تحت امرته ، وفي بعض المواضع بالمغرب كان الامير أو الوالى هو الذى يقوم بتقديم صاحب الاحباس^(٧٨) .

٢ - جرت العادة فى بعض بلدان المغرب الاسلامى أن يتسلف الامراء فيها من مال الاحباس^(٧٩) .

٣ - اذا تهاون أحد العمال من أعوان الناظر ممن يتقاضون راتبهم من ريع الاحباس ، فى أداء عمله وجب عليه رد ما تقاضاه ، فهناك نازلة ترجع الى سنة ٨٣٨/١٤٣٤ - ١٤٣٥م حول رجل مغربى يدعى القيسى كان يتقاضى راتبا شهريا من الاحباس دون عمل يقوم به ، رغم أنه عين للشهادة فى الاحباس والاشراف عليها . وقد أفتى الفقهاء الذين عرضت عليهم تلك النازلة أن القيسى اذا « جعل له المرتب المذكور على القيام بمصلحة من مصالح الاحباس ... فلم يقم بها فأخذه ما أخذ باطل ، يجب عليه رده ... ولا يجوز للناظر فى الحبس السكوت عنه ... »^(٨٠) .

٤ - من أهم الواجبات على ناظر الحبس ومعاونيه : التطوف على ريع الاحباس والاملاك المحبسة ، لأن معرفة مقدار ريعها « وعامرها وغامرها لا يتم الا بذلك » ، خاصة وأن اهماله بالقيام بتلك الواجبات يؤدى - غالبا - الى تبديد الكثير من الاحباس^(٨١) .

(٧٨) نفس المصدر ، ج ٧ ، ص ١٢ - ١٣ ، ١٢٩ ، ١٨٥ ، الخصاص ،

احكام الاوقاف ، ص ٢٠٢ ، كمال أبو مصطفى ، الاحباس ، ص ٢٨ .

(٧٩) المعيار ، ج ٧ ، ص ١٨٥ ، ٢٩٨ .

(٨٠) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٢ - ١٣ ، ٢٩٧ .

(٨١) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٠١ .

ثالثا - ملاحظات حول بعض الفئات والطوائف الاجتماعية في المغرب :

تعرض الونشريسي ضمن نوازله وفتاواه لبعض الفئات والطوائف الاجتماعية في المغرب الاسلامي ومن خلالها نستدل على الدور الذي كانت تقوم به في الحياة اليومية ، ومن أهمها طائفة الفقهاء الذين كانوا يشكلون طبقة متميزة في المجتمع المغربي ، اذ كانوا يحظون بمركز اجتماعي مرموق ، وكان معظمهم ينعم بالثراء واحترام الناس ، فقد ذكر الونشريسي أن معظم بلاد المصامدة^(٨٢) في المغرب لم يكن بها قضاة ولذلك جرى العرف أن يقوم الفقهاء وأهل العلم من العدول مقامهم في تطبيق الحدود واقامة الاحكام ، كذلك جرت العادة في بعض القبائل المغربية أن تقدم أحد الفقهاء العدول للنظر في أمور الايتام ، والغائبين التي طالت غيبتهم^(٨٣) .

ومع ذلك فقد وجدت بالمغرب قلة من الفقهاء من ضعاف النفوس ممن كانوا يسعون الى طلب المال والتكسب بأية وسيلة ودون اعتبار لما تفرضه الشريعة والمبادئ الاخلاقية القويمة ، فالونشريسي يذكر في بعض نوازله أن بعضهم كان يتقبل ما يدسه له العامة من بذل ورشوات مقابل فتواهم « برجعة المطلقة ثلاثا في كلمة واحدة » ، ويضيف بأن هؤلاء الفقهاء كانوا يفتنون بما ليس لهم به علم ، وهذا يعتبر جرحا ، ولا تجوز شهادتهم^(٨٤) .

(٨٢) بلاد المصامدة : تقع في المغرب الاقصى ، على مقربة من جبل درن ومدينتي أغمات والسوس ، ويذكر صاحب كتاب الاستبصار ان بجبل درن قبائل كثيرة من المصامدة ، ويضيف أن جبل درن أخصب البلاد وأكثرها انهارا واشجارا واعتابا ، وفيه أم لا تحصي من المصامدة . (الادريسي ، نفسه ، ص ٥٧ ، ٦٣ ، مجهول ، الاستبصار ، ص ٢١١) .

(٨٣) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ج ١٠ ، ص ١٠٢ .

(٨٤) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، راجع أيضا : برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ترجمة حمادي الساطي ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

ومنها طبقة الاشراف الذين ينتسبون الى البيت النبوى الشريف،
وهى طبقة كانت تحظى بقدر وافر من التبجيل والاحترام فى المجتمع
المغربى ، وتذكر احدى النوازل أن الفقهاء المخسارية أعتوا بموجب
احترام الاشراف والقيام بحق ذرية النبى الطيبة الطاهرة ومن اذنتسب
الى بيته الشريف ، وكان كل من يتعرض لهتكها يستحق العقوبة على
قدر اجترائه وجرمه . والملاحظ أن النسب للاشراف كان « يثبت
بالسمع الفاشى وشهادته به ودعاء الناس لديه ، ويتقوى ذلك بثبوته
عند القضاة لاسيما مع تقادم رسوم النسبين اليه + + » ، ومن جهة
أخرى كان على الشريف أن ينظر الى غيره من المسامين بعين الاحترام
فلا يحتقر أحدا أو يتكبر عليه ، ويعتبر بشرفه وانتسابه لرسول الله (٨٥) .

ونستدل من نوازل الونشريسي بأن هناك فئات كان نشاطها
يتركز غالبا - فى الاسواق والشوارع والرحبات أو الميادين ، ومن
أمثلة ذلك : الدلالون الذين كانوا ينادون على السلع ويزايدون فيها ،
وكذلك الدلالات اللاتى كن يبعن لحساب التجار نظير أجر معين (٨٦) .

وكان من المؤلف أيضا فى الشوارع المغربية وجود المشتغلين
بضرب الخط أو كتابة كتب المحبة للنساء اذا أعرض عنهن الأزواج
أو خاصموهن وذلك توثيقا للروابط الزوجية . كذلك وجد بالشوارع
بعض الحواة وأصحاب الالعاب البهلوانية الذين كانوا يرتادون
الطرقات والرحبات الواسعة ، ويتعششون من وراء عرض الالعاب
البهلوانية التى تستحوذ على اعجاب العامة فى الشوارع (٨٧) .

(٨٥) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤١ - ٥٤٧ ، ٥٥٣ .

(٨٦) نفسه ، ج ٥ ، ص ٢٨ ، ٢٣٨ .

(٨٦) نفسه ، ج ١١ ، ص ١٧١ ، ج ١٢ ، ص ٥٥ .

(٨٧) المعيار ، ج ١١ ، ص ١٧١ .

ولم تكن المدن والقرى المغربية تخلو من فئة القسايات اللاتي كن يؤدين عملهن لقاء أجر معين ، وكان القاضي يلجأ اليهن لمعرفة حمل المرأة من عدمه أثناء نظر بعض القضايا أو المشاكل الاسرية (٨٨) ، كما وجدت المرضعة التي ترتزق من ارضاعها لأطفال الاثرياء ، إذ كانت أجرة الرضاع على الزوج (٨٩) .

وكان الرقيق من الفئسات التي قامت بدور هام في المجتمع المغربي ، فكانت أسواق النخاسة وتجارة الرقيق رائجة في المغرب الاسلامي بصفة عامة . ويذكر الونشريسي أن بعض الجوارى كن يتمتعن بموهبة الغناء ، فيشير الى أن رجلا من أهل المغرب كان يقتنى جارية تغنى في الاعراس وغير ذلك من المناسبات الاسرية السعيدة مقابل أجر معلوم ، ويضيف بأنه لم يكن يجوز لمولاها أن ينتفع بأجرها ، وكان عليه أن يتصدق بهذا المال اذا ما توفيت (٩٠) ، كذلك تقيد احدى النوازل بهروب بعض الرقيق من أسيادهم ، ولذا كان السيد يضع في قدم مملوكه خلخالاً من حديد ، ليعرف بذلك كل من رآه أنه آبق (٩١) .

ويمدنا الونشريسي بآثار قيمة عن أهل الذمة وأوضاعهم في المجتمع المغربي ، فيتضح من نوازل وفتاوى المعيار كثرة أعداد اليهود في المغرب ، وأنهم كانوا ينعمون بتسامح تام ومودة من جانب جيرانهم المسلمين ، وتشير احدى النوازل أن أحد المسلمين كان له جار يهودي تربي معهم ، وكانت علاقة الاسرة المسلمة بالجار اليهودي تتسم بال صداقة والود وحسن الجوار (٩٢) .

(٨٨) نفس المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٨٩) نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٩٠) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٨٨ .

(٩١) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٩٢) المعيار ، ج ١١ ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

ويلمح الونشريسي الى وجود بيع يهودية في بلاد المغرب ،
ومنها بيعة في توات (احدى مدن صحراء المغرب الاوسط) وكان
اليهود يؤدون شعائرتهم الدينية فيها بحرية تامة ، دون مضايقة من
المسلمين ، خاصة وأن هذه البيعة وجدت من عهود قديمة ، بالأضافة الى
أن الفقهاء المغاربة أفتوا بأن الوفاء لأهل الذمة واجب ، وأباحوا لكل
طائفة منهم بناء بيعة واحدة لاقامة شريعتهم ، ولكنهم منعوهم من دق
النواقيس (٩٣) .

غير أن اليهود كانوا - غالبا - يستغلون تسامح السلطات
الاسلامية معهم ، وينكثون بما التزموا به من عدم تقليد المسلمين في
زيهم وزينتهم ، فالفقيه العقباني يذكر في احدى فتاواه - « أن
ما يفعله اليهود اليوم في الاسفار من ركوب الخيل والسروج الثمينة
ولبس فاخر الثياب والتحلل بحلية المسلمين ... والتعمم بالعمائم
فمحظور شنيع ومنكر فظيع يتقدم ازالته بما أمكن ، وربما يجعلون
لذلك محلا زعمهم أنهم يخافون على أنفسهم وأموالهم ان ظهر عليهم
زيهم الذي يعرفون به ، وهم في ذلك كذابون ، لا شاهدنا من حصول
الامن القوي لهم عند العرب ، والحظوة الكبيرة لا يرجون من حصول
النفع منهم ... » (٩٤) .

(٩٣) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٩٤) الونشريسي ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ . وجدير بالذكر أن
المرابطين اتخذوا موقفا متشددا نحو اليهود فيذكر الادريسي أن اليهود
« لا تسكن محينة مراكش عن أمر أميرها علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي
ولا تدخلها الا نهارا وتنصرف منها عشية ، وليس دخولهم في النهار الا لأمر
له وخدم تختص به ، ومتى عثر على واحد منهم بات فيها استبيح ماله
ودمه ... » (صفة المغرب وبلاد السودان ومصر والاندلس ، ص ٦٦) .

ويضيف المراكشي موضحا مدى تشدد الموحدين نحو أهل الذمة في
المغرب فيقول : « ولم تتعقد عندنا ذمة لليهودي ولا نصراني منذ قام أمر

أهل الذمة من اليهود والنصارى بالتسامح والأمن والاستقرار والحرية الدينية وأن ظلوا على زيهم المميز عن المسلمين^(٩٨) .

وجرت العادة في المغرب الاسلامي أنه إذا اختلف أو تظالم اليهود فيما بينهم في الاموال والحقوق وما شابه ذلك ، ودعا أحد الخصمين الى اللجوء الى القاضي المسلم ، ودعا الثاني الى قضائهم من اليهود ، كان يتم التقاضي لدى القاضي المسلم ، ويحكم بينهما بحكم الاسلام ، خصوصا عندما يكون لدى أحدهما وثائق وسجلات بالخط العربي وشهود من المسلمين^(٩٩) .

ومن جهة أخرى يذكر الونشريسي أن أهل الذمة في بلاد المغرب كانوا يحلفون اليمين في دور عبادتهم ، فكان اليهودي يحلف إذا وجبت عليه يمين يوم السبت ، أما النصراني فيحلف يوم الاحد^(١٠٠) .

أما فيما يتعلق بالنصارى في المغرب ، فالملاحظ أن أعدادهم تزايدت كثيرا لاسيما بعد حادثة تغريبهم في بلاد المغرب وابعادهم عن الاندلس ، بسبب غدرهم بالمسلمين وتحالفهم مع الفونسو المحارب ملك أرغون أثناء غزوته المدمرة لجنوب الاندلس سنة ١٥٩٠هـ / ١١٢٥م^(١٠١) ، فيفيد الونشريسي أن جموعا كبيرة من النصارى

(٩٧) المعيار ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ .

(٩٨) الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، تحقيق محمد ماضور ، تونس ١٩٦٦ ، ص ٢٥ ، ٣٣ ، برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ج ١ ، ترجمة حمادى الساعلى ، دار الغرب الاسلامي ، ١٩٨٨ ، ص ٤٤٧ ، رضوان البارودي ، اضواء على المسيحية والمسيحيين في المغرب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٨ - ٥٠ .

(٩٩) المعيار ، ج ١٠ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١٠٠) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٣٠٩ .

(١٠١) حول غزوة الفونسو المحارب وتغريب النصارى راجع : ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج ٤ ، تحقيق احسان عباس ، بيروت ١٩٦٧ ، =

المعاهدين الذين نقلوا من مدن جنوب الاندلس الى المغرب في عهد
أمير المسلمين على بن يوسف المرابطي (٥٠٠ — ٥٣٧هـ) ، نزلوا بصفة
خاصة في مدينة مكناسة الزيتون بالمغرب الأقصى (١٠٢) .

ونستنتج من احدى النوازل والفتاوى التي ترجع الى العصر
الحفصي (القرن السابع — التاسع الهجري) ، وجود كنيسة للنصارى
أحدثت بفندقهم بمدينة تونس — حاضرة الحفصيين — أقاموا عليها
بناء يشبه الصومعة ، واستشهدوا في ذلك بكتاب عهد « بأنه لا يحال
بينهم وبين أن يبنوا بيتا لتعبداتهم ، واعتذروا عما رفعوه بأنه للضوء ،
فبعث القاضي اليه فوجده لذلك ... » (١٠٣) ، ويعتبر هذا دليلا
واضحا على مدى تسامح السلطات الحفصية مع النصارى ، وأهل
الذمة بصفة عامة .

ص ٦٩ — ٧٣ ، الحلل الوثنية ، ص ٩١ — ٩٧ ، عبد العزيز سالم ، المغرب
الاسلامى ، نشر مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ،
ص ٦٥٠ ، عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادى ، ص ١٠٧ ، Agüado
Bleye, Manual de historia de España, t., 1, Madrid, 1947,
p. 589.

(١٠٢) المعيار ، ج ٨ ، ص ٥٦ .

(١٠٣) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٥ — ٢١٦ ، سعد
غراب ، كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية — مثال نوازل البرزلى — ،
ص ٨٠ . ومن الملاحظ أن معظم أهل الفتوى المغاربة كانوا يزعمون أن المبنى
من الكنائس القديمة لا يتعرض له ، وإن كان يمنع عن الاحداث فيه ، ولكن
إذا انتقل أهل الذمة في بلد الاسلام من موضع الى آخر ولم يخرجوا عن
العهد والذمة فسكنوا فيه وأرادوا احداث كنيسة لاقامة شعائهم الدينية
فإنهم يمكنون من بنائها ولا يمنعون منها . راجع (المعيار ، ج ٢ ، ص ٢١٨) .
وجدير بالذكر أنه وجد لأهل الذمة في المدن المغربية أحياء خاصة بهم ، فنجد
في داخل حواضر المغرب الكبيرة في العصر الاسلامى حيا للنصارى وآخر
 لليهود . (ليفى بروفنسال ، سلسلة محاضرات عامة في آداب الاندلس
وتاريخها ، ترجمة عبد الهادى شعيره ، الاسكندرية ، ١٩٥١ ، ص ١٠٠ —
١٠١) .

وتجدر الإشارة الى أن النصارى المعاهدين كانت لهم أحباس على كنائسهم في بلاد المغرب ، وكان القساوسة يستغلونها وينفقون من ريعها على مصالح كنائسهم ، وما يتوفر من ذلك يأخذونه لأنفسهم (١٠٤) .

رابعاً — العادات والتقاليد والأعراف :

أوضح الونشريسي من خلال بعض النوازل والفتاوى الفقهية العديد من العادات والتقاليد والأعراف المغربية في العصر الاسلامي ، من ذلك اللثام عند المرابطين، كان من عاداتهم الحميدة ، حيث نشأ المرابطون على اللثام الذي يعتبر زيهم المميز (١٠٥) .

ويشير الونشريسي أيضا الى بعض العادات والتقاليد المتصلة بالجنائز والوفاة ، منها عادة الجهر بالتهليل أمام الجنازة ، فيقوم الناس في جنازتهم عند حملها بالتهليل والتصلية والتبشير والتتذير على صوت واحد ، ويضيف بأن من عادات كثير من المواضع في المغرب

(١٠٤) المعيار ، ج ٧ ، ص ٧٣ — ٧٤ ، عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي في المغرب ، ص ١٥٥ . ويذكر الونشريسي — نقلا عن القاضي عياض — أن أحباس أهل الذمة لا حرمة لها ويجوز نقلها الى بيت مال المسلمين اذا أجلى النصارى عن البلدة لغدرهم بالمسلمين ، وحولت كنائسهم الى مسجد ، أما في حالة كون المحبس حيا وأراد الرجوع في حبسه وبيعه أو نقضه فلا يتعرض له في ذلك . راجع (المعيار ، ج ٧ ، ص ٧٣ — ٧٥ ، كمال أبو مصطفى ، الاحباس في الاندلس ، ص ٢٥ ، ٣٧) .

(١٠٥) المعيار ، ج ١ ، ص ٢٢٥ . ويشير ابن عبدون في هذا الصدد الى « أنه يجب ألا يلثم الا صنهاجي أو ملتوني أو لمطي ، فان الحشم والعبيد ومن لا يجب أن يلثم يلثمون على الناس ويهيبونهم ويأتون ابوابا من الفجور كثيرة بسبب اللثام وهما . . . » انظر (رسالة في القضاء والحسبة ، نشر ليفي بروفنسال ، المعهد العلمي الفرنسي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٨) .

عندما يتوفى أحد الأشخاص ، أن يصعد أحدهم الى منار (مئذنة) الجامع ويقرأ شيئاً من القرآن ، ويذكر بعض الابتهالات كما يفعل المؤذن قبيل آذان الفجر ، ثم يدور في المنار معلناً وفاة فلان وجنازته في كذا (١٠٦) .

ويشير الونشريسي الى عادة مغربية تسمى « سابع الميت » ، حيث كان أهل المتوفى — في اليوم السابع للوفاة — يصنعون طعاماً للقراء والفقراء والاقارب للترحم على الميت وصلة الارحام ويسمى هذا الطعام بعشاء القبر ، كما كانوا يضربون — في هذا اليوم — الفسطاط على قبر المتوفى ، ويستأجرون أحد القراء لتلاوة ما تيسر من القرآن على القبر ، وذلك على الرغم من حث الفقهاء على نبذ تلك العادة التي اعتبرت من البدع ، ومما أحدثه الناس (١٠٧) .

ويذكر الونشريسي — نقلاً عن يحيى بن عمر — (محتسب القيوان في القرن ٨٣/٩م) أن من عادات أهل المغرب عند وفاة الرجل خروج نساء أهله وأقاربه ومعهن نساء من الجيران الى المقبرة ، كما أن المرأة التي يموت زوجها أو ولدها كانت تعاهد قبره كل يوم

(١٠٦) المعيار ، ج ١ ، ص ١١٣ — ٣١٤ ، ٣١٧ ، برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ . وجدير بالذكر أن من بدع أهل المغرب عند الوفاة قيام النساء بالبكاء على الميت بالحراخ ولطم الخدود واحضار النوائح والنواصب ، كما كن يخرجن وراء الجنازة من البيت الى المقبرة وفي ايديهن مناديل يشرن بها الى الشمس . راجع (يحيى بن عمر ، احكام السوق ، تحقيق محمود مكي وحسن حسنى عبد الوهاب ، ص ٩١ هـ ٤٧٧) .

(١٠٧) المعيار ، ج ١ ، ص ٣١٧ . وراجع أيضاً حول تلك العادة في الاندلس ، كمال ابو مصطفى ، مالقة الاسلامية ، ص ٧٢ .

(١٠٨) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤١٩ — ٤٢٠ . وراجع أيضاً : يحيى بن عمر ، احكام السوق ، ص ٩١ — ٩٢ .

أحدى قرى البادية (خصوصا هلال رمضان أو شوال) ، يبادر القوم بايقاد النار لاعلام القرى المجاورة برؤيته ، وكان أهل الفتوى المغربية يرون أنه « لا يجوز أن يبنى الانسان في رؤية الهلال الا على عدلين محققى العدالة فأكثر » (١١٢) .

ونستنتج مما أورده الونشريسي أن الاحتفال بالمولد النبوي كان يلقي اهتماما كبيرا من قبل ولاية الامر وسائر طبقات المجتمع المغربي ، حيث اعتاد الناس الاحتفال بتلك المناسبة بايقاد الشمع ، والتزين بما حسن من الثياب ، وركوب فاره الدواب لاطهار الفرح والسرور بمولده عليه السلام ، كما كانت تكثر في تلك المناسبة الصدقات على الفقراء والمساكين واليتامى ، واعداد أطعمة لهم ، والتوسعة على الابناء في المأكول ، وكان الاثرياء من الفقهاء يحرصون أيضا على اقامة الولائم التي يدعى اليها الاصدقاء ، ولا يجذون صيام هذا اليوم ، لأنه في نظرهم « لا يستقيم فيه الصيام لأنه يوم عيد » ، كذلك جرت العادة عند المعلمين على ايقاد الشمع في الكتاتيب ، والاجتماع مع صبيانهم للصلاة على النبي ، وتلاوة ما تيسر من القرآن ، وانشاد بعض القصائد في مدح الرسول ﷺ ، وكان الصبيان يطالبون آباءهم بشراء الشمع وتقديمه لمؤدبهم في حانوته ، ويضيف الونشريسي أن الرجال والنساء اعتادوا الاجتماع في تلك المناسبة ، وهو مما أنكره الفقهاء ، واعتبروه « من محدثات البدع التي يجب قطعها » (١١٣) .

(١١٢) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤١٠ - ٤١٢ ، ج ١٠ ، ص ٤١٩ .

(١١٣) المعيار ، ج ١١ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، ج ١٢ ، ص ٤٨ - ٤٩ .
وراجع أيضا : العزقي ، الدر المنظم في مولد النبي المعظم ، نشر فرناندو دى لاجرانزا ، مجلة الاندلس ، ١٩٦٩م ، ص ٣٢ ، مختار العبادي ، الاسلام في ارض الاندلس ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ١٩٧٩ ، ص ٣٩١ .

ويذكر الونشريسي أن أهل المغرب اهتموا أيضا بالاحتفال بميلاد أطفالهم ، فكانوا يعدون العقيقة ، وهي وليمة تتكون من أحد الخراف ، ونوع من الحلوى اشتهر به المغاربة ويسمى العصيدة ، ويطعم من ذلك الفقراء وأقارب وأسرة المولود ، احتفالا بقص أول خصلة من شعر الطفل في اليوم السابع لولادته^(١١٤) ، كذلك كان أهل المغرب يحتفلون بختان الطفل فيقيمون بهذه المناسبة مأدبة ، يدعى اليها الأهل والأقارب ، كما وجد لديهم ما يسمى بالصنيع ، وهي مجالس اللهو والطرب التي كان

سحر سالم ، مظاهر الحضارة في بطاليوس الإسلامية ، ج ١ ، رسالة دكتوراة تحت النشر — نوقشت بآداب الاسكندرية ١٩٨٧ ، ص ٢٥٧ — Lévi-Provengal, Histoire de l'Espagne musulmane, t. III, ٢٥٨ p. 437.

وتجدر الإشارة الى أن أبا حمو موسى بن يوسف الزياني سلطان دولة بنن زيان في تلمسان (توفي سنة ١٣٥٨/٥٧٦ — ١٣٥٩م) كان يحتفل لليلة المولد النبوي غاية الاحتفال كما كان يفعل ملوك المغرب آنذاك ، فكان يقيم بقصره بتلمسان احتفالا فخما يحضره الناس من خاصة وعامة حيث تقام وليمة ضخمة تحوى شتى أنواع الاطعمة . راجع (المقرئ ، أزهار الرياض ، ج ١ ، ص ٢٤٣) .

(١١٤) المعيار ، ج ١ ، ص ٢٢ ، سعيد عاشور ، الحياة الاجتماعية ، ص ١٠٣ — ١٠٤ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ . وتذكر المصادر أنه عند ولادة الأمير أبي عصيدة محمد بن يحيى الحفصي (تولى حكم الدولة الحفصية من ٦٩٣ — ٧٠٩ هـ) علق عليه بزاوية الشيخ المرجاني وأطعم الفقراء يومئذ عصيدة الحنطة فلقب بأبي عصيدة . والملاحظ أن العصيدة من أنواع الحلوى وكانت تصنع من العسل وسويد القمح ، انظر (السراج الاندلسي ، الطل السندسية في الاخبار التونسية ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٥٣ ، ابن زرين التجيبي ، فضالة الخوان في طبيبات الطعام ، تحقيق محمد بن شقرون ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٧٦ ، ٢٤٧) .

يصحبها — غالبا — النفخ بالبوق والضرب على العود واحتساء الخمر وشرب المصطار (وهو عصير العنب قبل طبخه أو تخمره) (١١٥) .

ولم يغفل الونشريسي الإشارة الى العادات والتقاليد المتعلقة بأعياد أهل الذمة ، فيذكر أن من عادات أهل البادية وبعض أهل الحواضر في المغرب نشر الثياب وهم الخيل قبل الصلاة في عيد العنصرة أو المهرجان (عيد ميلاد يحيى عليه السلام) ، كذلك ينضح مما أورده الونشريسي أن أهل المغرب المسلمين شاركوا النصارى في الاحتفال بالنيروز (عيد الربيع) وعيد ميلاد المسيح عليه السلام ، وعيد يناير (رأس السنة الميلادية) ، وكانوا « يجتهدون لها في الاستعداد ويجعلونها كأحد الأعياد ويتهادون بينهم صنوف الأطعمة وأنواع التحف ... ويترك الرجال والنساء أعمالهم صبيحتها تعظيما لليوم ويعدونه رأس السنة ... » ، كما اعتاد المغاربة في يوم العنصرة على إجراء مسابقات أو مباريات في سباق الخيل ، وتقوم النساء بتزيين بيوتهن ، وإخراج الثياب الى الندى في الليل ووضع ورق الاكرنب والخضرة في ثيابهن ، ويحرصن على الاغتسال في ذلك اليوم ، وكانوا يقومون في عيد النيروز ببيع اللعب المصنوعة على شكل صور تسمى « الزيافات » ، رغم أن الفقهاء لم يجيزوا عمل شئ من الصور ولا بيعها ، ويضيف الونشريسي أن أهل المغرب كانوا يوقدون النيران تحت الثمار والاستحمام وغسل دوابهم في ليلة الحجوز (أو الحاجوز ، وتسمى في الاندلس بليلة العجوز) (١١٦) .

(١١٥) المعيار ، ج ٦ ، ص ١٤٦ — ٤١٧ ، ج ١١ ، ص ٩٢ . وراجع أيضا : يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، ص ١١٩ ، سعيد عاشور ، نفسه ، ص ١٠٤ ،

Dozy, Supplement, t. 1, Beyrouth, 1965, p. 652.

(١١٦) راجع التفاصيل حول تلك الأعياد المسيحية في : المعيار ، ج ٦ ، ص ٧١ ، ج ١١ ، ص ٩٢ ، ١٥٠ — ١٥١ ، ١٥٤ ، ٢٩٣ ، العزفي ،

ويزودنا الونشريسي بخبر هام يتعلق بعيد لليهود يسمونه « عيد الفطر » ، جرت عادتهم فيه على صنع أرغفة الخبز واهدائها لجيرانهم المسلمين على سبيل المودة وحسن الجوار^(١١٧) ، ويضيف بأن من عادات اليهود في المغرب أنهم « يقصرون الذبح على حزانهم »^(١١٨).

خامسا - الزي ووسائل الزينة :

تحدث الونشريسي عن بعض أزياء أهل المغرب في العصر الاسلامي، فذكر أن من ملابس الرجال : الجبة الملف والدراعة والسروال والغفارة والمحشو ، ومن ثيابهم ثوب رومي كان يلبس في الشتاء ليقي البرد

الدر المنظم ، نشر لاجرانخا ، ص ٢٠ - ٣٠ ، العبادي ، نفسه ، ص ٣٩١ ، أحمد الطوخي ، مظاهر الحضارة في مملكة غرناطة ، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بأداب الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ٩٢ - ٩٤ ، حمدي عبد المنعم ، مجتمع قرطبة في عصر الدولة الأيوبية ، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بأداب الاسكندرية ١٩٨٤ ، ص ٥١٣ - ٥١٥ - سحر سالم ، نفسه ، ص ٢٦٣ وما يليها ، Lévi-Provençal, Histoire t. III p. 438 ومن الملاحظ أن فقهاء المغرب وقفوا موقفا متشددا تجاه تقليد المسلمين لأهل الذمة في الاحتفال بأعيادهم ، وأوضحوا أن ذلك مكروها ، ومن بحوثات البدع . راجع (المعيار ، ج ١١ ، ص ٢٩٣) . ومن جهة أخرى تجدر الإشارة الى أن ليلة المعجوز - المذكورة بالمتن - يحتفل بها في الاندلس في السادس والعشرين من فبراير . انظر (عريب بن سعد ، كتاب الانواء أو تقويم قرطبة ، نشر دوزي ، ليدن ١٨٧٣ م ، ص ٣٢) .

(١١٧) المعيار ، ج ١١ ، ص ١١١ . وجدير بالذكر أن أهل الفتوى والفقهاء المغاربة نهوا عن قبول هدية الكافر نهى كراهة ، كما بالغوا في الإنكار على قبول الهدايا منهم . راجع : (المعيار ، ج ١١ ، ص ١١١ - ١١٢) .

(١١٨) نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

يسمى «الدرندين» ، ويصفه الونشريسي بأنه لباس مقتصد لا اسراف فيه ، ينتفع به في الوقاية من برد الشتاء القارس (١١٩) .

أما زى النساء في المغرب ، فقد أشارت النوازل الى ثياب الحرير والكتان والقطيفة والملحفة القطن التي تلبس في الشتاء للوقاية من البرد (١٢٠) ، كذلك كن يلبسن في أقدامهن الجوارب والاخفاف ، وشاعت لدى نساء المغرب لبس النعال أو الخفاف الصرارة التي تحدث صوتا أثناء المشي ، مما يجذب انتباه الرجال اليهن ، ودفع هذا يحيى بن عمر (محتسب القيروان) الى القول بأنه يجب نهى الخزازين عن عمل الخفاف الصرارة ، ومنع النساء من لبسها (١٢١) .

(١١٩) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٥٨ ، ج ١١ ، ص ٢٧ — ٢٨ . وفيما يتعلق بأسماء الأزياء المذكورة بالمتن ، فالمعروف أن الجبة عبارة عن ثوب فضفاض ومستطيل ، يصنع من قماش ذي ألوان مختلفة وهي غالبا من الصوف . والملف نسيج كان يرد من بلاد الروم الى المغرب والاندلس ، وكانت الجبة الملف المصنوعة من الجوخ من ثياب الطبقة الثرية ، والدراعة قيعص يصنع من الكتان أو القطن وتلبس في الصيف . أما الغفارة فهي لباس يغطي العنق والفتحة ، وكانت تعمل من الصوف أو الخز . والمحشو عباءة مبطنة بالفراء يلبسها الأثرياء في الشتاء ، في حين كانت عباءات الفقراء مبطنة بالقطن . راجع حول تلك الأزياء في الغرب الاسلامي : (المقرئ ، نفح الطيب ، طبعة بيروت ، ج ١ ، ص ٢١٠ — ٢١١ ، عبد العزيز الالهواني ، الفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العابة ، ج ٢ ، مجلة معهد المخطوطات العربية ١٩٥٧ ، ص ١٩٣ ، ٣٠٠ ، برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ ، Dozy, Noms de Vêtements, Amsterdam, 1943, p. 314.)

(١٢٠) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، ٢٤٩ ، ٤٠٦ ، ج ١٠ ، ص ٢٥٩ ، ٣٤٧ .

(١٢١) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٤٢٠ . وراجع ايضا : يحيى ابن عمر ، احكام السوق ، ص ٩٣ — ٩٤ ، ١٢٦ ، Ouahiba Baghli, Chaussures Traditionnelles Algériennes, Alger, 1977, p. 80.

وتعرض الونشريسي أيضا لزي أهل الذمة في المغرب الاسلامي ، فيذكر أنهم كانوا يلبسون الزي المميز الذي يعرفون به لتمييزهم عن المسلمين ، وهو لبس الرقاع على الاكتاف ، وشد الزنار في الوسط ، كما أشار الى محاولات بعض اليهود والنصارى التشبه بأزياء المسلمين ، مما عرضهم للعقوبة ، حيث كان القاضي يأمر بسجنهم وضربهم والبطوف بهم في مواضع أهل الذمة ردعا لأمثالهم (١٢٢) .

ومن جهة أخرى الملح الونشريسي الى بعض وسائل الزينة عند الرجال والنساء ، فيفيدنا بأن أهل المغرب كانوا يحرصون على التزين بتخضيب اللحية البيضاء بالحناء الحمراء أو الصفراء ، ويضيف بأن النساء كن يضعن في أقدامهن خلاخل من الفضة ، كما كن يحرصن على التزين بالحلي مثل التخلي بالسوار الذهب وعقود الجواهر (١٢٣) .

سادسا — بعض مظاهر الفساد والانحلال الخلقي في المجتمع المغربي :
أوضح الونشريسي — من خلال بعض النوازل والفتاوى الفقهية — الكثير من مظاهر الفساد في مجتمع المغرب الاسلامي ، فأشار الى ظاهرة البذل والرشوة والتعدي على أموال الغير التي استشرت بين بعض فئات المجتمع لاسيما عند قلة من القضاة ، من ضعاف النفوس الذين يرغبون في الثراء السريع بشتى الوسائل ، فكانوا يأخذون أموال اليتامى ومن لا وارث لهم ظلما ، كذلك وجد بعض الطلبة من النقباء المشاورين للقضاة الذين كانوا يعملون وسطاء بين الناس والقضاة ،

(١٢٢) حول زي أهل الذمة راجع التفاصيل في : المعيار ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ ، ج ٦ ، ص ٦٩ ، ٤٢١ ، يحيى بن عمر ، نفسه ، ص ٩٦ ، ١٢٨ ، المراكشي ، المعجب ، ص ٣٨٣ ، الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحنفية ، ص ٣٣ ، سعيد عاشور ، الحياة الاجتماعية ، ص ٩٦ — ٩٧ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ١ ، ص ٤٣٦ — ٤٣٧ ،
Lévi-Provengal, Histoire t. III, p. 429, N. 1.

(١٢٣) انظر : المعيار ، ج ١٠ ، ص ٢٥٩ ، ٣٤٧ ، ج ١٢ ، ص ٦٣٧ .

كانوا يتحصلون على المال من العامة ليتوسطوا لهم لدى القضاة عند صدور الاحكام . وقد حذر أهل الفتوى من أمثال هؤلاء الطلبة والقضاة ، وحثوا ولاية الامر على تأديبهم الادب الموجه بالضرب والسجن (١٢٤) .

ويذكر الونشريسي أن بعض الامراء بفاس — في الفترات المتأخرة من العصر الاسلامي (أي عصر المرينيين والحفصيين) كانوا يحصلون أيضا على الرشاوى والهدايا المحرمة ، وحققوا من وراء ذلك ثروات طائلة ، ولذا اعتبروا في نظر فقهاء المغرب من « مستغرقى الذمة » أي الذين أثروا واكتسبوا الاموال وامتلكوا العقارات بطرق غير مشروعة ومخالفة لأحكام الدين ، ويضيف بأن ظاهرة الرشوة شاعت أيضا بين مجموعة من أمناء الاسواق الذين كانوا يتولون جباية المكوس أو الضرائب من الباعة والتجار والصناع بالاسواق (١٢٥) .

ويفيد الونشريسي بوقوع حوادث السرقة بالاكراه وقطع الطرق وغير ذلك من أنواع الفساد ، فذكر أن مجموعة من اللصوص هاجموا مجشرا (١٢٦) وسرقوا ما فيه وأقدموا على قتل رجل من أهل المجشر ، وتمكنت السلطات من القبض على بعضهم واقتنص منهم ، بينما تمكن الباقون من الفرار . كما ذكر أن لصوصا كانوا يقطعون السبل ، ويفسدون في الارض ، وينهبون أموال وبضائع التجار والمسافرين ،

(١٢٤) المعيار ، ج ٨ ، ص ٣٥١ ، ج ١٠ ، ص ١٢٠ — ١٢٢ ، ١٨٤ .

(١٢٥) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٠٥ ، ج ١٢ ، ص ٥٨ .

(١٢٦) المجشر : يقصد به في المصطلح المغربي والانديلسي الضيعة أو المزرعة ، كذلك يتضح من نص للمقرئ أن المجشر قد يعنى موضع الزراعة والرعى معا ، راجع التفاصيل حول مصطلح المجشر في : (المقرئ) ، نفح الطيب ، ج ١ ، طبعة بيروت ، ص ٢٥٦ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ١٤٨ هـ .

J. Oliver Asín, Machshar = Cortijo Origenes y nomen-
Clatura arabe, Al-Andalus, 1945, pp. 109-110.

وكان أمثال هؤلاء يطبق عليهم حد الحراقة ، وحث الفقهاء الحكام على قتلهم درءا لشركهم وفسادهم^(١٢٧) .

ويذكر الونشريسي أن بعض المواضع المغربية كانت تفتقر للأمن بسبب عصابات من المفسدين كانت تثير الخوف وتحدث اضطرابا في مجتمعات بلاد المغرب ، كالمناطق الجبلية والبادية أو القرى النائية البعيدة عن الحواضر ، وهي مناطق كان ينتجعها هؤلاء الأشرار المفسدون ، ومنها موضع يسمى جبل وسلات ، وهو جبل منيع بأفريقية — على مقربة من القيروان — يصعب الوصول إليه وإذا كان مستقرا لأهل الشر واللصوص وقطاع الطرق^(١٢٨) ، والملاحظ أن حوادث فرار النساء من أزواجهن كانت تكثر بهذا الجبل ، حيث كن يهربن إلى الحواضر ، ويلجأن للقضاة ، ويطالبن بالطلاق بسبب الضرر وعدم الانفاق عليهن^(١٢٩) .

كذلك وجدت مواضع أخرى للفساد واثارة الاضطراب ، مثل بلاد هوارة وجبل مهروقا على مسيرة مرحلة من القيروان ، وقد كانا مسرحا لحوادث كثيرة من فرار النساء من أزواجهن إلى الحاضرة القيروان^(١٣٠) .

(١٢٧) المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ ، ٥٢٨ — ٥٢٩ .

(١٢٨) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٩ . وراجع أيضا : ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، طبعة بيروت ١٩٨٧ ، ص ١٦٥ .

(١٢٩) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ . ويذكر الونشريسي أيضا أن جبل غمارة قرب مدينة بنى تاودا بالمغرب الأقصى كان يسكنه طغاة غمارة العابثين بتلك النواحي المغيرين على جوانبها ، ويضيف البكري أن أهل جبل غمارة كانوا أشرارا يثيرون الشغب ويتمردون على الولاة . انظر (المغرب ، ص ١٩٠ — ١٩٢ ، صفة المغرب وبلاد السودان ومصر والاندلس ، ص ٨١) .

(١٣٠) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ .

ولقد تعرضت بلاد المغرب أيضا لجيوش العرب وما كان يصحب غاراتهم من تخريب للعمران ومن سلب ونهب وقتل ، فقد ذكر الونشريسي أن عرب الديلم ورياح وسويد وبنى عامر بالمغرب الاوسط أقدموا في سنة ١٣٩٣/٥٧٩٦ - ١٣٩٤م (أى في عصر دولة بنى زيان) على قطع الطرق واعتدوا على القوافل وسلبوا محتوياتها وسفكوا دماء أصحابها وسبوا النساء ، ولم يتمكن ولاية الامر من وضع حد لاعتداءاتهم ، وعمدوا الى موادعتهم ومداراتهم بالاعطيات والانعام (١٣١) .

(١٣١) المقيار ، ج ٦ ، ص ١٥٣ ، ١٥٦ . وتجدر الاشارة الى ان القبائل العربية — من زغبة ورياح والاثيج وسويد وغيرهم من بطون بنى عامر بن صعصعة — والتي رحلت من صعيد مصر الى افريقية منذ عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ، أنزلت العديد من صنوف التخريب والدمار بجميع أنحاء المغرب ، فعاثوا في الارض فسادا ، وقاموا بأعمال السلب والنهب ، وأحدثوا حالة من الفوضى والاضطراب هناك طوال عهد بنى زيرى وبنى حماد الصنهاجيين واستمروا يعيشون في افريقية والمغرب الاوسط في عصر الموحدين ، رغم سياسة الشدة والعنف التى اتبعها حكام المغرب في عصر الموحدين ثم في عصرى المرينيين والحفصيين . راجع التفاصيل فى : (المراكشى ، المعجب ، ص ٢٩٤ ، ابن عذارى ، البيسان المغرب ، ج ١ ، طبعة بيروت ، ص ٢٨٨ — ٢٨٩ ، ابن خلدون ، المعبر ، ج ٦ ، طبعة بيروت ١٩١١ ، ص ١٤ — ١٦ ، ٣١ — ٣٢ ، ابن أبى زرع ، الذخيرة السنية ، ص ١٢٢ ، ابن أبى دينار ، المؤنس فى أخبار افريقية وتونس ، تحقيق محمد شمام ، تونس ١٣٨٧هـ ، ص ٨٤ ، ابن القطان ، نظم الجمان ، تحقيق محمود مكى ، الرباط ، بدون تاريخ ، ص ٦٧ ، ٢هـ ، ص ٦٧ ، ابن الخطيب ، أعمال الاعلام ، ق ٣ ، ص ٧٧ ، عبد العزيز سالم ، المغرب الاسلامى ، ص ٥٨٠ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٩٤ — ٩٥ ، الحبيب الجنحاني ، المغرب الاسلامى ، الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، القسم الاول ، تونس ١٩٧٧ ، ص ١٨٧ ، عبد الحليم عويس ، دولة بنى حماد ، نشر دار الشروق ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٧ — ١٧٩ ، مصطفى أبو ضيف ، أثر العرب فى تاريخ المغرب ، الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٥٧ — ٥٨ ، =

ويشير الونشريسي أيضا الى العرب الخلط أو الخلوط — من قبيلة
جشم — الذين عاثوا فسادا في وقت الحصاد ببلاد تامسنا (في المغرب
الاقصى) — أواخر العصر المريني — صحبة الوزير يحيى الوطاسي (١٣٢)
فأحرقوا الزروع ونهبوا الضياع وخرّبوا العمران (١٣٣) .

ولم تقتصر عناصر الفساد في المغرب على الاشرار واللصوص
وقطاع الطرق ، بل شملت أيضا الفاسقين ومرتكبي الرذيلة من أهل
المغرب ، ويذكر الونشريسي أن امرأة — من أهل القيروان — تدعى
حكمة كانت تجمع بين الرجال والنساء ، فبلغ ذلك سخون أبرز قضاء
المالكية بالقيروان وقاضيه (١٣٤) ، فأمر بضربها وسجنها ، كما أتى بامرأة

جوليان ، تاريخ أفريقيا الشمالية ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ ، ٢١٣ ، جورج
مارسيه ، بلاد المغرب وعلاقاتها بالشرق الاسلامي في العصور الوسطى ،
ترجمة محمود هيكل ، الاسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٢ — ٢٢٥ .

(١٣٢) هو ابو زكريا يحيى بن يحيى الوطاسي ، كان واليا على
سلا بالمغرب الاقصى من قبل السلطان ابي سعيد عثمان المريني ، فلما قتل
هذا السلطان في سنة ٨٢٣هـ / ١٤٢٠م أصبح الوزير يحيى الوطاسي وصيا
على ابنه عبد الحق وكان ما يزال طفلا صغيرا فاستبد وزيره يحيى الوطاسي
بشؤون البلاد ويعتبر عهده بداية دولة بني وطاس في المغرب الاقصى .
والمعروف ان بني وطاس عملوا في خدمة الدولة المرينية فترة طويلة ، حيث
تولوا الوزارة منذ عهد السلطان ابي بكر بن عبد الحق المريني (ت ٦٥٦هـ) .
راجع : ابن أبي زرع ، الذخيرة السنية ، ص ٧١ ، اندري جوليان ، نفسه ،
ج ٢ ، ص ٢٥) .

(١٣٣) المقيار ، ج ٨ ، ص ٢٣٣ .
(١٣٤) هو ابو سعيد عبد السلام بن حبيب التتوخي الملقب بسخون ،
كان من أبرز فقهاء المالكية بالمغرب وتولى القضاء بالقيروان ، كما انتهت
اليه الرياسة في العلم بالمغرب اليه خلال القرن ٩هـ / ٩م ، وتوفي في سنة
٨٤٥هـ / ٨٤٥م . راجع (ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج ٣ ، تحقيق احسان
عباس ، بيروت ١٩٧٠م ، ص ١٨٠ — ١٨٢ ترجمة رقم ٣٨٢ ، عباس ،
ترتيب المدارك ، ج ٤ ، تحقيق عبد القادر الصراوي ، ص ٤٥ — ٨٦) .

أخرى تسمى تركوا اتخذت دارها بالقيروان مقرا لممارسة البغاء ، فلما استفاض خبرها ، أمرها بالرحيل عن دارها وأمر بسد باب دارها بالحنوب والطين ، وجعلها بالسياط ، وأمر بنقلها بين قوم صالحين (١٣٥) .

ويشير الونشريسي أيضا الى بعض النسوة الفاسدات اللاتي كن يهربن من أسرهن بالحوضر الى الجبال المجاورة صحبة شباب من العزاب ، كما وجد من النساء الفاسقات من ادعت كذبا بأن رجلا أكرهها على نفسها واغتصبها ، مستهدفة من ذلك ارغامه على دفع بعض المال لها شراء لسكوتهما عن الابلاغ عنه وتجنبنا لعقوبة السجن والجلد بالسياط ، وهي عقوبة من يقدم على مثل هذه الجرائم (١٣٦) .

ومن النوازل ما يشير الى أن الرجل كان يتزوج أحيانا من امرأة على أنها بكر ثم يفاجأ عند الدخول بها بأنها ثيب ، وتعترف له بأن شخصا زنى بها في دار أبيها ، مما يدل على الانحلال الخلقي وانعدام الرقابة الاسرية داخل بعض البيوت المغربية (١٣٧) ، كذلك هناك اشارات الى حالات الاجهاض الممد لمنع الحمل ، فتذكر احدى النوازل أن بعض سفلة التجار بالمغرب كانوا يقومون بسقى جواريتهم عند امساك الطمث أنواعا من الادوية التي تمنع الحمل وتحث الاجهاض ، رغم فتوى الفقهاء بتحريم ذلك (١٣٨) .

ويشير الونشريسي الى وجود بعض « الغلمان المرد » المختشين المتشبهين بالنساء ، وقد حذر الفقهاء وأصحاب الصبغة من الخلوة بهم لأن أمثال هؤلاء الغلمان كالنساء في الفتنة لتشبههم بهن في الزي

(١٣٥) المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(١٣٦) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٣٥ .

(١٣٧) نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(١٣٨) نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

والشعر والصوت ، وكان من بين العُلماء من يقدم على غش الدراهم
وكان القضاة يعاقبونهم ، بحلق رؤوسهم وتغيير ملابسهم وكسوتهم
بثياب خشنه كزى الرجال وجبسهم عند آبائهم لا في السجن (١٣٩) .

(١٣٩) المجلد ٢ ، ص ٤٠٩ ، ج ٨ ، ص ٢٥٨ ، ج ١٢ ، ص ٣٧١ —
٣٧٢ . وراجع أيضا : ابن عبد الرؤوف ، رسالة في آداب الحسبة
والمحتسب ، نشر ليفي بروفنسال ، ص ١٢٢ . وجدير بالذكر أن أمراء
المغرب كانوا يضعون السلاسل والاغلال في أعناق الجناة عندما يساقون
للتنظر في جرائمهم بين أيدي القضاة ، كما جرى عمل القضاة بالمغرب في
التعزير على ضرب القفا مجردا من ساتر بالأكف . راجع (المعيار ، ج ٢ ،
ص ٥٠٧ — ٥٠٨) .

100

الفصل الثاني

بعض مظاهر الحياة الاقتصادية في المغرب

أولا - الزراعة :

أ - الري :

يتضح من خلال النوازل والفتاوى الفقهية أن مصادر السقاية في بلاد المغرب هي : الأمطار والعيون والآبار والادوية (أى الأنهار) والصهاريج^(١) .

(١) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ١١١ . ويشير صاحب الاستبصار الى أهمية الآبار والصهاريج في الري بالمغرب الأقصى في سياق حديثه عن مراكش - : « ... وبساتينها تسقى من آبار منتفد بعضها على بعض حتى تخرج على وجه الأرض » ، ويضيف بأن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الموحدى جلب المياه من اودية درن وغرس بحيرة (أى بستان) عظيمة بغربى مدينة مراكش ، وبنى فيها وخارجها صهريجين عظيمين ، كما احدث ابنه الخليفة يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن بحائر مثلها في الغرس وجلب لها المياه وأخذها في صهاريج أعظم من المتقدمة . (مؤلف مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ . وانظر أيضا عن كثرة المواجل أو الصهاريج بالقروان والمهدية وغيرهما من حواضر افريقية : (الاستبصار ، ص ١١٥ ، ١١٧ ، البكرى ، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، ص ٥٠ ، الادريسي ، نفسه ، ص ١١٠ - ١١١) .

وقد آمدتنا بعض النوازل بمعلومات قيمة عن نظام الري في المغرب الاسلامي ، ففتيد احدى النوازل أن نظام الري في تلمسان كان منظما تنظيما دقيقا للغاية ، بحيث كان المزارعون يتعاونون فيما بينهم على سقاية الارض على نحو بلغ الغاية في الترتيب ، فقد كان بتلمسان عين ماء مشتركة بين أهلها يسقون منها بساتينهم ومزارعهم ، فمنهم من كان يروى أرضه نهارا ، ومنهم من يرويه ليلا ، وفئة ثالثة كانت تروى من الغداة الى الزوال ، وجماعة أخرى تروى من الزوال الى العصر ، واستمروا يزاولون هذا الاجراء لسنوات طويلة تنيف على الخمسين عاما . ويضيف الونشريسي أن تلمسان اشتهرت بكثرة قنواتها التي تستمد مياهها من الوادي ، وتتشعب تلك القنوات لتروى المزارع والبساتين خارج المدينة (٢) .

كذلك اهتم أهل فاس ونواحيها بتنظيم الري في وادي فاس المعروف بوادي الزيتون ، حيث اقيمت سدود على هذا الوادي في القرن ١٤/٨م ، لتنظيم مياه الري والتحكم فيها ، كما قاموا بين الحين والآخر بتطهير مجرى النهر من الرواسب المتراكمة فيه وكانت تتفرع من وادي فاس قنوات تروى البساتين الواقعة على ضفتي النهر (٣) ،

(٢) المعيار ، ج ٥ ، ص ١١١ ، ٣٣٥ . وبالإضافة الى تلمسان ، فقد اشتهرت بعض المدن المغربية الأخرى بكثرة الانهار والسواقي والبساتين ومن أمثلة ذلك مدينة توزر بافريقية التي يصنفها البكري بقوله : « وهي مدينة حصينة كثيرة النخل والبساتين والثمار ... وازيد شربها من ثلاثة انهار تخرج من رمال ... ثم ينقسم كل نهر من هذه الانهار الثلاثة الى ست جداول ، وتتشعب من تلك الجداول سواقي لا تحصى كثيرة تجري في قنوات مبنية بالحجر على قسمة عدل ... » انظر : (المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، ص ٤٨) .

(٣) المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٠ - ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ابراهيم حرركات ، الحياة الاقتصادية في العصر المريني ، مجلة كلية الآداب بالرباط سنة ١٩٧٨ ص ١٣٣ .

ومن جهة أخرى وجدت أيضا قناطر المياه التي كانت تتعرض — أحيانا —
للتصدع أو الانهيار بسبب السيول ، ولذلك كان ترميمها يتم على نفقة
المنتفعين بها^(٤) .

وجرى العرف في بلاد المغرب على أن الأهالي يخدمون الساقية
(أى جدول النهر أو القناة) عند الاحتياج اليها ، بمعنى أنهم كانوا
يتعاونون فيما بينهم على تحمل نفقات خدمة الساقية وتطهير مجراها
عند الحاجة اليها في الري ، إلا أن نفقات خدمة الساقية كانت تقتصر
على أصحاب المزارع الذين ينتفعون بها في تلك السنة دون غيرهم ممن
ليس له زراعة في هذا الوقت^(٥) .

ويذكر الونشريسي أن العادة جرت في المغرب على « أن الماء
(أى العين أو الساقية) الذي يسقى به القوم أرضهم إذا كان ممتلكا
لهم فهو بينهم على الحظوظ التي يملكونها ، لأن من تملك حظا من ماء
فهو مال من أمواله ... وان كان الماء المذكور غير ممتلك ، وإنما هو
من ماء الأودية التي لا ملك لأحد عليها فحكمه أن يسقى به الأعلى
فالأعلى ، لا حق فيه للأسفل حتى يسقى الأعلى .. »^(٦) .

ونستنتج مما ذكره الونشريسي أن أهل المغرب عرفوا نظام
المناوبة أو النوبة في ري أراضيهم مما كان يجنبهم المنازعات التي يمكن

(٤) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ج ٨ ، ص ٤٤ . ويوضح
الادريسي كثرة العيون والآبار بطن افريقية — من خلال وصفه لمدينة
قرطاجنة بافريقية — فيذكر أن بها عينا تسمى عين شوقار قرب القيروان ،
« وكان جرى الماء من هذه العين الى هذه التلامييس على عدة قناطر
لا يحصى لها عدد ، وجرى الماء بوزنة معتدلة ، وهذه القناطر قسي مبنية
بالصخر ... » انظر (صفة المغرب وارض السودان ومصر والاندلس ،
ص ١١٣) .

(٥) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٢٧٣ .

(٦) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٢٧٤ .

أن نثار فيما بينهم^(٧) ، فيشير الى أن سكان أحد الحصون المغربية كانوا يمتلكون عين ماء يقتسمونها على خمس سواق بينهم على السواء ، والتزموا أن يكون السقى بكل ساقية منها على نوب معلومة ، يأخذه الأعلى فالأعلى من كل ساقية^(٨) .

وبالرغم من هذا التنظيم الدقيق والمحكم لنظام الري في بلاد المغرب ، إلا أن النوازل أوضحت وجود العديد من المنازعات المتعلقة بالري ، فهناك إشارة الى نزاع نشب في سنة ٧٢١هـ / ١٣٢١م بين أهل القرى الواقعة على ضفتي وادي فاس ، وخصوصا بين أهل مزدغة السفلى وأهل أزكان (أو أرجان) ، حول مياه الوادي الواقع بينهما^(٩) ، كما أثيرت مشاكل حول مياه السواقي بين أهل تازا ، كذلك تتسارع المصادمة مع الفاسيين في كنس (أي تطهير) مجرى وادي مسمودة (قرب فاس بالمغرب الأقصى) لزيادة الماء فيه مما يساعد على ري كل بساتينهم ومزارعهم ، حيث كان البعض يرغب في تطهير المجرى ، بينما البعض الآخر يرفض ذلك . وقد أوضح أهل الفتوى الذين عرضت عليهم تلك المشكلة أن « للذين شاءوا الكنس أن يكتسوا ثم يكونوا أولى بما زاد في الماء ... دون من لم يكنس حتى يردوا حصتهم من النفقة ، فيرجعوا الى أخذ حصتهم من جميع الماء ... » ، ويضيف

(٧) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٧٥ .

(٨) نفس المصدر ، ج ٨ ، ص ٤٠ . ويذكر صاحب الاستبصار أن مدينة قفصة بإفريقية كانت أيضا من المدن التي اشتهرت بكثرة العيون والآبار والجداول ، حيث كان يتفرع من أحد العيون بها نهر يسقى بساتين ومزارع البلدة ، ويضيف بأن « لاهل قفصة في سقى جناتهم هندسة عظيمة .. وتديق حساب » ، ورغم هذا كثرت المنازعات فيما بينهم حول مياه الري . راجع (مجهول ، الاستبصار ، ص ١٥٢ - ١٥٤ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٦٥) .

(٩) المعيار ، ج ٨ ، ص ٥ .

الفقهاء بأن الساقية المأخوذة من الوادى ليست ملكا لأحد وإنما يسقى بها ما يحتاج الى السقى من نبات زرع أو شجر (١٠) .

ويلاحظ من خلال احدى النوازل المتعلقة بالرئ فى بلاد المغرب أنه قد توجد ساقية — بقرية ما — مرفوعة من الوادى ثم يأتى أهل قرية مجاورة يريدون أحداث ساقية بأرضهم من نفس مياه الوادى ، مما يلحق الضرر بأصحاب الساقية القديمة ، ولهذا السبب جرى العرف بالمغرب ألا يتم أحداث تلك الساقية ان كان يضر بأصحاب الساقية القديمة ، فلا يجوز أحداث شئ الا بموافقتهم (١١) ، ويضيف الونشريسي أن نزاعا نشب حول ميساء الرئ فى أحواز قرية مغربية تسمى بنى ملحق ، وكان الماء يجرى بأرض غير مملوكة لأحد ، ولذا أفتى الفقهاء بجواز انتفاع أهل القرى المجاورة بتلك المياه (١٢) .

ب - أنواع الاراضى والاقطاعات الزراعية :

أوضحت النوازل والفتاوى أن الاراضى الزراعية بالمغرب كانت تنقسم الى نوعين : الاول أرض سقوية يجلب اليها المياه للرئ ، سواء مياه الانهار أو العيون أو الآبار باستخدام آلات رفع المياه مثل النواعير

(١٠) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٢ . وجدير بالذكر أن المنازعات أو المشاكل المتعلقة بالرئ فى بلاد المغرب كانت كثيرة ، وأوضح الونشريسي بعضها من خلال النوازل والفتاوى الفقهية ، ومن ذلك حدوث نزاع بين قوم حول قسمة الماء الهابط الى الوادى ، وقد أوضح أهل الفتوى — آنذاك — أن الماء الهابط الى الوادى وترتفع منه ساقية تسقى أرض قرية ما ، فهذا الماء فى أصله غير ممتلك لأحد ، لكن القوم الذين رفعوا الساقية يسقون منه أرضهم الاول فالاول ثم الذى يليه وهكذا الى آخر أرضهم ، وليس لغيرهم ان يدخل معهم ولا أن يسقى به فى أرضه . راجع : (المعيار ، ج ٥ ، ص ١٢) .

(١١) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢ .

(١٢) نفس المصدر ، ج ١٠ ، ص ٣٠٤ .

أو السواقي والدواليب ، والآخر أرض بعلية أى تروى بماء المطر (١٣) .
ويذكر الونشريسي أن من أهم الاراضى والاقطاعات الزراعية في
المغرب ما يلي :

١ - الاراضى الموات : وهى الاراضى البور التى يقطعها السلطان
أو ولى الامر لمن يحييها ويزرعها (١٤) .

٢ - أراضى الظهير : وهى التى تتوفر بافريقية - على وجه
الخصوص - وكان يقطعها سلاطين الدولة الحفصية لمن يؤدى خدمات
للدولة ، وكان اعطاء أرض الظهير « اعطاء منفعة لا اعطاء رقبة » ،
بمعنى أنها اذا أقطعت لشخص ما وتوفى أقطعت لغيره ولا تورث عنه ،
فهى منفعة لصاحب الاقطاع فحسب دون ورثته (١٥) .

٣ - الارض الموظفة : وهى الارض التى فرض عليها وظيف
(أى ضريبة) للدولة . ويلاحظ أنه فى حالة شراء تلك الارض لا يلزم

(١٣) راجع : نفس المصدر ، ج ٦ ، ص ٣٩ ، عز الدين موسى ، نفسه ،
ص ٥٤ - ٦٠ ، ويشير صاحب الاستبصار الى الارض السقوية ببجاية
فيقول : « ولها نهر كبير ... وعليه كثير من جناتهم » ، وقد صنعت عليه
نواير تستى من أنهر ... » انظر (مجهول ، الاستبصار ، ص ١٣٠) .

(١٤) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٤ . وجدير بالملاحظة انه وردت اشارة فى
احدى النوازل تفيد بأن رجلا من أهل تلمسان استصلح أرضا بورا مهملة
قرب العبران وغرسها ثم باعها لرجل آخر ، (المعيار ، ج ٥ ، ص ١١٦ -
١١٧) ، ويذكر ابن القاسم ان الموات القسريب من العمران ليس لاحد
احياؤه الا باقطاع من الامام لزرعها على وجه النظر منها لعامة المسلمين ،
ويجوز بيعه ، أما الموات البعيد فهو لمن سبق اليه فأحياه . راجع :
(ابن القاسم) المقصد الممود فى تلخيص العقود ، مخطوط رقم ٥ بمعهد
ميجيل آسين بهديد ، ورقة ٣٧ ب ، ابن سلمون ، العقد المنظم للحكام ،
ج ١ ، ص ٢١٦ - ٢١٧) .

(١٥) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٣٤ ، برنشتيك ، تاريخ افريقية فى العهد
الحفصى ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .

المشتري دفع الوظيف الا من يوم الشراء فما بعده وليس قبل ذلك^(١٦) .

٤ - الارض القانونية : وهي فيما يبدو من الفتاوى أنها الارض التي يقطعها ولاية الامر لأفراد نظير خدمات قدموها للدولة ، ولكنها تتميز بأنها ملكية خاصة لهؤلاء الافراد ، ويجوز بيعها وتوارثها^(١٧) .

ويؤكد الونشريسي أن الاقطاع في المغرب كان اما اقطاع تملك أو اقطاع منفعة . فاقطاع التملك هو أن تصبح الارض المقتطعة ملكا للمقطع ، وقد انتهج المرابطون والموحدون تلك السياسة حيث كانوا يقطعون قبائلهم وقواد جندهم الاقطاعات الزراعية كرواتب لهم ، أما اقطاع المنفعة فهو أن للمقطع حق الانتفاع بالارض وغلتها دون تملكها^(١٨) .

ويشير الونشريسي من خلال احدى النوازل الى توفر بعض الاراضي الخصبة في المغرب الأقصى ، من ذلك مجشر يقع على مقربة من وادي فاس يسمى مجشر القلع ، كذلك أشار الى البساتين والجنان الواقعة على ضفتي وادي فاس حيث تتوفر مياه الري ، ويضيف بأن بلاد الهبط قرب سجلماسة (جنوب المغرب الأقصى) اشتهرت بخصوبة التربة ووفرة محصول القطن^(١٩) ، كما امتازت سبتة بوفرة انتاجها

(١٦) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٠٢ .

(١٧) نفس المصدر ، ج ٦ ، ص ١٣٣ ، ج ٩ ، ص ٧٣ .

(١٨) المعيار ، ج ٩ ، ص ٧٣ . ويذكر الونشريسي أنه وجدت بالمغرب اراض أقطعت للأعراب وغيرهم من الناس ، على سبيل المثال الانتفاع ولهذا فان ذلك الاقطاع يعتبر « اقطاع انتفاع لا ملك ... » (المعيار ، ج ٩ ، ص ٧٣ ، وراجع التفاصيل حول أنواع الاقطاعات ببلاد المغرب في : عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي في المغرب ، ص ١٤١ - ١٤٦) .

(١٩) المعيار ، ج ٨ ، ص ٥ ، ٦ ، ١٤٦ - ١٤٧ .

من الزيتون والزيتون (٢٠) *

ومن جهة أخرى ألمحت النوازل الى العديد من الجوائح التي قد تصيب المحاصيل الزراعية في المغرب ومنها السيول والجفاف والقحط بسبب قلة الامطار أو انعدام سقوطها ، وكذلك الصر (أى البرد الشديد) علاوة على الآفات والحشرات الضارة وأخطرها الجراد والفراش (٢١) *

ج - نظم الزراعة والرعى :

أشارت النوازل والفتاوى الفقهية الى بعض النظم المتعلقة بالزراعة في المغرب ، ومنها نظام حراسة السواني أو النواعير والمزارع ، فيذكر الونشريسي أن عرب رياح كانوا يتولون حراسة سواني القيروان من الربيع الى تمام الحصاد مقابل أجر معين ، فكان كل حارس يتولى حراسة سانية أو أكثر (٢٢) *

وجرت العادة بين أهل المغرب على استعارة أو استئجار الثيران للحرث والابقار للدرس ، وفي حالة استعارة (أو استئجار) شخص ما دابة من آخر فعليه أن يضمنها ، فان ادعى أنها سرقت منه فإنه يلزم باحضار بينه من رجلين عدلين يشهدان بأنهما رأيا السارق يسيّر بها (٢٣) *

(٢٠) نفس المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٥ . وحول وصف بلاد الهبط راجع : (الحسن الوزان ، وصف افريقيا ، ترجمة عبد الرحمن حميدة ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦) .

(٢١) نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ج ٨ ، ص ١٦٥ . وتجدر الإشارة هنا الى أن الجائحة لم تكن تثبت الا بشهود عدول من ذوى الخبرة في الفلاحة ، كما أن قيمة كراء الارض كانت تخفض على المستأجر اذا أصيب محصوله بجائحة ما . (المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٣٧ ، ج ٧ ، ص ٣٣٠ - ٣٣١) .

(٢٢) المعيار ، ج ٨ ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٩ .

(٢٣) نفس المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٠٨ - ١١٠ .

ويتضح من احدى التوازل وجود نظام الشركات الزراعية ،
فهناك اشارة الى اخوين شقيقين كانت بينهما ارض زراعية شركة بمرات
بقصر كتامة (٢٤) ، وكان أحدهما يستغل الارض ويتقسم مع أخيه الآخر
ربيع الارض عند حصاد المحصول (٢٥) .
كذلك هناك نظام المزارعة او المشاركة ، بمعنى أن يقوم شخص
بتسليم الارض والبذور والبقر لشخص آخر يتولم بالعمل والحرث
والزراعة على أن يكون له نصيب معين من المحصول يتفق عليه في
العقد ، كما وجد أيضا نظام الغرسة وهو يشبه نظام المزارعة ، وغيره
أنه لم يكن يطبق الا في الارض التي تفرس بالاشجار لكي تنوع
بالغراسة (٢٦) .

(٢٥) المغيار ، ج ٥ ، ص ٤٦ ، ق ٤٥ : « فليست له عسقا » (٨٧)
 (٢٦) نفيس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٥٣ - ١٥٦ ، ق ١٦٥ .
 وراجع أيضا : ابن سلقون ، العقد النظم للحكام ، ج ٢ ، ص ٩ - ١٩ ، ق ٢٠٨
 عز الدين موسى ، نفسه ، ص ١٨٦ - ٢٨٧ . ويذكر ابن سلقون
 المفارسة هي « ان يدفع الرجل الى الرجل ارضه ليغرسها ثمرا فاذا اطعم
 (أي الثمر) فيكون بينهما على جزء معلوم : » * ويكتب في ذلك عقد .
 (العقد النظم للحكام ، ج ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤)

ومن جهة أخرى يلاحظ أن أهل المغرب كانوا يستأجرون الرعاة لرعى ماشيتهم وأغنامهم لفترة معينة نظير أجره معلومة ، كما شاع بينهم نظام المشاركة في تربية دود الحرير ، فهناك ما يفيد باشتراك شخصين في تربية دود الحرير ، وكل واحد منهما يساهم في علوفة دود الحرير بأن يشتري ورق التوت وغير ذلك من المؤونة التي يحتاج إليها ، كذلك كان صاحب أشجار التوت يخرج — أحيانا — جزءا من دود الحرير وورق التوت كالنصف مثلا ، في حين يساهم العامل أو الشريك بالنصف الآخر ، ويقوم على علف الدود وما يحتاج إليه حتى ينتهى العمل ، ويقتسمان الحرير ، ويشبه ذلك نظام المزارعة أو المشاركة سالف الذكر (٢٨) .

ثانياً — المعادن والصناعات والنظم الصناعية :

نستنتج من خلال بعض النوازل والفتاوى التي ساقها الونشريسي أن بلاد المغرب اشتهرت ببعض المعادن ، من أهمها الملح الذي كان يستخرج من صحراء المغرب (جنوب المغرب الأقصى) ، من ذلك أن « قوما بصحراء المغرب كان لهم معدن (أى منجم) ملح يستخرجونها من جوف الأرض ويقطعونها ألواحاً كاللوح الرخام ... » ، ويضيف بأن ألواح الملح هي معظم تجارتهم ، حيث كانوا يحملونها من بلد إلى آخر ، ولا غنى لجميع بلاد المغرب عنها (٢٩) .

(٢٨) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٥٩ — ٦٠ . ويذكر صاحب كتاب الاستبصار أن محينة قابس بافريقية اشتهرت بكثرة شجر التوت فيها ، ولذا كان يربى فيها دود الحرير ، ويضيف بأن حريرها كان أطيب الحرير وارقه وليس يعمل بافريقية حرير إلا بها . (مجهول ، الاستبصار ، ص ١١٣) .

(٢٩) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٣٦ — ١٣٧ . ويشير البكري إلى شهرة صحراء المغرب بمعدن الملح ، فيذكر أن من غرائب تلك الصحراء معدن

وتفديد احدى النوازل بأن بعض الشركاء اکتروا ملاحه بالمغرب
تعرف باسم « ملاته والبطحی » ، وحدد فی العقد مدة الكراء وقيمته ،
وحدود الملاحه ومرافقتها ، والملاحظ أن اکتراء الملاحه يتم بموافقة
السلطان أو من يقوم مقامه (٣٠) . كذلك تشير نازلة أخرى الى شركاء
فی أحد المناجم ، كانوا يستعينون فی استغلال ذلك المنجم بعدد كبير من
العمال نظير أجر معين (٣١) .

ونستنتج من بعض نوازل الوثائريسي قتيام بعض الصناعات فی
المغرب أبرزها صناعة النسيج ، التي اشتهرت بها مدينة سوسة اذ كان

ملح ، وبينه وبين سجلهاسة مسيرة عشرين يوما ، ومن هذا المعدن يتجهز
بالملاح الى سجلهاسة وغانة وسائر بلاد السودان . انظر (المغرب فی ذکر
بلاد افريقية والمغرب ، ص ١٧١ ، الحبيب الجناحاني ، المغرب الاسلامي ،
ص ٢١١ — ٢١٢) . وجدير بالذكر فی هذا الصدد ان بلاد المغرب اشتهرت
بمعادن كثيرة ، فقد اشارت المصادر الجغرافية الى وفرة معدن الحديد
والزئبق بحبل قريب مدينة ارزوا (على مسافة أربعين ميلا من وهران) ،
كما اشتهرت طنجة بالرخام والاحجار الكريمة ، وكاف معدن النحاس يتوفر
فی ايجلى قاعدة بلاد السوس بالمغرب الاقصى ، كذلك كان الذهب يجلب
من اودغست جنوبى المغرب الاقصى ، ويعتبر ذهبيها من أجود ذهب الارض .
(البكرى ، نفسه ، ص ٧٠ ، ١٠٩ ، مجهول ، الاستبصار ، ص ٢١٢ ،
٢١٦) .

(٣٠) المعيار ، ج ٦ ، ص ١٣٥ . وراجع أيضا : ابن القاسم ، المقصد
المحمود ، ورقة ٥٢ ب ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨٩ . ويشير
ابن أبى زرع الى وفرة الملاحات بفاس فيقول : « وتلوق مدينة فاس غيرها
من بلاد بمعدن الملح الذى عليها ، ليس فی معمر الارض معدن ملح مثله ،
وهو على نحو ستة اميال منها ، وطول هذه الملاحه نحو ثمانية عشر ميلا . .
وفى هذه الملاحه اصناف من الملح لا يشبه بعضها بعضا فی الالوان
والصفات . . . » (روض القرطاس ، طبعة أويساله ، ١٨٤٣م ، ص ١٧) .
(٣١) المعيار ، ج ٨ ، ص ١٨١ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٢١٤ .

سوق الغزل بها من الاسواق النشطة الرائجة بالمدينة^(٣٢) ، وكانت الثياب السوسية تمتاز بالجودة والانتان في بلاد المغرب^(٣٣) ، ويتضح مما ذكره الونشريسي أنه كان يتم كراء المناسج بأجر معلوم ، حيث كان أهل صناعة الحياكة يكترونها من صناعها ، ويقومون بصنع الملاحف وغير ذلك من الثياب والمنسوجات^(٣٤) .

كذلك نشطت صناعة الزيوت في بلاد المغرب لوفرة مزارع الزيتون بها ، ومن هنا كثر بيع واكتراء معاصر الزيتون في معظم بلدان المغرب، فهناك إشارة الى رجل باع معصرة زيتون ، واشترط في العقد أن يعصر فيها زيتونه سنوات معينة^(٣٥) .

ويتضح أيضا من بعض النوازل وفرة أرحاء الغلال في حواضر المغرب وقراه ، فقد تعددت الرحى التي تدار إما بالدواب أو بقوة

(٣٢) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٤٢ ، وراجع أيضا : مجهول ، الاستبصار ، ص ١١٩ .

(٣٣) يذكر صاحب الاستبصار أن مدينة سوسة « مخصوصة بكثرة الامتعة ، وجودة الثياب الرقاق وقصارتها وجميع اشغال الثياب الرفيعة من طرزها ... والثياب السوسية معلومة لا يوجد لها نظير ، لها بياض رائق وبصيص لا يوجد في غيرها ومنها تجلب الثياب الرفيعة ... » (مجهول، الاستبصار ، ص ١١٩ ، ابن عذارى ، البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٢٦١) .

(٣٤) المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣٥) المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٥٦ . وتجدر الإشارة الى أن مدينة سفاقس كانت من أكثر مدن افريقية زراعة للزيتون ، وتذكر المصادر الجغرافية أن « زيتها أطيب من كل زيت الا الشرقى » ، ومنها يتزود أهل افريقية بالزيت وتحمله المراكب الى بلاد الروم ، كذلك اشتهرت مدينته مكناسة بزراعة الزيتون ، وكان زيتها أوفر زيوت المغرب كله . انظر (مجهول ، الاستبصار، ص ١١٦ - ١١٨ ، رحلة التجاني ، ص ٦٨) .

جريان المياه ، ويشير الوثائقي الى وجود شركات لاقامة أرحاء
لطحن الحبوب ، وكان يتم اقتسام الربح مناصفة بين الشركاء (٣٦) .

أما صناعة الكاغد فقد اشتهرت بها مدينة فاس التي كان يصنع
بها الورق المغربي الذي كان يتميز بالجودة والبياض الناصع ، الى
جانب الكاغد الرومي الذي كان يصل الى المغرب عن طريق بلاد
الروم (٣٧) .

ثالثا - النظم التجارية :

أ - الاسواق والفنادق :

تشير النوازل والفتاوى الى بعض أسواق المغرب في العصر
الاسلامي ، ومن ذلك سوق الرقيق بمدينة المهدية (٣٨) ، وكان يختص
بالجوارى الروميات ، اللاتي كن يجلبن من بلاد الفرنجة والصقالبة
وممالك اسبانيا المسيحية ، بالاضافة الى الجوارى السودانيات اللاتي
كن يجلبن من بلاد السودان (٣٩) .

(٣٦) المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ .

(٣٧) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٥ ، ٨٥ .

(٣٨) المهدية : مدينة كبيرة بافريقية تقع على ساحل البحر المتوسط ،
وهي من بناء الخليفة عبيد الله المهدي ، وتبعد عن القيروان بمسافة ٦٠
ميلا ، ويصفها صاحب الاستبصار بقوله : « والبحر قد احاط بمدينة المهدية
من جميع جهاتها الا من الجانب الغربي ومنه بابها ، ولها ريش كبير يسمى
زويله وفيه الاسواق ... » ويضيف البكري أنها محط السفن ومقصد
التجار من جميع الجهات . (مجهول ، الاستبصار ، ص ١١٧ ، البكري ،
المغرب ، ص ٨٤) .

(٣٩) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٥٧ . ومن الملاحظ ان تجارة الرقيق
ازدهرت أيضا في القيروان ، حيث كانت بلاد السودان من المصادر الهامة
التي تبد القيروان وغيرها من الحواضر المغربية الكبرى بما تحتاج اليه من

وفي نوازل الوثشريسى ما يشير الى وجود سوق للغزل فى مدينة سوسة ، فيذكر أن أكثر أهلها « لا يغيب عن سوق الغزل بين صلاتي الظهر والعصر » (٤٠) ، كما وجدت أسواق للبز ، حيث يتضح من إحدى النوازل أن أهل سوق البز كانوا ينتصبون فى حوانيت للبيع للناس غير أن الدلالين كانوا يسببون لهم أضرارا جساما ، لأن المشتري كان يقوم « بتقليب السلعة فى حوانيتهم قاصدا الاشتراء ، ويرى السلعة فى المناداة أقل ثمنا من التى فى الحوانيت ... فيترك الاشتراء منهم ويميل الى سلعة المناداة لدى الدلالين ، وينتج عن ذلك عدم تسويق سلعهم الا فى آخر النهار ، مما يضر بمصالحهم ، لأن التاجر أو بائع البز يسعى الى بيع سلعته فى أول النهار ليشتري بثمنها سلعا غيرها ، ويزود أهل بيته بما يلزمهم من أطعمة وأقوات ، ويضيف الوثشريسى أن معظم تجار البز فى أسواق المغرب كانوا يتفون مكتوفى الأيدي ازاء هؤلاء الدلالين اتقاء فحشهم وشرهم (٤١) .

ويتضح مما أورده الوثشريسى أن كل سوق من أسواق المغرب كان يختص بنوع معين من السلع ، فهناك أسواق للرقيق وأخرى للزيت والبز والغزل والعطارة والخضر واللحم وغير ذلك (٤٢) ، وكان القصابون

رقيق ، فيذكر صاحب الاستبصار أنه يجلب من مدينة أودغست بالسودان جوارى سودانيات طبائحات محسنات تباع الواحدة منهن بمائة دينار وأكثر ، ويضيف بأن « حريم أودغست لا يوجد مثله فى بلد يجلب منها جوار حسان بيض الألوان ... » راجع : (مجهول ، الاستبصار ، ص ٢١٥ — ٢١٦ ، الحبيب الجفحاتى ، المغرب الاسلامى ، ص ٦٣ — ٦٦) .

(٤٠) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٢٤٢ . وعن كثرة أسواق الغزل بالمغرب انظر أيضا : ليفى بروفنسال ، المدن والنظم المدنية فى المغرب الاسلامى ، ضمن سلسلة محاضرات عامة فى ادب الاندلس وتاريخها ، ص ٩١ — ٩٢ .

(٤١) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٩٧ .

(٤٢) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥٧ ، ص ٢١٧ ، ج ١٠ ،

يقدمون أحيانا أحد الأشخاص للإشراف على ذبح ما يباع في سوقهم
نظير أجر معين يدفعه له بائع اللحم في السوق (٤٣) .

وكانت بعض النسوة في المغرب وفقا لأحدى النوازل يبعن السلع
عند أبواب دورهن ، وفي ذلك يذكر الونشريسي أن امرأة مغربية كانت
تبيع الزيتون عند باب دارها ، مستعينة في ذلك بدلال يقوم بالمزايدة
حتى يصل الى أعلى سعر ، مقابل أجر معين يعرف بالسهمرة (٤٤) .
كذلك تشير نازلة الى أن بعض الباعة من المسلمين وأهل الذمة كانوا
يتصدرون لبيع السلع للنساء في الدور ، وتضيف بأن النساء تخرج
اليهم للشراء سافرات الوجه عندما يشهد الحر في فصل الصيف (٤٥) .
وكان الفقهاء المغاربة يحثون ولاية الامر على منع أهل الذمة من النصارى
واليهود من عمل الخبز وبيعه أو بيع الزيت والخل وغير ذلك من المائعات
بالأسواق « لعدم تحفظهم من الامور العامة المائعة » (٤٦) .

ص ٢٤٢ ، ٤٠٩ ، ج ١١ ، ص ١٢٥ ، ليفي بروفنسال ، سلسلة محاضرات
عامة في ادب الاندلس وتاريخها ، ص ٩٩ — ١٠٠ . وجدير بالملاحظة في
هذا الصدد أن الحواضر المغربية اشتهرت بكثرة أسواقها ومن ذلك مدينة
سيقة حيث يذكر الانصارى أن « عدد الاسواق بها مائة وأربعة وسبعون
سوقا ، تخص منها المدينة بمائة واثنين وأربعين سوقا ، والأرياض الثلاثة
العامة باثنين وثلاثين ، ومن أشرفها قدرا وأجملها مرأى سوق العطارين .. »
(الانصارى السبتي ، وصف سبته الإسلامية المعروف باختصار الاخبار ،
نشر ليفي بروفنسال ، مجلة هسبرس ١٩٣١ ، ص ١٦٨ — ١٦٩) .

(٤٣) المعيار ، ج ١١ ، ص ١٢٥ .

(٤٤) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٧٨ .

(٤٥) نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ١٩٧ .

(٤٦) نفسه ، ج ٦ ، ص ٦٨ .

ويوضح الوثنريسي من خلال بعض نوازله كيفية قيام البدو (أى سكان القرى) بتسويق سلعهم فى الحواضر ، فيذكر أن البدو كانوا يأتون بالسلع والطعام وغير ذلك من منتجات القرية وينزلون بفنادق الحاضرة لبيعها هناك بسعر أعلى وفى وقت وجيز حتى يتمكنوا من العودة سريعا الى قراهم ، وكان صاحب السوق (المحتسب) يأمرهم بعرض بضائعهم فى الاسواق العامة حتى يدرك ذلك الضعفاء والعجزة ونحوهم (٤٧) .

ويذكر الوثنريسي أن من الباعة والتجار والصناع بالاسواق من كان يلجأ الى الغش والتدليس ، ومن ثم كان يتعرض للعقوبة من جانب المحتسب أو صاحب السوق ، ومن أمثلة الغش فى الاسواق : بيع الخبز ناقص الوزن وقيام صاحب الفرن بخاط القمح الرديء بالطيب ، وخطط العسل الجيد بالرديء والزيت القديم بالجديد ، ومزج اللبن بالماء وتبييض الاكسية بالكبريت ودهن التين بالزيت ، وقيام الجزارين بخلط اللحم السمين بالمزول أو النفخ فى اللحم وغير ذلك كثير (٤٨) .

ويشير الوثنريسي الى وجود ظاهرة احتكار السلع بالاسواق المغربية ، فيذكر أن بعض التجار الجشعين يلجأون الى احتكار الطعام فى السوق مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار والاضرار بالناس ، ولذا

(٤٧) نفسه ، ج ٦ ، ص ٤٢٦ . ويذكر الوثنريسي — نقلا عن يحيى ابن عمر — انه (ينبغى للوالى ان يتحرى العدل وان ينظر فى اسواق رعيته ويأمر أوثق من يعرف ببلده ان يتعاهد السوق ويمير عليهم صنجاتهم وموازينهم ومكاييلهم كلها ، فمن وجد غير من ذلك شيئا عاقبه على قدر ما يرى من جرمه وافتتياته على الوالى واخرجه من السوق حتى تظهر منه التوبة ... » (المعيار ، ج ٦ ، ص ٤٠٧ ، الحبيب الجنحائى ، نفسه ، ص ٧٠) .

(٤٨) المعيار ، ج ٦ ، ص ٥٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٦ .
وراجع أيضا : يحيى بن عمر ، احكام السوق ، ص ١٠٩ — ١١٧ .

كان المحتسب يأمر ببيع الطعام لهم ويكسبون للمحتكر رأس ماله ،
أما الربح فيتصدق به على ذوى الحاجة أدبا له ، وإذا عاد التاجر أو
البائع الى انتهاج هذه السياسة مرة أخرى يضرب ويطاف به في
الاسواق ويسجن عقوبة له (٤٩) .

كذلك ألح اليونشريس الى نظام التسعير في الاسواق المغربية (٥٠) ،
فيذكر أن المحتسب هو الذى يتولى تسعير الخضر والفاكهة في الاسواق ،
ويفرض ذلك على أصحابها ، إذ جرت العادة أن يشتري الباعة هذه
المنتجات الزراعية من الجلاب أو من أصحاب المزارع والبساتين دون
سعر محدد ثم يقوم صاحب السوق بتحديد السعر بعد أن يعترف
قيمة ما اشترؤوه ، ولا يدعمهم يتشاطون على الناس في الارباح ،
ويضيف بأن العمل جرى بذلك قديما في أسواق بلدان المغرب (٥١) .

(٤٩) المعيار ، ج ٦ ، ص ٤٢٥ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٢٩٤ —

٢٩٥ .

(٥٠) يشير ابن زرع الى رخص الاسعار بأسواق المغرب الاقصى
في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق المرينى (في سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٩ —
١٢٦٠م) فيقول : « لما ولى أمير المسلمين يعقوب ملك المغرب ظهرت سعادته
وبركته على البلاد ... فرأى الناس فيها من الأمن والرخاء والدعة ووفور
النعم ... ما لا يوصف ... فكان القمح يباع في بلاد المغرب بسبعة دراهم
للصحفة الواحدة والتسعير ثلاثة دراهم للصحفة الواحدة والبقول وجميع
القطاني (أى الحبوب) ما لها سوم ولا يوجد من يشتريها ... » (الذخيرة
السنية ، ص ٩٤ — ٩٥) .

(٥١) انظر المعيار ، ج ٥ ، ص ٨٣ — ٨٤ . ومن الملاحظ ان بعض
النوازل والفتاوى الفقهية أوردت أسعار بعض العقارات في المغرب في عصر
الحفصيين ، فتشير الى قيام امرأة تدعى أمة الرحمن بنت على بن محمد
الجبارى بشراء دار من زوجها أحمد بن عبد الحليم ببلغ خمسمائة دينار

وتمدنا بعض النوازل والفتاوى بمعلومات هامة وقيمة عن أسواق القرى وكيفية التعامل بين أهلها ، فتذكر أن أهل القرى البعيدة عن أسواق الحاضرة كانوا يشترون الموزونات من اللحم والسمن والخضر والفاكهة وما إلى ذلك جزافا — أى بالتقريب — دون ميزان ، وجرت عاداتهم على ذلك للضرورة وشدة الحاجة^(٥٣) ، وتضيف بأن من عادات أهل القرى في الأسواق أن من أراد شراء طعام من حبوب ونحو ذلك لا يكتله من بائه حتى يهز الصاع في كيله ويحركه بيده ، رغم أن الفقهاء المغاربة أوضحوا أن ذلك من الجهالة والغرر ، لأن « صفة الكيل أن يمسك بيده على رأس المكيال ثم يسرحها فما أَمَسَكَ المكيال فهو وغاؤه ... »^(٥٣) .

ونستنتج من نوازل وفتاوى المعيار كثرة عدد الفنادق في الحواضر المغربية ، وهى مؤسسات اقتصادية كان ينزل بها التجار والزراع الغرباء من الحواضر والقرى للمبيت وتخزين السلع فيها^(٥٤) ، فيذكر

ذهبا عثمانية ، كذلك هناك إشارة الى شراء حمام بتونس بالف وثلثمائة دينار ذهبا عثمانية . وجرى العرف على أن تكتب عقود البيع بعد الرؤية والمعاينة ومعرفة منافع العقار ومرافقه وحدوده . (المعيار ، ج ١٠ ، ص ١٨٣ ، ٣٨٤) .

(٥٢) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨٨ — ٩٨ . ويذكر الونشريسي أن الجزائريين في البادية — أى القرية — كانوا يبيعون اللحم جزافا ، دون معرفة وزنه على وجه التحديد ، كما أن من عادات أهل البادية بالمغرب أيضا أنهم يتبايعون المبيد والحيوان بغير عهدة ، والثمن يكون إما نقدا أو مؤجلا ، وقد يطرأ على السلعة عيب مما ينجم عن ذلك نوازل أو مشكلات بين البائع والمشتري . (المعيار ، ج ٥ ، ص ٩٦) .

(٥٣) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٠ .

(٥٤) المعيار ، ج ٦ ، ص ٢٦ . ويشير الانصارى الى كثرة فنادق سبتة فيقول : « وعدد الفنادق حسبما استفاض على السنة أهل البلد

الونشريسي وجود فندق للنصارى بمدينة تونس في العصر الحفصي ،
وسمح لهم أيضا بإقامة كنيسة في فندقهم هذا ، لاقامة شعائهم
الدينية في حرية تامة ، مما يدل على تسامح السلطات الحفصية مع
الجاليات المسيحية^(٥٥) .

ب - النظام النقدي :

يذكر الونشريسي في بعض نوازله أنواع العملات النقدية التي
كانت سائدة في المغرب الاسلامي في العصور المختلفة من ذلك ما يلي:

١ - الدينار الذهبي التميمي^(٥٦) :

وينسب الى الامير تميم بن المعز بن باديس الصنهاجي (٤٥٤ -
٥٠١هـ / ١٠٦٢ - ١١٠٧م) من حكام دولة بنى زيري الصنهاجية
بافريقية . ويبدو أن هذا الدينار التميمي كان يتسم بالجودة وارتفاع
نسبة الذهب فيه ، حيث يذكر ابن الخطيب أن الامير تميم عندما
تعرض لهجوم قوات جنوه وبيزا صالحهم على أن يدفع لهم مائة ألف
من الذهب^(٥٧) .

ثلاث مائة وستين فندقا اعظمها بناء واوسعها مساحة الفندق الكبير المعد
لاختزان الزرع ... ويليهِ في الكبر من الفنادق المعدة لسكنى الناس من
التجار وغيرهم الفندق المعروف بفندق غانم ... وابدعها صنعة فندق
الوهراني ... « انظر (الانصارى السبتي ، اختصار الاخبار ، ص ١٦٠ -
١٦١) .

(٥٥) المعيار ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، سعد غراب ، كتب الفتاوى وقيمتها
الاجتماعية ، ص ٨٠ .

(٥٦) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .

(٥٧) اعمال الاعلام ، ق ٣ ، ص ٧٧ - ٧٩ ، ابن أبي دينار ، المؤنس ،
ص ٨٥ . ومن المرجح ان عملة الامير تميم كانت مشابهة لعملة والده المعز

ويشير ابن عذارى الى أن العملة التي كانت سائدة بإفريقية قبل عهد المعز وولده تميم هي العملة الفاطمية ، حيث كان الدينار الفاطمي يساوي أربع دنائير ودرهمين من الدينار الجديد الذي سكه المعز بن باديس ثم ولده تميم ، وكان يعادل خمسا وثلاثين درهما (٥٨) .

٢ — الدينار المرابطي :

وكان يطلق عليه أيضا الثقال الذهبي أو الثقال المرابطي (٥٩) ، وكان وافي الوزن يمتاز بالجودة ، ويتمتع بثقة التجار في المغرب والشرق على السواء . ويذكر الونشريسي أن الدينار الذهبي كان يساوي أحيانا عشرة دراهم فضية ولهذا كان يطلق عليه اسم الدينار العشري ، وأحيانا أخرى يساوي ثمانية دراهم فقط وذلك وفقا لنسبة ما يدخل

ابن باديس — صاحب إفريقية — واستمرارا لها ، فيذكر ابن عذارى أنه في سنة ٤٤١هـ / ١٠٤٩م — ١٠٥٠م أمر المعز بن باديس بإلغاء العملة الفاطمية وسك عملة جديدة ، حيث نقش على أحد الوجهين آية قرآنية نصها « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » ، وعلى الوجه الآخر : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » انظر (البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٢٧٨) وراجع أيضا التفاصيل حول عملة المعز بن باديس وابنه تميم في : (حسن حسنى عبد الوهاب ، ورقات عن تاريخ الحضارة العربية بإفريقية التونسية ، ق ١ ، ط ٢ ، تونس ١٩٧٢ ، ص ٤٤٤ — ٤٤٨ ، صالح ابن قربة ، المسكوكات المغربية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦م ، ص ٤٨٥ — ٥٠٠) .

(٥٨) البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٥٩) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٩٤ — ٢٩٥ ، ج ٤ ، ص ٧ ، ج ١٠ ، ص ٤١٢ . وراجع أيضا : البيزق ، أخبار المهدي بن تومرت ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، الجزائر ١٩٧٥ ، ص ٤٩ ، صالح بن قربة ، المسكوكات المغربية ، ص ٥٤١ ، ٥٨٩ .

فيه من الذهب (٦٠) .

٣ - الدينار الذهبي العثماني (أو الدينار الكبير العثماني) (٦١) :

وينسب الى السلطان عثمان بن أبي عبد الله محمد بن أبي فارس الحفصي ، الذي بويغ له بتونس مملكة الدولة الحفصية في سنة ٨٣٩م / ١٤٣٥ - ١٤٣٦م وتجاوز حكمه نصف القرن ، ويمتاز عهده بالاصلاح والامن والاستقرار ، وفي ذلك يذكر الزركشي أن عهده يمثل منتهى الاوج الحفصي وبتوليته صلح أمر البلاد والعباد (٦٢) . ويجدير بالملاحظة أن العملة الذهبية تدهورت في معظم بلدان المغرب في عهد الوشرسي (أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري) ، فقد أشار الى وجود دنائير فضية بالمغرب وذكر أنها السكة الجارية في عهده ، بيد أنه يمتدح سكة فاس في العصر المريني ويصفوها بالجودة وصحة الوزن (٦٣) .

(٦٠) المعيار ، ج ٣ ، ص ١٥٤ ، ٢٨١ - ٢٨٣ ، ج ٥ ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، وانظر أيضا : ابن عذارى ، البيان المغرب ، ج ١ ، ص ١٢١ . وحول العملة المرابطية راجع : ابن عذارى ، نفسه ، ج ٤ ، تحقيق احسان عباس ، ص ٢٢ ، ٤٦ ، ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص ٨٨ ، حسن احمد محمود ، قيام دولة المرابطين ، ص ٤٠٣ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، كمال ابو مصطفى ، مصادر الثروة الاقتصادية في الاندلس ، ص ٣١٥ - ٣١٨ ،

Codeya, Decadencia Y desaparación de Los Almoravides, Zaragoza, 1899, pp. 372-400 & Prieto Y Vives, Indication de Valor en Las monedas arabigo-Espanolas, en Homenaja aF. Codera, Zaragoza, 1904, p. 517 & Casto Maria del Rivero. La moneda arabigo Espanola, Madrid, 1933, p. 35.

(٦١) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٣٨٢ .

(٦٢) الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٣٤ ،

١٦٧ - ١٦٨ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧٠ - ٢٧٤ .

(٦٣) انظر : المعيار ، ج ٥ ، ص ١٨٩ ، ٢٧٢ .

٤ - الدرهم التونسي (الدرهم الجديد) (٦٤) :

كان يضرب في دار السكة التونسية في العصر الحفصي (٦٥) ، وكان يتم التعامل به في بلدان افريقية خلال القرن ١٣/هـ ، ويذكر المؤرخون أن الدرهم الحفصي الجديد كان يساوي ثلاثة من الدراهم الصغيرة المعروفة بالدراهم الجدودية (٦٦) . كذلك يلاحظ وجود أجزاء أو كسور للدرهم ، فكان هناك القيراط (أى نصف الدرهم) ، وربع الدرهم لتسهيل التعامل بين الناس (٦٧) .

٥ - الدراهم الطبرية (٦٨) :

وتسمى أيضا بالعقق أى العتيقة ، وكان الدرهم منها يزن أربعة

(٦٤) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨١ ، ج ٦ ، ص ٤٢ .

(٦٥) تجدر الإشارة الى أن الدينار الذهبى (الدبلة) كان العملة الحفصية بتونس ، وكان وزنه يصل الى ٤٧٢ جرام . أما الدرهم الفضى فكان يزن ١٥٥ جرام ، ومن المعروف أن الحفصيين قاموا بسك أجزاء للدينار والدرهم . وفي عهد السلطان المستنصر الحفصى سكبت عملة نحاسية تسمى الحندوس في سنة ٦٦٠هـ/١٢٦٢م ، وفي ذلك يقول الزركشى أنه « في سنة ستين وستمئة في شهر ربيع منها صنع الحندوس وهى فلوس النحاس بتونس ليتصرف الناس بها ، وقطعت في شوال من السنة المذكورة » . (الزركشى ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٣٨ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٣ - ٧٤) .

(٦٦) المعيار ، ج ٦ ، ص ٤٤ . ومن الملاحظ أن وزن الدرهم التونسي الحفصى المعروف بالجديد على اختبار بعض محققى المقادير بتونس في سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م ستة وعشرون حبة شمير وسطا مقطوف الذنب ، ثم اختبر بعد ذلك في سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨ - ١٣٥٩م فوجد أربعة وعشرين حبة ، أما الدينار الحفصى فكان ثمانين حبة . (احكام السوق ، ص ٣٨ هـ) .

(٦٧) المعيار ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٦٨) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

دوانق • والمعروف أن الدانق كان يزن نحوالى ٨ رء حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما امتد (٦٩) •

٦ - الدراهم السبعينية :

سميت بهذا الاسم لأنها سبعون درهما فى الاوقية ، ويذكر الونشريسي أنها دراهم ناقصة وزيما صار الدرهم منها فى الوزن نصف درهم ، ويضيف أن الناس تسامحوا فى اجرائها مجرى الدراهم الوازنة منها (٧٠) •

وتجدر الاشارة هنا الى أن الونشريسي الملح من خلال بعض النوازل والفتاوى الى ظاهرة غش العملة وهو أمر شاع فى بلاد المغرب فى بعض فترات من العصر الاسلامى ، فيذكر أن الدراهم الموشوشة انتشرت بالقيروان والمهدية ، كما زادت نسبة التماس فى الدراهم فى جميع بلدان افريقية فى سنة ١٣٦٨هـ / ١٣٦٩م ، « واصطلىح الناس عليها حتى منع الرد فيها لكثرة الغش وتفاوته فى أعيان الدراهم ، فكلّم فى ذلك الفقيه ابن عرفة (٧١) أن يتسبب فى قطعها ، فكلّم فى ذلك

(٦٩) ابن يوسف الحكيم ، الدوحة المشبكة فى ضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٩٧ •
(٧٠) المعيار ، ج ٥ ، ص ١٨٩ ، ٢٢٣ ، ج ٦ ، ص ٤٤٨ •

(٧١) هو أبو عبد الله محمد بن عرفة الورعوى ، شيخ الفقهاء بحضرة تونس فى عصر الدولة الحفصية ، ولد سنة ٧١٦هـ / ١٣١٦م ، وتلمذ على ايدى الفقيه ابن عبد السلام وابن الحباب والشيخ الابلى وغيرهم من علماء وفقهاء تونس فى العصر الحفصى • وكان اماما فى العلوم الشرعية ، وولى املة جامع الزيتونة فى سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م ، ويصفه الزركشى بقوله : « كان صواما قواما تلاء لكتساب الله تعالى ، مجدا فى الامور الدينية والدينية ، موسعا عليه فيها مالا وجاها ... » وتوفى بتونس سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠ - ١٤٠١م • (الزركشى ، تاريخ الدولتين ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، السراج ، الحلل الهندسية ، ج ١ ، ص ٥٦١ - ٥٧٧) •

السلطان (٧٧٠هـ) (٧٦٦) . . . فهم بقطعها ، فبعث اليه الشيخ الفقيه
أبو القاسم العبريني (٧٦٠) وكان المعين لطنوى حينئذ وذكر له . . . أن
العامة اذا اصطاحت على سكة وان كانت مغشوشة فلا تنقطع لأن ذلك
يؤدى الى ائتلاف رؤوس أموالهم ، فتوقف الامر بنحو الشئ . . . ثم
جاءت دراهم كثيرة من بلاد هوارة نحاسا فأمر بقطعها حينئذ ، ونادى
مناد من قبله بهذا ، ورجع المعني الى فتوى الامام ابن عرفة . . . « (٧٦٠) .

ويذكر الونشريسي أن الدنانير الذهبية أيضا كانت في الجصور
السابقة — أي قبل العصر المريني والحفصي — تخرج وافية الوزن
جيدة الصنع ثم « كثير الخرب من الفسقة فيها ، يحمل عليها الغش ،
وصار زبجارت غشيه قادم » (أي السلطان أحمد بن محمد الحفصي)
بقطعها * » (٧٥) ومن هنا أهتم ولاية الجسمة في المغرب الإسلامي
بمراقبة العملة وردع كل من تسول له نفسه غش العملة ، ويعبر يحيى
ابن عمر صاحب السوق عن ذلك بقوله : « ولا يغفل — أي الوالي أو

(٧٢) هو السلطان أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر الحفصي (٧٥١هـ -

٧٧٠هـ/١٣٥٠م - ١٣٦٨م) ، بوع بتونس سنة ٧٥١هـ - وهو يومئذ غلام ، وكان المستبد بأمور الدولة الحفصية هو حاجبه عبد الله بن يافرج بن م راجع (ابن الفتح ، الفرائسية في مبادئ الدولة الحفصية ، ص ١٧٤) ، حينئذ حسن بن عبد الوهاب ، خلاصة تاريخ تونس ، ص ١٤١ - ١٤٢) ، محمد العروسي ، السلطنة الحفصية ، ص ٤٦٦) .

(٧٣) هو أبو القاسم أحمد بن أحمد الغبريني، ملقب توتش، خلال
عهد السلطان إبراهيم بن أبي بكر الحنفى، وتصفه المصادر بأنه كان
فيها رويًا مقبلاً، عرف بالفلاح والثبوت، وتوفى بعد خلافة ٧٧٠ هـ. انظر
(الشراج الأتلي) في التحلل الشكسية في الاختصار التوسلية معراج أسماء
من ٦٢٧-٦٢٨ هـ. انظر في السيرة ما أسلفناه من ترجمة أبيه وأمه وأخيه
٢٠٨٥ هـ. منسوبة لفرقة «...» التي خرجت إلى جبل إرمين، انظر في السيرة
١٠٧٤ هـ. المعيار، ج ٦، ص ٧٤، في رصفه إلى «...» ١٠٦١ هـ. ١٠٦١ هـ.
(٧٥) نفس المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤، ج ٤، ص ٧٥.

المحتسب — ان ظهر في سوقهم دراهم مبهرجة ومخلوطة بالنفاس بأن يشتد فيها ويحث عمن أحدثها ، فاذا ظفر به أناله من شدة العقوبة ...» (٧٦) .

ج — الموازين والمكاييل :

أشار الونشريسي الى بعض المكاييل والموازين التي كانت تستعمل في المغرب الاسلامي ومن أهمها ما يلي :

١ — المد القروي أو المغربي :

وكان من المكاييل السائدة في معظم بلدان المغرب ، حيث يذكر الونشريسي أن أهل المغرب كانوا يخرجون زكاة الفطر بهذا المد القروي (ربما نسبة الى القيوان) ، ويضيف بأن المد النبوي كان يساوي مدا وثمن مد قروي (٧٧) .

٢ — المد النبوي :

وهو الذي جلب من المدينة الى بلاد المغرب والاندلس على حد قول الونشريسي . وكان مد النبي الذي تؤدي به الصدقات أو الزكاة لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع ، أي أنه كان حوالي رطل وثلاث . والمعروف أن الرطل كان يساوي اثنتي عشرة أوقية ، وعلى هذا فان المد النبوي يزن ست عشرة أوقية في بلاد المغرب الاسلامي (٧٨) .

(٧٦) نفس المصدر ، ج ٦ ، ص ٤٠٧ ، وراجع ايضا : احكام السوق ، ص ٣٣ — ٣٤ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٣٠١ .

(٧٧) المعيار ، ج ٢ ، ص ٧٣ — ٧٤ ، ج ٤ ، ص ٣٩٠ .

(٧٨) المعيار ، ج ١ ، ص ٣٩٩ ، وراجع ايضا : ابن الجباب المرادي ، التفسير والتيسير لامادة المبتدىء بصناعة مساحة السطوح ، مخطوط

ويتضح من إحدى النوازل أن أحد فقهاء المغرب قام بتحقيق المد الشرعي وذلك بعد أن لاحظ أن الأكيال مختلفة متباينة ، وقد حقق المد بحفنة من البر أو غيره من الحبوب بكلتا اليدين مجتمعتين من ذي يدين متوسطتين بين الصغر والكبر (٧٩) .

٣ - الصاع :

وهو يعادل أربعة أمداد نبوية ، ويذكر الونشريسي أن الصاع الشرعي يساوي أربع حفنات ، وأنه جرب ذلك بنفسه فوجده صحيحا ، أما الوسط فكان يعادل ستين صاعا باجماع العلماء ، بصاع النبي ﷺ (٨٠) .

٤ - القرسطون :

المخ الونشريسي الى وجود ميزان بالمغرب يسمى القرسطون ، وهو ميزان الدراهم أو الفلوس (٨١) . ويفيد ابن أبي زرع بأن موضع القرسطون بفاس كان على مقربة من جامع القرويين (٨٢) .

بالاسكوريال رقم ٩٢٩ (مجموعة ديرنبورج) ، ورقة ٩ ، ابن يوسف الحكيم ، الدوحة المشتبكة ، تحقيق حسين مؤنس ، ص ١٠٠ ، ١٠٣ ، J. Vallvé Bermejo, Notus de metrologia hispano arabe, Al-Andalus, XI, 1977, p. 74.

(٧٩) المعيار ، ج ١١ ، ص ١٤٤ . وراجع : برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٨٠) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، ج ٨ ، ص ١٤٤ ، ابن يوسف الحكيم ، نفسه ، ص ١٠٠ ، ١٠٣ ، ابن الجياب ، نفسه ، ورقة ٨ .

(٨١) المعيار ، ج ٣ ، ص ٢٧٦ ، ج ٥ ، ص ١٤ . وتجدر الإشارة الى ان الحفصيين استخدموا لوزن الذهب والفضة والمواد الثمينة وحدة وزن صغيرة تسمى المئقال ، ويبلغ وزنه حوالي ٤٧٢ جرام ، أما الدرهم الحفصي المتطابق مع قطعة الفضة التي تحمل نفس الاسم فيوزن حوالي ٥.١٦ جرام . راجع التفاصيل في (برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٦٠) .

(٨٢) روض القرطاس ، ص ٣٦ ، ٤١ .

د - المكوس والادارة المالية :

أشارت بعض النوازل والفتاوى الفقهية الى المكوس التى كانت تفرض على أهل المغرب ، فيذكر الونشريسي أن هناك ضريبة تسمى مغرم السوق ، كانت تجبى من التجار والباعة والصناع بالأسواق لتحصيل الثغور المغربية ، وكان أصل وضعها - كما يقول الونشريسي - : « عن اتفاق من أهل الحل والعقد قديما لكون بيت المال عاجزا قاصرا عنها .. » ويضيف أن تلك المغارم (أى مغرم الأسواق) « يجب حفظها وأن يولى لقبضها وتصريفها في مواضعها الثقات الامناء .. » (٨٣) .

ومنها ضريبة تسمى مغرم الدور يتولى جبايتها عمال يترددون على الدور ، ويحصلونها من أصحاب العقارات السكنية (٨٤) . ومنها أيضا ما يسمى بضريبة العشر ، ويتولى جبايتها عامل الاعشار ، وكان العشر يمثل الضريبة الموطنة بصفة عامة على المحاصيل والاراضي الزراعية ، وكان يساعد عامل الاعشار في مهمته مجموعة من عمال الجباية والخراص الذين يقومون بخرص أى تقدير المحصول ، وكان معظم هؤلاء العمال يوصفون بالظلم والتعسف ويعدون في نظر الفقهاء من مستغرقى الذمة (٨٥) .

وتشير احدى النوازل الى فئة كانت تجلس عند أبواب المدن في العصر الحفصى لجباية ضريبة تسمى مكس الباب ، وكان بعض قضاة تونس يحصلون على رواتبهم من ذلك المكس (٨٦) ، وعلاوة على هذا

(٨٣) المعيار ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٨٤) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٣٧ .

(٨٥) نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ٢٤٣ ، ج ٦ ، ص ١٣٧ .

(٨٦) نفسه ، ج ٦ ، ص ١٥٢ . ويلاحظ وجود تلك الضريبة (أى مكس الباب) ايضا في فاس حاضرة المرينيين ، وكانت تفرض على البضائع أو السلع التى تدخل الى المدينة ، ويتم جبايتها عن طريق نظام القبالة أى الالتزام . راجع (ليفى برونفسال ، نفسه ، ص ٨٢) .

وجدت فئة أخرى مقرها أيضا أبواب المدن ، ومهمتها ضبط المخازن ومنع دخول أى شئ من المحظورات (٨٧) .

ويلمح الونشريسى من خلال بعض النوازل الى نظام الجباية فى عهد الفاطميين بالمغرب فيشير الى انشاء ديوان للخراج من أجل هذا الغرض ، كان القائمون فيه يصطنعون العنف والتعسف فى جباية الضرائب ، فلقد استعان الفاطميون بجباة اتسموا بالشراسة والعنف ، وكان معظمهم ينهبون الاموال ويجاهرون بشرب الخمر ، كذلك وجدت منهم فئة فى ديوان الخليفة عبيد الله المهدي الفاطمى تقوم بتحديد المغارم أو المكوس التى فرضها الفاطميون (بنو عبيد) على الرعية بالمغرب (٨٨) .

ولقد تعرض الونشريسى من خلال النوازل والفتاوى الى بعض أرباب المخطط المالية والاقتصادية فى المغرب الاسلامى ، حيث أشار الى الموثقين الذين يخرجون فى الجبايات المخزنية ويتولون كتابتها ، كما كان يعهد اليهم بكتابة وثائق التجار والعقود وما شابه ذلك ، والى فئة تسمى بالمخزنيين كانوا يأخذون أموال الناس بالباطل ، ولذا اعتبروا من مستغرقى الذمة ، كما وجدت طائفة تعرف بأمناء الاسواق ، يتولون جباية مكوس الاسواق ويضبطون المخازن ويعهد اليهم بتوزيع الوظائف أى الضرائب على الناس . وكان هناك أيضا من عرف بالجلاس الذى

(٨٧) المعيار ، ج ٦ ، ص ١٣٧ . ويذكر الونشريسى أن المكاسين والامناء الذين يتولون الجباية من اهل الاسواق كان معظمهم من الذين عرفوا بالظلم والرشوة ، فهم فى نظر الفقهاء وأهل الفتوى من مستغرقى الذمة ، ويضيف بأنه وجدت منهم طائفة يطلق عليها الفاسيون كانت مهمتهم الجلوس عند الابواب لضبط المخازن وجباية مغارم الدور . انظر (المعيار ، ج ١٢ ، ص ٥٨) .

(٨٨) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٧٠ . وراجع أيضا : الحبيب الجنطاني ، المغرب الاسلامى ، ق ١ ، ص ٨٠ - ٨٣ .

ينزل التاجر عنده فيتولى ضبط ما جاب ، وينظر في جميع ما يوظف عليه المخزن (أى بيت المال) ، ويأخذ به سلعا ، فيبيعها ويدفع ثمنها للوالى ، وكان الجلاس — بدوره — يحصل على راتبه من الوالى (٨٩) .

ويفيد الونشريسي بأن اليهود كانوا يشغلون — غالبا — بالمغرب خطة أو وظيفة الصرف ببيت مال المسلمين لخبرتهم في أعمال الصيرفة والحسابات المالية ، فيتولون وزن الدراهم أو الدينار المقبوضة والصرفة ، ويعتمد ولاة الامر في البلدان المغربية على ما يقولونه ويكتبونه في سجلاتهم ، رغم أن الفقهاء وأهل الفتوى كانوا يحثونهم دائما على عدم ابقاء اليهود في العمل ببيت مال المسلمين (٩٠) .

وتشير بعض نوازل وفتاوى المعيار الى دواوين كانت من مهامها تنظيم الشؤون المالية والاشراف عليها ومن ذلك ديوان الخراج الذى وجد به جباة للأموال يشتغلون في خدمة السلطان ، عرفوا بالظلم والقسوة بدليل أن الفقهاء أفتوا بالألا تقبل شهادتهم (٩١) .

ومنها « ديوان المواريث » ، الذى كان يتولاه صاحب المواريث ، ويختص بأموال من لا وارث لهم ، حيث كان يودعها بيت مال ، كما كان يقدم — أحيانا — ببيع العقارات التى توفى أصحابها وليس لهم وارث لصالح بيت المال أيضا (٩٢) .

(٨٩) المعيار ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، ٦٣ — ٦٤ . وحول الجلاسين راجع أيضا التفاصيل في : السقطي ، رسالة في الحسبة ، نشر ليفى بروغنسال ، ص ٥٨ — ٥٩ ، عز الدين موسى ، نفسه ، ص ٢٨٥ ، كمال أبو مصطفى ، مصادر الثروة الاقتصادية في الاندلس ، ص ٢٩١ .

(٩٠) المعيار ، ج ١٢ ، ص ٣٧٦ .

(٩١) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٠٧ — ٤٠٨ .

(٩٢) نفس المصدر ، ج ١٠ ، ص ٢٢ .

ومنها ديوان آخر كان يعرف « بديوان الودائع » ، وكانت تودع فيه أموال ورثة المتوفى الى أن يبلغوا سن الرشد ، حيث يقوم عمال ذلك الديوان — حينذاك — بتوزيع أموال المتوفى على الورثة^(٩٣) .

وعلاوة على ما سبق كان هناك ما يسمى بالمخزن وهو اصطلاح مغربي يقصد به بيت المال ، ويذكر الونشريسي أن أراضى المخزن كانت واسعة في بلدان المغرب ، كما كانت له أملاك وعقارات متنوعة منها الدور والحوانيت والبساتين والحمامات وما الى ذلك^(٩٤) .

هـ — المعاملات المالية :

تعرض الونشريسي من خلال النوازل والفتاوى الفقهية للعديد من المعاملات المالية في المغرب الاسلامي ومن ذلك ما يلي :

١ — نظام القراض :

وهو أن يقوم رجل باقراض آخر مالا ليعمل به على وجه القراض، نظير جزء من الربح ، وكان هذا النظام يستلزم ابرام عقد بين الطرفين يشهد عليه بعض الشهود العدول^(٩٥) .

(٩٣) نفسه ، ج ١٠ ، ص ١٢٢ .

(٩٤) المعيار ، ج ٥ ، ص ٤٣ — ٤٤ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٨ . وجدير بالملاحظة أنه كان ينفق من مال المخزن في مصالح المسلمين المتعددة ومن ذلك تحصين الثغور وترميم المنشآت والمرافق العامة ، فيذكر الونشريسي أن سجن الحاضرة إذا احتاج الى اصلاح فانه ينفق عليه من مال المخزن . (المعيار ، ج ١٠ ، ص ٣٣٠ — ٣٣١) .

(٩٥) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٥٦٢ ، وراجع أيضا : الحبيب الجنحاني ، نفسه ، ق ١ ، ص ٥٥ — ٥٧ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ . ويذكر ابن سلقون أن القراض هو اعطاء مال للتجارة على جزء

٢ - نظام الشركات التجارية والوكيل التجاري :

ألمح الونشريسي الى وجود عدة شركات تجارية في المغرب ، ومن ذلك شركة للالبان أقامها بعض أصحاب الاغنام لاستخلاص الجبن والزبد من اللبن ، ثم يفتسمون الربح^(٩٦) . كما وجدت شركات لصيد الحوت أى الأسماك يشترك فيها الصيادون وتجار الأسماك ، فهناك اشارة الى اتفاق تم بين ثلاثة أشخاص على أن يأتى أحدهم بشبكة والثانى بشبكتين والاخر بثلاث ، وكان الربح يقسم بينهم على أساس مدى المساهمة فى الشركة^(٩٧) . كذلك كان هناك ما يشير الى وجود شركات لطحن الغلال ، حيث كان يشترك اثنان فى ربحى ويقتسمان الربح مناصفة^(٩٨) .

من الربح وشروطه أن يكون نقدا حاضرا معينا يجوز التعامل به ، ويكتب فى ذلك عقد . (العقد المنظم للحكام ، ج ٢ ، ص ٢٥ ، ابن القاسم ، المقصد المحمود ، ورقة ١٦٦ ، ٦٦ ب) .

ومن الملاحظ أنه اثبت عدة نوازل حول القراض ، ومن ذلك ما يذكره الونشريسي بأن رجلا أقرض أحد الأشخاص مبلغا من المال فسافر بها ثم ادعى أنها فقدت منه فى الطريق لأن الصرة التى وضع فيها المال كانت مثقوبة ، غير أن القضاة كانوا لا يأخذون بهذا الادعاء لأن فقدان المال فى تلك الحالة يعتبر اهبالا وتفريطا منه لأنه لم يعاين الصرة ، ولم يضعها فى مكان آمن . (المعيار ، ج ١٠ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦) .

(٩٦) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢١٥ .

(٩٧) نفس المصدر ، ج ٨ ، ص ١٨٩ .

(٩٨) المعيار ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ ، برنشتيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

٤٢هـ . وحول تفاصيل عقود الشركات التجارية راجع أيضا : ابن القاسم ، نفسه ، ورقة ٦٠ ب .

وهناك أيضا ما يسمى بنظام الوكيل التجارى الذى له حق القبض وطلب الحقوق وغير ذلك نيابة عن موكله ، وكانت الوكالة التجارية تتم فى صورة عقد يبرم عند القاضى بين الموكل والموكل اليه^(٩٩) .

٣ - نظام الحوالة :

أشارت احدى النوازل الى أن نظام الحوالة كان معروفا فى المغرب ، فقد ورد فيها ما يفيد بأن رجلا كتب لصهره بـ«دينة قفصة بافريقية وصية بأن يتسلم مبلغا من المال من شخص فأحالته الاخير على شخص آخر ، كذلك كان هناك نظام الحوالة على الصيارفة ، حيث كان التاجر يدفع للصيرى الدراهم أو الدينانير ثم يشتري الطعام والسلع وغير ذلك ويحيل الثمن على الصيرى^(١٠٠) .

٤ - نظام الاستدانة :

هناك العديد من الاشارات الى نظام الاستدانة أو الديون ، فتفيد احدى النوازل أن رجلا من أهل فاس كان له دين على رجل أندلسى من أهل قرطبة^(١٠١) ، كذلك يلاحظ أن الشخص كان — أحيانا — يستدين مالا من آخر على أن يعطيه قيمة الدين من عصير زيتونه^(١٠٢) . ويذكر الونشريسي أنه جرى العمل فى بلاد المغرب على ابطال حك الدين

(٩٩) المعيار ، ج ٨ ، ص ١٩٦ ، ج ١٠ ، ص ٣٣٢ — ٣٣٣ ، ٣٣٧ .
وراجع أيضا : الحبيب الجنحاني ، نفسه ، ق ١ ، ص ٥٨ ، برنشفيك ،
نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ هـ ٤٦٠ .

(١٠٠) الونشريسي ، المعيار ، ج ٦ ، ص ٣١٥ ، ج ١٠ ، ص ٤٠٧ .
وراجع التفاصيل عن نظام الحوالة فى : ابن سلمون ، العقد المنظم للحكام ،
ج ١ ، ص ٢٦٤ — ٢٦٦ ، الحبيب الجنحاني ، نفسه ، ق ١ ، ص ٧٧ — ٧٨ .

(١٠١) الونشريسي ، نفسه ، ج ١٠ ، ص ٤٤٣ .

(١٠٢) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٤٣ .

بعد الاداء وعدم تمزيقه ، فهناك اشارة الى نازلة عرضت على القاضي ابن عبد السلام^(١٠٣) بتونس حول رجل كان عليه دين بصك ، وتنازع الدائن والمدين في تمزيقه أو الاكتفاء بإبطاله ، فقضى ابن عبد السلام بإبطاله دون تمزيقه وفق العرف الجارى في بلدان المغرب آنذاك^(١٠٤) .

ويتضح من احدى النوازل أن أحد الاشخاص قد يستدين مالا من آخر ويمتنع عن الوفاء بدينه ، فيأمر القاضي بسجنه ، فإذا استمر على الامتناع يهدد بالضرب وإطالة مدة السجن ، « وان أقر على الاباية من غير حجة يظهرها » ، يقوم القاضي بتقديم من يبيع عليه بعض أملاكه ويقضى للدائنين حقوقهم ، ويشهد على ذلك بعض الشهود العدول^(١٠٥) .

٥ - نظام الرهن :

ويقصد به رهن العقارات (كالدور والبساتين والاراضى) والثمار أو الزروع مقابل مبلغ من المال ، فهناك اشارة تفيد بأن امرأة من البادية « رهنّت بيتا فيه مطمورتان^(١٠٦) في دنانير » ، ويضيف الونشريسي بأن

(١٠٣) هو ابو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف الهوارى ، كان من أبرز الفقهاء والقضاة بافريقية في القرن ٨هـ / ١٤م أى في عصر الحفصيين . ويذكر الزركشى أنه كان « عالما ساد بالعلم ورأس واقتبس من الحضرة (اى تونس) ما اقتبس ... » ، وله تأليف في الفقه ، وجمع بين القضاء والخطابة والتدريس والفتوى بحضرة تونس ، وتوفى سنة ١٣٤٨/٧٧٤٩م - ١٣٤٩م . انظر (تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٧١ ، ٨٨ ، الغبريني ، عنوان الدراية ، تحقيق رابح بونار ، ص ١١٢ هـ ١) .

(١٠٤) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(١٠٥) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٣٤ .

(١٠٦) المطورة : (والجمع مطامر) هي الاهراء أو المخازن التى يتم فيها تخزين المحاصيل الزراعية ويذكر أبو الخير الاشبيلي أن تلك المطامر

الرهن لا يثبت بالسماع وإنما بالبيينة العادلة التى لا مدفع فيها (١٠٧) .

٦ - نظام المعاوضة :

وهو يعادل المقايضة أى معاوضة سلعة بأخرى مثلها أو بمبلغ من المال يساوى قيمة السلعة . ويذكر الونشريسي أن هذا النظام انتشر في القرى المغربية على وجه الخصوص ، حيث جرى العرف بها على بيع الطعام (الحبوب) بالعصير (أى الزيت) ، ويضيف بأن من عادات البدو الفقراء بالمغرب أنهم فى سنوات القحط والجذب يحتاجون الى الاقوات والاطعمة ويشترونها بالدين الى الحصاد فإذا حل الاجل وعجزوا عن سداد الدين بالدنانير ، يضطر الدائنون الى الحصول منهم على جزء من المحصول فى مقابل قيمة الدين (١٠٨) . كذلك هناك اشارة تفيد بأن رجلا اشترى قمحا من آخر لأجل بثمن محدد ، فلما جاء الاجل أخذ الدائن زيتا عوضا عن ثمن القمح (١٠٩) .

٧ - نظام الوديعة :

وجد نظام الوديعة فى بلاد المغرب ، فتشير احدى النوازل الى رجل من تجار الزيت بسبقة سافر الى الجزائر ليبيع زيتا له هناك ، فأودعه قوم من أهل بلدته زيتا لهم ليبيعه لهم هناك (١١٠) . ويذكر الونشريسي أنه فى حالة وجود وديعة لدى شخص لا يعرف صاحبها لطول المدة ووفاة الشخص المودعه لديه تلك الوديعة وانتقالها الى شخص آخر ،

أو الاهراء ينبغى أن تشتمل على كوى (فتحات) للتنوية الجيدة اللازمة لعملية التخزين . راجع : (ابو الخير ، كتاب الفلاحة ، الطبعة الاولى ، فاس سنة ١٣٥٧ هـ ، ص ١٧) .

(١٠٧) نفس المصدر ، ج ٦ ، ص ٤٩٠ - ٤٩٤ ، ج ١٠ ، ص ٤١٢ .

(١٠٨) المقيار ، ج ٥ ، ص ٢٣٨ ، ج ١٠ ، ص ٤٣٦ .

(١٠٩) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٥٧ ، ٨٩ ، ج ١٠ ، ص ٤٣٦ .

(١١٠) نفس المصدر ، ج ٩ ، ص ٧٥ .

فان هذا المال (الوديعة) يرجع الى بيت المال وينفق في مصالح المسلمين (١١٣) .

٨ - نظام العارية والسلف والكراء :

وكان شائعا بين جميع الطبقات في المغرب الاسلامي ، حيث جرت العادة أن تستعير النساء الحلي أو تكتريه لمدة معينة مقابل مبلغ يتفق عليه ، كذلك كان هناك كراء الثيران للحرث والبازي للصيد (١١٣) واكتراء الحوانيت المقامة على أرض السلطان أو المملوكة لبيت المال (١١٣) ، كما انتشر نظام اكتراء السفن لنقل البضائع أو الأفراد من موضع الى آخر نظير أجرة معينة يتفق عليها في العقد (١١٤) .

ويتضح مما ذكره الونشريسي أنهم عرفوا أيضا نظام السلف ، فتشير نازلة الى رجل من أهل الذمة بالمغرب ادعى أنه سلف رجلا من أهل سوق الزيت دنانير ، واعترف الاخير بالسلف ، غير أنه ادعى بأن الذمي أمره بشراء زيت بها ، وقد قام بشرائه وأوصله اليه (١١٥) .

٩ - نظام المزايدة والدلالة :

كثر وجود الدلالين في الاسواق المغربية ، حيث كان الدلال يعتبر وكيل المباع أو التاجر ، وكان الشائع بين التجار أن يقوم أحدهم

(١١١) نفس المصدر ، ج ٩ ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(١١٢) انظر : المعيار ، ج ٩ ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ - ١١٠ .

(١١٣) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ .

(١١٤) نفس المصدر ، ج ٨ ، ص ٣٠٨ - ٣١١ . وعن اكتراء السفن والمعقود المنظمة لذلك ، راجع أيضا : ابن سلمون ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٨ - ٢ ، ابن أبي فراس ، اكريات السفن ، مخطوط بالاسكوريال برقم ١١٥٥ ، ورقة ١٤٣ - ٤٤ ب ، الحبيب الجناحي ، نفسه ، ق ١ ، ص ٦١ .

(١١٥) المعيار ، ج ١٠ ، ص ٤٠٩ .

باعطاء السلعة الى الدلال ليبيعهها له مقابل أجرة معينة ، فيقوم الدلال
بالفداء عليها في السوق ، وتحدث المزايدة بين الناس عند شرائها (١١٦) .

١٠ - نظام القبالة :

وهو الذى عرف أيضا بنظام الالتزام ، ويلاحظ أن القبالة فى الاصل
المضريبية التى تدفع لبيت الماله كما كان يقصد بها الضرائب غير المشربية ،
واستخدمت فى المغرب والاندلس للدلالة على الضرائب المفروضة على
أصحاب الحرف والصناعات والباة والتجار بالاسواق . وقد أشار
الونشريسي الى وجود نظام القبالة فى المغرب ، فيذكر أن رجلا اكتوبر
قبالة القرستون بسبعين دينارا ، كما اكتوبر رجل آخر قبالة الخضر
بأربعمائة دينار (١١٧) .

(١١٦) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٢ ، ص ٣١٣ . وراجع
ايضا : برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(١١٧) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ . وراجع ايضا:
ابن القطان ، نظم الجبان ، تحقيق محمود على مكى ، منشورات جامعة
محمد الخامس ، الرباط ، بدون تاريخ ، ص ١٥٦ هـ ٣ ، محمد ضياء الدين
الريس ، الخراج والنظم المالية ، القاهرة ، ط ٥ ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٥٠٧ ،
ليفى بروفنسال ، نفسه ، ص ٨٢ - ٨٣ .

الفصل الثالث

مظاهر الحياة الدينية

أ - الفرق والمذاهب الدينية في المغرب :

يشير الونشريسي من خلال بعض النوازل والفتاوى الفقهية الى الفرق والمذاهب الدينية الى انتشرت في المغرب الاسلامي^(١) ونستدل

(١) جدير بالملاحظة ان العديد من المذاهب والفرق الدينية التي ظهرت في المشرق الاسلامي لم تلبث ان انتقلت سريعا الى بلاد المغرب ، وكان المذهب المالكي السني هو السائد بين اهل المغرب في العصر الاسلامي ، بالإضافة الى مذاهب أخرى للخوارج والشيعة ، ومن اهمها المذهب الاباضي في تاهرت واواسط بلاد المغرب ، والمذهب الصفرى في سجلماسة بالمغرب الاقصى ، كما ساد التشيع بين بعض قبائل كتامة وصنهاجة ومصودة لاسيما في بلاد السوس بالمغرب الاقصى ، ويذكر الادريسي ان اهل تيويوين - على مقربة من تارودنت قاعدة السوس الاقصى - كانوا من الشيعة الموسوية ، ويضيف ابن حزم بأن اتباع موسى الكاظم يعرفون بالشيعة الامامية الرافضة ، وهم يزعمون ان امامهم موسى بن جعفر حتى لم يمت ولا يموت حتى يملأ الارض عدلا كما ملئت جورا ، وقد وجدت طائفة من الامامية الرافضة تسمى النحلية نسبة الى الحسن بن علي بن ورصند النحلي وكان من اهل نفطة - من عمل قنصة وتسطيلية ثم رحل الى السوس في اقاصي بلاد المصامدة (بالمغرب الاقصى) فأصلهم ، وهم هناك كثرة معلنين بكفرهم ، وصلاتهم خلاف صلاة المسلمين . (الادريسي ، نفسه)

من نوازله على انتشار مذهب الامام مالك في المغرب وتمسك أهل هذه البلاد به ، ويعمل سبب غلبة المذهب المالكي في بلدان المغرب بأنه عندما تولى سحنون قضاء افريقية في سنة ٨٣٤هـ / ٨٤٨ - ٨٤٩م ، قام بتفريق حلقات جميع المخالفين ومنع الفتوى بغير مذهب مالك ، واقتضى به القضاة وأهل الفتوى في معظم أنحاء المغرب ، فصاروا يمنعون الافتاء بغير المذهب المالكي ويؤدبون على ذلك (٢) .

ويسوق الوثريسي عدد من النوازل نستنتج منها أن الخوارج الاباضية (٣) والصفيرية (٤) انتشروا في المغرب الاسلامي ، ففي أقصى

ص ٦٢ ، ابن حزم ، الفصل في الملل والاهواء والنحل ، نشر دار الفكر .
١٩٨٠م ، ج ٤ مجلد ٣ ، ص ١٧٩ - ١٨٣ ، ابن عذارى ، نفسه ، ج ١ ،
ص ٢٨٧ ، الحسن السائح ، الحضارة المغربية ، ص ١١٠ ، برنشفيك ،
نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ ، ٣٠١ .

(٢) المعيار ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، ج ١٢ ، ص ٢٦ ، السراج الاندلسي ،
الحلل السندسية ، ج ١ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، جورج مارسيس ، بلاد المغرب
وعلاقاتها بالشرق الاسلامي ، ترجمة محمود عبد الحميد هيكل ، ص ١٠٦ -
١٠٧ .

(٣) من المعروف أن الاباضية هم اتباع عبد الله بن اباض التميمي ،
وأن معظمهم اتسم بالاعتدال ، فمن آرائهم أن مخالفهم من المسلمين ليسوا
مشركين ولا مؤمنين بل هم كفار نعمة لا كفار في اعتقاد ، كما أن دارهم
دار توحيد واسلام الا معسكر السلطان ، ولذا فهم لا يحلون قتال غير
الخوارج من المسلمين ، ولا يستحلون من الغنائم غير السلاح والخيل .
ولكن يلاحظ وجود طوائف من الخوارج الاباضية في المغرب عرفوا بالتطرف
العنف ، فيذكر ابن خلدون أن ابا يزيد مخلص بن كيداد الزناتي الخارجي الذي
ظهر بجبل اوراس بافريقية ، وتزعم الخوارج الاباضية هناك (في القرن
٤هـ / ١٠م) ، كان على مذهب النكار ، واشتهر عنه تكفير أهل الملة وسب
على بن ابي طالب ، كذلك كان أهل جبل نفوسة جزيرة زيزو (أو زيزوا)

الاطراف الغربية من العالم الاسلامى التمس هؤلاء الخوارج الامن بعيدا
عن متناول أيدي الاءويين ثم العباسيين وتجنبنا من بطشهم بهم ، وتذكر

— قرب جزيرة جربة بافريقية — من الخوارج الاباضية النكار على مذهب
الوهبية وهم « لا يباح ثوب أحدهم رجل غريب ولا يسه بيده ولا يواكله...
ورجالهم ونساءهم يتظهرون في كل يوم عند الصباح ، ويتوضأون ثم يقيمون
لكل صلاة... » ويضيف ابن حزم أن الخوارج النكار الاباضية هم الغلبون
على خوارج المغرب ، وكانوا يحرمون طعام أهل الكتاب ، ويحرمون أكل
قضيبي التيس والثور والكبش ويوجبون القضاء على من نام نهارا في رمضان
ناحظم ، ويقيمون وهم على الآبار التي يشربون منها . (ابن حزم ، نفسه ،
ص ١٨٩ ، ١٩١ ، الأديسي ، نفسه ، ص ١٢٨ ، ابن عذارى ، نفسه ،
ج ١ ، ص ٢١٤ — ٢١٥ ، ١٢٢ — ١٢٣ ، ابن خلدون ، نفسه ، ج ٧ ،
طبعة بيروت ، ص ١٣ ، ابن الأبار ، الحلة السراء ، ج ١ ، تحقيق حسين
مؤنس ، ص ٢٩٠ — ٢٩١ ، ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص ٥٧ ، حسين
مؤنس ، فجر الاندلس ، الدار السعودية للنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٨ —
١٤٩ ، سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربى ، ج ٢ ، الاسكندرية
١٩٧٨ ، ص ٥١٩ — ٥٢٤ ، محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الاسلامية ،
ج ١ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧٨) وراجع التفاصيل أيضا
حول الخوارج بالمغرب في : (محمود اسماعيل ، الخوارج في بلاد المغرب ،
القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٤ — ٥١ ، ص ١٥٦ هـ ٣٢١) .

(٤) يعتبر مذهب الخوارج الصفرية من المذاهب الخارجية المعتدلة ،
وهم ينتسبون الى زياد بن الاصفر ، وأنكروا اباحة دماء المسلمين ، ولم
يجيزوا سبى النساء والذرية ، فهم لا يرون قتال أحد غير معسكر السلطان ،
غير انه وجدت فئة منهم بالمغرب اشتهروا بالتطرف ، فيذكر ابن عذارى أن
اتباع عكاشة الصفرى الخارجى — الذى ثار ضد الامويين بافريقية سنة
١١٩ هـ — كانوا يستحلون النساء وسفك الدماء ، وعاثوا فسادا في نواحي
افريقية في عهد حنظلة بن صفوان العكى (والى افريقية والمغرب) في سنة
١١٩ هـ / ٧٣٨ م . (البيان المغرب ، ج ١ ، ص ٥٨ — ٥٩ ، مؤنس ، نفسه ،

أحدى النوازل أن قوما من الإباضية الوهبية^(٥) الرافضة^(٦) كانوا يسكنون في إحدى نواحي المغرب بين أظهر المسلمين من أهل السنة ، يظهرون بدعتهم ، وأقاموا مسجدا لهم في ذلك الموضع^(٧) .

ويفيد الونشريسي بأن جزيرة جربة (بافريقية) كانت من أهم معاقل الخوارج الإباضية في المغرب ، إذ كان جل أهلها من الخوارج^(٨) ، وتضيف إحدى الفتاوى أن العادة جرت عند قضاة جربة « برفع سنيين

ص ١٤٨ — ١٤٩ ، سعد زغلول ، نفسه ، ج ١ ، ص ٢٨٦ — ٢٨٧ ، محمد أبو زهرة ، نفسه ، ج ١ ، ص ٧٦ — ٧٧ ، عبد العزيز سالم ، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، ص ٢١٦) .

(٥) الإباضية الوهبية : هي فرقة الإباضية الأم التي حكمت الدولة الرستمية بـتاهرت (بالمغرب الأوسط) ، وهي تنسب إلى الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم ، فالوهبية هم أتباع الإمام عبد الوهاب ، وقد ظهرت تلك التسمية أثر فتنة أشعل نارها يزيد بن فنديل الذي أنكر إمامة عبد الوهاب بن رستم ، فعرف أتباعه لذلك بالنكارية . راجع التفاصيل في : (ابن الصغير ، أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحار ، بيروت ، ١٩٨٦ م ، ص ٤٣ ، هـ ٢ ، ص ٤٣ ، عبد العزيز سالم ، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، ص ٤٦٦ ، سعد زغلول ، عبد الحميد ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢١) .

(٦) يرى سعد زغلول أن الرافضة أو الرافضية سمووا بتلك التسمية لأن من أفكارهم السياسية رفض خلافة عثمان بن عفان رفضا تاما ، وكذلك عدم الاعتراف بخلافة علي وأضيف أنهم سمووا بذلك لرفضهم أيضا التحكيم عقب موقف صفين بن علي ومعاوية بن أبي سفيان . راجع التفاصيل حول أصول الوهبية وأفكارهم في : سعد زغلول ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ — ٥٢٤ .

(٧) انظر : المعيار ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ — ١٥٠ ، ج ١١ ، ص ١٦٨ .

(٨) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

عدلين معهم » ، لاتساع الجزيرة ووجود قلة من سكانها على مذهب أهل السنة (٩) .

ويذكر الونشريسي - نقلا عن القلبي عياض - أنه وجدت بالمغرب طائفة من الخوارج أجمع الفقهاء على تكفيرها ، وذلك لأنها ترى أن الصلاة طرفي النهار فحسب ، كذلك أجمع أهل الفتوى على تكفير فئة من الباطنية لقولهم « ان الفرائض أسماء رجال أمروا بولائهم ، والجنائب والمحارم أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم ... » (١٠) .

ب - بعض الحركات الدينية الهداية والاصلاحية :

تعرض الونشريسي لبعض الحركات الهدامة التي احتدمت على أيدي أهل البدع والفسالة الذين يدعون أنهم من أولياء الله الصالحين ، ومن أصحاب الكرامات ، ومن ذلك أن رجلا من سكان جبل ونشريس (بالمغرب الاوسط) كان من أهل للصلاح ، فزعم (في سنة ٨٨٥٥ / ١٤٥١م) أمورا لا يدعيها عاقل ، فذكر أنه « يرى جبريل ... ويسمع منه كما يرى ميكائيل ... ويقول للعامّة من يشتري مني شياخته نشيخه ... ويتحدث في حمل الحوامل ... ويقول لمن يراه مريضا خذ هذه العشبة تداوى بها ، فانها كما أعطيتها رسول الله الى غير ذلك ... » (١١) .

(٩) نفس المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٩٢ .

(١٠) المعيار ، ج ٢ ، ص ٥١٣ .

(١١) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٨ . وجدير بالذكر ان تلك النازلة عرضت على أهل الفتوى بتلمسان ، فواضحوا أن بيعته الشياخة للعوام دليل فسقه ، وما ظهروا على يديه من خارق فهو مكر واستدراج ، ومن مسالك الشيطان الواسعة الاعوجاج لان الله هو المنفرد بالغيب . (نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩٠) .

ويزودنا الوثائقي بمعلومات قيمة حول فتنة دينية تزعمها رجل يدعى عمر الخارجي المغيطي في سنة ١٤٦٧/هـ - ١٤٦٨ م ، ويرجح أنها ثارت بالمغرب الأقصى . وكانت تلك الفتنة من الحركات الدينية الهدامة التي هددت الأمن والاستقرار ببلاد المغرب الأقصى ، فقد تظاهر عمر الخارجي - زعيم تلك الحركة - في بداية أمره بالصلاح والعبادة واتسم بصفات أهل التصوف ثم « ادعى أنه حصل له اليقين بالمال إلى السعادة ، فأسقط الخوف والرجاء ، واستضاف إلى مذهبه فئة غاوية ددع بشوكتها الجوانب والارجاء ، فاكتمح الاموال وقتل الرجال ، وتمادى في مذاهب الغي والضلال متمنيا لنفسه ولأصحابه أن شعلهم ذلك كفيل في الحياتين بنيل الآمال معرض عن الملك الديان في مقبيلات الاعمال ، وزعم أنه الآن مستغن عن السنة والكتاب لتلقيه الاوامر والنواهي والاخبار دون واسطة من رب الارباب ، مصرحا بأنه كشف له الحجاب ... » ، كذلك ادعى عمر الخارجي الهداية واستمال عددا كبيرا من الرعايا الذين استحلوا الحرمات ، فهتكوا الاعراض ونهبوا الاموال ، كما جعل قص الشعر شعارا لاتباعه يتميزون به ، ومن أفكاره المتطرفة أيضا أنه أسقط عدة الوفاة عن زوجات من قتل أزواجهن بسيفه ، وأباح كلا منهن الزواج من أشياعه الذين وصفهم بالمريدين^(١٤) بعد سبعة أيام من ترملمن .

كذلك أشارت إحدى النوازل إلى حركة قام بها رجل اتهم بالزندقة في إفريقية يدعى ابن القصير ، اشتهر « بفحش لسانه في سب الناس والازدراء بالعبادات والتعرض لجناح النبي ﷺ وأصحابه » ، فاتهم

(١٤) المعيار ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك النازلة عرضت على فقهاء فاس ، فأفتى الفقيه الشيخ محمد بن قاسم القوري (، فتى فاس سنة ١٤٦٧/هـ - ١٤٦٨ م) بوجوب قتال ذلك المارق المغيطي الخارجي واتباعه ، كما أباح دمه لأنه كان كافرا باجماع ويرد باتفاق . (نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٩٦) .

لذلك بالزندقة ، وشاور القاضي الغبريني^(١٥) في أمره أمير المؤمنين
السلطان عبد العزيز بن أبي العباس الحفصي ، فصرف القضية الى
اجتهاده ، فحضى بقتله بتهمة الكفر والزندقة^(١٦) .

ومن جهة أخرى تضرعت نازلة أثرت في القرن ١٢/٥٦ م (أي في
عصر المرابطين) لاحدى حالات الارتداد عن الاسلام ، فقد دارت حول
نصراني بمراكش اعتنق الاسلام ، ثم لم يلبث أن ارتد سرا الى
المسيحية ، وظهرت عليه علامات ، « ورفع الى السلطان^(١٧) من أمره
ما أوجب الكشف عن حاله ، ففتشت داره ، فألفى فيها بيت شبه الكنيسة
فيه حنية الى جهة الشرق ... وفيها قنديل معلق وآثار كثيرة الصقت
فيها شموع ، وألفى في مسكنه بخطوط النصراني كتب ... ولوح على
أربع قوائم ... وعصى على رأسها عمود مصلب ... وشهد شاهدان
ممن يعرف أحوال النصراني وأمور شرعهم بأن الشموع المذكورة مما
ينتقرب بها النصراني ويهدونها الى قسيسيهم ليوقدوها في متعبدتهم .. » ،
وأن اللوح مخصص لقراءة الانجيل ، وعلى هذا سيق النصراني الى
موسى بن حماد قاضي مراكش الذي اتهمه بالزندقة لاختفائه النصرانية

(١٥) هو الفقيه القاضي أبو مهدي عيسى الغبريني ، تولى الفتيا
والصلاة والخطبة بجامع الزيتونة بتونس عقب وفاة الفقيه ابن عرفة سنة
٨٠٣ هـ ، كذلك تولى قضاء الجماعة بحضرة تونس في عهد السلطان أبي
فارس عبد العزيز الحفصي ، وقد توفي القاضي الغبريني بتونس في سنة
٨١٣ هـ / ١٤١٠ م . راجع (الزركشي ، نفسه ، ص ١٢٢ ،
١٢٤ - ١٢٥) .

(١٦) المعيار ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ .

(١٧) يتضح من نص الوثني أن السلطان المقصود بالمتن هو أمير
المسلمين على بن يوسف بن تاشفين المرابطي (٥٠٠ - ٥٣٧ هـ / ١١٠٦ -
١٠٤٣ م) .

وأظهاره الاسلام (١٨) .

ويشير الونشريسي الى نشوب فتنة في تونس ظاهرها ديني ولكنها كانت في حقيقتها محاولة للانتقام من زعماء الاعراب بافريقية الذين عاشوا فيها فسادا ونهباً ، فيذكر أن العامة بمدينة تونس (حاضرة الحفصيين) قاموا في الخامس عشر من رمضان سنة ٨٧٠٥/١٣٠٥ - ١٣٠٦م اثر صلاة الجمعة بقتل هداج بن عبيد كبير أعراب افريقية لدخوله المسجد الجامع (أي جامع الزيتونة) بالنعل^(١٩) ، حيث زجره بعض الناس ، فلم يأبه لهم واستخف بهم ، « فاستعظم ذلك العامة منه وقاموا عليه وقتلوه ... » (٢٠) .

(١٨) المعيار ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ - ٣٥٠ . وجدير بالذكر أن الفقيه ابا الوليد بن رشد (قاضي الجماعة بقرطبة في عهد علي بن يوسف المرابطي) بعث بفتوى الى ابن حباد قاضي مراكش بخصوص تلك النازلة ، وورد فيها : « أنه لا يحكم عليه (اي على المرتد) بالقتل دون استتابة كالزندق .. » وانه لا تقام الحدود من القتل وغيره بالسماع ولا بقلبة الظن وانما تقام بالبينة العادلة من المسلمين » (نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٠) .

(١٩) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢ . ويفسر ابن خلدون سبب تلك الفتنة بتونس فيذكر أن هداج بن عبيد كان من زعماء العرب الكعوب (من قبيلة بني سليم) ، « وقد عظمت ثروتهم واصطناعهم منذ قيامهم بأمر الامير أبي حفص ، فغبروا ونموا ويطروا النعمة وكثر عيثهم وفسادهم ... فاضطغن لهم العامة وحقدوا عليهم سوء آثارهم ودخل رئيسهم هداج بن عبيد سنة خمس وسبعمئة الى البلد فحضرته العيون وهمت به العامة وحضر المسجد لصلاة الجمعة فتجنوا عليه بأنه وطىء المسجد بخفيه ... » ، فرد عليهم بأنه يدخل بهما على السلطان ، مما أدى الى اشارة العامة ، فانتهزوا الفرصة ونادوا به عقب الصلاة وقتلوه وجروه في طرق تونس . (ابن خلدون ، نفسه ، ج ٦ ، ص ٣١٤ ، ج ٧ ، ص ٢٧٣ ، الزركشي ، نفسه ، ص ٥٦٠) .

(٢٠) الزركشي ، نفسه ، ص ٥٦ .

وتفيد احدى النوازل بظهور حركة دينية متطرفة في قلعة هواره (من أعمال تلمسان) في سنة ١٤٤٥/٨٨٤٩ - ١٤٤٦م تزعمها يهودى ادعى السحر والشعوذة ، وكان يستخف بالمسلمين ، « وانتهى أمره الى سب المسلمين بأن لا أصل لهم ولا حسب ولا نسب » ، وأن اليهود المهارونيين رؤساء شرفاء ، وقد أفتى الفقهاء - آنذاك - بأن هذا اليهودى يستحق « الضرب الوجيع والسجن الطويل في القيد + » (٢١) .

وفي احدى النوازل ما يشير الى ضعف الوازع الدينى لدى أهل البوادرى المغربية ، اذ كان غالبيتهم لا يحجبون نساءهم ولا يتحشرون الغيبة ولا يميزون بين الحلال والحرام (٢٢) . كذلك تمدنا احدى النوازل بصورة واقعية توضح مدى تدهور القيم الدينية والاخلاقية بالمغرب في أواخر عصر الدولتين المرينية والجنفوية ، فنذكر أن شابا من أهل تونس تعلقت نفسه بطلب العبادة ومجالسة الصالحين وعدم مخالطة أهل السوق لما يرى فيهم من الفساد في بيوتهم ومعاملاتهم وانتشار الربا والغش بينهم ، وأهمالهم للحلال والحرام وعدم معرفتهم بشريعة محمد ﷺ ، مما دفع بهذا الشاب التقى الى الاعتكاف عن الناس بالعبادة، لكي يأمن على نفسه الفتنة (٢٣) .

وعلى الرغم من تلك الحركات الهدامة والفتن الدينية ، فقد ظهرت بعض الحركات الاصلاحية التى يهدف أصحابها الى العودة الى الكتاب والسنة والعمل بهما ، فيذكر الونشريسي أنه ظهر في منتصف القرن ١٤/٨٨م (أى في العصر المرينى) مصلح دينى يدعى داود بن الحسن، من قبيلة جزناية البربرية - قرب تازا - كان متمسكا بمذهب أهل السنة مخالفا بذلك أفراد قبيلته الذين كانوا من شيعة المهدي

(٢١) المعيار ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢٢) نفس المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٤٩ .

(٢٣) نفس المصدر ، ج ١١ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

بن تومرت (٢٤) ، وتمكن ابن الحسن من استمالة العديد من الناس إلى حركته الإصلاحية التي تتلخص فيما يلي :

١ — أنه أنكر على المتصوفة المتطرفين — الذين تسموا أيضا بالفقراء — الشطح والتصفيق أثناء الذكر وخلق الرأس على أساس أن ذلك بدعة .

٢ — عدم مخالطة الرجال للنساء ، كما أمر بغض البصر ، كما قطع كلام النساء من حيث يسمع الرجال كلامهن خشية الفتنة .

٣ — أمر كل من أتاه وتاب على يديه أن يصحح توبته بشرائها ، ومن ذلك الندم على ما فات من تضييع فرائض الله والآخلاص فيما يفعل .

٤ — أمر أتباعه بمجاهدة النفس وتطهيرها من آفاتهما المذمومة كالرياء والصد والكبر ، وترك الغيبة والنميمة وغير ذلك من المحرمات .

٥ — أمر كل من تاب على يديه ألا يزوج ابنته أو وليته لفاسق كالسارق والغاصب وأكل الربا ونحوهم .

٦ — نادى بأن كل من لا يحجب زوجته ولا يغض بصره عن المحارم فهو فاسق مجزج الشهادة ولا تجوز امامته .

٧ — أنكر بدعة تصبيح المؤذن عند آذان الفجر ، وأمر بتركها (٢٥) ،

(٢٤) المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٥٣ ، ٥٣٥ .

(٢٥) جرت العادة عند أهل المغرب على أن يقول المؤذن قبل آذان الفجر عبارة « أصبح والحمد لله » ، ولذلك أمر المصلح ابن الحسن مؤذن موضعه بترك البدعة المحدثه . ويذكر الوثائقي أن من البدع المستحسنة ما أحدثه المهدي بن تومرت من إعادة الدعاء بعد الصلاة ، وإقامة الصلاة وقول المؤذن قبل آذان الصبح : « أصبح والحمد لله » . (المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٢١٢) .

كما أنكر تقبيل اليد لأنه مكروه ، والاكتفاء بالمصافحة ، وأنكر أيضا ما يستعمله الناس من تحية المساء وتحية الصباح وترك السلام ، وقال ان ذلك بدعة والسنة هي السلام^(٢٦) .

٨ — طالب أتباعه بعدم المغالاة في المهور^(٢٧) .

ومن الملاحظ أن الجاهل من الطلبة^(٢٨) وأصحاب النفوس الضعيفة من رجال الدين والمتصوفة وقفوا بالمرصاد لتلك الدعوة الإصلاحية ، فعارضوها بشدة وأنكروا على ذلك المصلح الديني دعوته وآراءه الإصلاحية ، واعتبروا أفعاله من البدع ، وحذروا العوام منه ، وأعلنوا أنه صاحب بدعة^(٢٩) ، غير أن أهل المصالح والتقوى من العلماء والفتهاء

(٢٦) يذكر الونشريسي أن من البدع المحدثّة في المغرب قولهم لبعضهم البعض : كيف أصبحت ؟ وكيف أمسيّت ؟ ، بينما السنة هي السلام ، ويضيف بأن من البدع المحدثّة أيضا خصوصا في مجالس الامراء قولهم عند السلام : انعم الله صباحك ، وانعم الله مساءك بدلا من تحية الاسلام . (المعيار ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ ، ٥٠٦) .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن تلك الحركة الإصلاحية ارجع الى : نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٣٥ — ٥٣٧ .

(٢٨) الطلبة : ينطق هذا اللفظ في المصطلح المغربي بضم الطاء ويكون اللام ، وكانوا احدى طبقات الموحدين ، ويقصد بهم الطلبة أو الفقهاء الذين يعملون العلم ويدرسون فقه الامام المهدي بن تومرت (زعيم الدعوة الموحدية بالمغرب) ، ويحفظون كتبه ويعلمونها للناس ، ثم اتسع مدلول هذا المصطلح ، وأصبح يطلق في العصر التالي أي العصر الحفصي والمريني على الفقهاء وطلبة العلم بصفة عامة . راجع : (ابن صاحب الصلاة ، المن بالامامة ، تحقيق عبد الهادي النازي ، بيروت ١٩٦٤ ، ١٩٦٤ ، ص ١١٩ ، السلاوي ، الاستقصا ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، حسين ، تونس ، معالم تاريخ المغرب والاندلس ، ص ١٨٢ ، هوبكنز ، النظم السياسية في المغرب ص ١٨٥ — ١٨٧) .

(٢٩) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٣٧ .

أفتوا « بأن جميع ما أمر به المصلح داود بن الحسن وما نهي عنه منصوص عليه لأهل العلم في الكتاب والسنة ، وأن سائر ما أتى به صواب حق لازم ، فمن أعانته على ذلك وعضده وقواه كان معينا على احياء سنة رسول الله ﷺ ، ومن نازعه في ذلك وآذاه فانه مطفى للسنة وخامد للحق ، ومعين على اظهار الباطل وينبغي تأديبه بالضرب والسجن حتى يرجع عن ذلك ... » (٣٠) .

ج - التصوف في المغرب :

يتضح مما ذكره الونشريسي أن هناك نوعان من التصوف في المغرب الاسلامي أحدهما وهو الغالب يمتاز أصحابه بالتطرف في أفكارهم وطقوسهم واحداثهم للبدع المنكرة ، والثاني يتسم بالاعتدال والمساهمة في خدمة المجتمع المغربي .

فبالنسبة للطرق الصوفية المتطرفة أشار الونشريسي الى قوم تسموا بالفقراء - أي المتصوفة - (في العصر المريني) ، كانوا يجتمعون على الرقص والغناء فاذا فرغوا من ذلك أكلوا طعاما أعدوه للمبيت عليه ثم يصلون ذلك بقراءة عشر من القرآن والذكر ثم يكون ، ويزعمون في ذلك كله أنهم على مقربة وطاعة ، ويدعون الناس الى الاقتداء بهم ، ويظعنون على من لم يأخذ بذلك من أهل العلم ، ويضيف بأن بعض النساء اقتنن أثرهم في ذلك (٣١) .

(٣٠) نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٥٣٨ - ٥٤٠ .

(٣١) المعيار ، ج ١١ ، ص ٣٠ - ٣٤ . ويصف أهل الفتوى المغاربة تلك الفئة المتطرفة من الصوفية بأنهم « طائفة أمية جاهلة ولعوا بجمع اقوام جهال ... فدخلوا عليهم من طريق الدين وانهم لهم من الناصحين ... » ، وأضاف الفقهاء بأن ما يفعله هؤلاء القوم من الرقص والتصفيق بدعة وضلال ولم يسمع به في الاسلام . (نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٣٤) .

ونستنتج مما أورده الونشريسي ظهور طريقة صوفية متطرفة في
العصرين المرينى والحفصى عرفت بالطريقة العكازية أو الفخرية لأن
أتباعها كانوا من الفقراء الذين تطرفوا في أفكارهم حيث اشتهروا
بالإباحة وتحليل ما حرم الله ، واتهموا بالزندقة لأظهارهم الإسلام
واستتارهم الكفر (٣٢) .

كذلك أشارت إحدى الفتاوى والنوازل إلى طائفة ظهرت في سنة
٧٨٦هـ / ١٣٨٤م تنتمي إلى التصوف وال فقر ، كانوا يجتمعون في كثير
من الليالي عند واحد من الناس ، فيفتتحون المجلس بشيء من الذكر على
صوت واحد ، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الغناء والضرب بالأكف والشطح
وهكذا إلى آخر الليل ، ويأكلون في أثناء ذلك طعاما يعده لهم صاحب
المنزل ، وقد أفتى الفقهاء الذين عرضت عليهم تلك النازلة بأن «ما أحدثوه
في الدين يعتبر بدعة محدثة لم تكن في زمن رسول الله ﷺ أو في زمن
الصحابة ولا من بعدهم من التابعين ..» (٣٣) .

ومن جهة أخرى ألح الونشريسي إلى انتشار زوايا المتصوفة
والغرباء في شتى أنحاء المغرب في أواخر العصر الإسلامي (في عصر
المرينيين والحفصيين) ، حيث كانوا يجتمعون فيها على الأكل والذكر
وانشاء الشعر ثم ييكون ويشطحون طوال الليل ، ويقوم بعضهم بالرقص
حتى يقع مغشيا عليه . ومن الملاحظ أن زوايا المتصوفة المتطرفين
ومواضع اجتماعهم كانت تتركز غالبا في الحصون والقرى البعيدة عن
الحواضر ، « ليظهروا ما انطوى عليه باطنهم من الضلال .. » (٣٤)
فيوهمون عوام المسلمين ومن لا عقل له من النساء أن هذه الطريقة

(٣٢) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(٣٣) المعيار ، ج ١١ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٣٤) نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٣٨ ، ١٦٢ ، وراجع أيضا :

برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

التي يتبعونها هي طريقة أولياء الله ، وهي أعظم ما يتقرب به المرء الى الله تعالى ، فيضلون ويضلون في ذلك افتراء على الله وعلى شريعته وأوليائه (٣٥) .

أما فيما يتعلق بالمتصوفة المعتدلين فيذكر الوائشيسي وجود جماعات منهم في بعض البلدان المغربية ، انقطعوا للعبادة من الصلاة والصيام وتلاوة القرآن وتعليم أبناء المسلمين والسعي في قضاء حوائجهم ورعاية الايتام والارامل والمساكين ، والاصلاح بين المسلمين ، مثابرين على ذلك ، مداومين عليه ، وكان يرأس كل جماعة من تلك الجماعات شيخ (أى شيخ الطريقة) يتخذونه قدوة لهم ، يمتاز عليهم بالعلم الوافر وشدة الورع والتقوى والتفقه في الدين ومعرفة أحوال المصلحاء من أهل التصوف ، وكان يجتمع بمريديه في المولد النبوي وغير ذلك من المناسبات الدينية للوعظ والتذكير وانشاء الاشعار في مدح النبي وفيما يناسب ذلك مما يحث على الطاعة ، ولكن دون اجتماع نساء ورجال في ذلك المقام . وقد استحسن أهل الفتوى في المغرب تلك الطريقة المعتدلة ووصفوا أحوال أتباعها بأنها « حسنة مرضية شرعا وأن اجتماعهم لما ذكر اجتماع على طاعة مستحبة .. » (٣٦) .

كذلك أشارت إحدى النوازل الى طريقة صوفية أخرى امتازت بالاعتدال ، اعتاد أصحابها على الاجتماع « باثر صلاة الجمعة في مجلس على شيخ يختارونه هو أقواهم على أذكار الذاكرين وأكثرهم استتباطا وفهما لأداب المريدين .. وعندما يجتمعون حول شيخهم يقوم خديم الشيخ باخراج سبحة منظومة ... لاجصار التسبيحات والتلايلات ... ثم ينتقلون بعد ذلك الى الصلاة والسلام على رسول الله ثم يختمون ذلك بالسلام على سائر المرسلين ... ثم يقرأ منشدهم بعض ما تيسر

(٣٥) المعيار ، ج ١١ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣٦) نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٤٦ - ٤٧ .

من كتاب الله ويختتمه بالصلاة على رسول الله ﷺ ، ثم يقرأ قارئ آخر مثله ، كذلك يقرأ الشيخ وطائفة منهم بعض آيات القرآن تتضمن طلب المغفرة والرحمة من الله تعالى ، ويذكرون بعد ذلك أنواعا من الاذكار ثم الدعاء والاستغفار ، وبعد ذلك يقوم منشدهم بانشاد قصيدة اما في مدح رسول الله ﷺ أو في الحض على فعل الخيرات والتحذير من الوقوع في الزلات ، ثم يقرأ قارئ آخر كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٣٧) وقراءة بعض الاذكار وأخلاق الصالحين ... » وعند نهاية الذكر يتناولون طعاما يعده الشيخ لهم من ماله ، كما يقوم بقضاء مطالب المحتاجين من مريدين ويجزل العطاء للفقراء منهم ، ثم يختتمون مجالسهم بقراءة سورة من قصار السور والفاتحة وبعض ما ألف في توحيد الله ، وعقب ذلك يدعو الشيخ ويؤمنون على دعائه ثم يصافحون شيخهم وينصرفون (٣٨) .

ويذكر الفقيه العقباتي أن ما يفعله أمثال هؤلاء المتصوفة من قول أو فعل فهو حسن وأكثره محمود شرعا ، وليس فيه موضع للنهي ، ومن الامور المرغوب فيها (٣٩) .

وينتخ من احدى النوازل والفتاوى أن بعض الاثرياء في المغرب كانوا يجلسون الزوايا على فقراء الوقت ، ويجلسون عليها أيضا أوقافا

(٣٧) كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى : من تأليف القاضي عياض ابن موسى السبتي (ت ٥٤٤ هـ) ، وهو مجوع يتضمن التعريف بقدر الرسول ﷺ وما يجب له من توقير واحترام ، وحكم من لم يوف واجب عظيم ذلك القدر (راجع التفاصيل حول اقسام ذلك الكتاب في : القاضي عياض ، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، ج ١ ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت بدون تاريخ ، ص ٤ - ١١ ، عياض ، ترتيب المدارك ، ج ١ ، مقدمة المحقق) .

(٣٨) المعيار ، ج ١١ ، ص ٤٨ - ٥٠ .

(٣٩) المعيار ، ج ١١ ، ص ٥٠ .

من عقارات وبساتين للانفاق على تلك الزوايا ، كما كانوا يهادون المتصوفة بهدايا يطلق عليها « هدايا الفقراء » ، فهناك اشارة الى رجل هاداهم بدار وأصل توت ، وأوصى في وثيقة تحبيسه بأن تكون الدار للذكر ومدح النبي ، أما التوت فهو للطعام يأكل منه أهل القرية في البيت بعد الذكر ومدح النبي على صوت واحد (٤٠) .

د - المساجد والزوايا ودورها في المجتمع المغربي :

كان للمساجد والزوايا والربط (أو الاربطة) التي انتشرت في شتى أنحاء المغرب دور كبير في الحياة الدينية والاجتماعية والحربية في المجتمع المغربي في العصر الاسلامي ، ويشير الونشريسي الى وجود ظاهرة الاجتماع على الذكر وتلاوة القرآن في المساجد ، علاوة على قراءة كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى وشيء من كتب الوعظ ، ولم يكن هناك من ينكر ذلك ، اذ كان الفقهاء يعتبرون هذا العمل من أنواع التعساو على البر والتقوى ووسيلة لتنشيط المتكاسل عن العبادة والذكر (٤١) .

وكان المسجد بالاضافة الى وظيفته الاساسية مجتمعا للمسلمين ومركزا دينيا واجتماعيا ، ومقرا للفصل في القضايا وحاف اليمين ، فالونشريسي يذكر أن جامع سوسة كان يحلف فيه الخصوم بين يدي القضاة (٤٢) ، كما كان يتم حلف اليمين في جامع مراکش على من أنكر حق الآخر (٤٣) .

(٤٠) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٨ ، ١٣٣ ، ج ١١ ، ص ٩٦ .

(٤١) المعيار ، ج ١١ ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٤٢) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .

(٤٣) نفس المصدر ، ج ١٠ ، ص ٢٣ . وراجع ايضا : ابن أبي زرع ، الذخيرة السنية ، ص ٩١ ، الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحنفية ، ص ١١٦ .

وكان الملوك والسلاطين يهتمون بزوايا الشيوخ والصالحين ،
والحبس عليها وتعميرها والنظر في مصالحها لدورها الهام في الحياة
العلمية وحركة التصوف في المغرب الاسلامي ، وكانوا يشملون أيضا
أبناء هؤلاء الشيوخ وذرائعهم بعنايتهم ويسبقون عليهم فيضاً من
رعايتهم ، ومن ذلك اعفائهم من الضرائب والمغارم السلطانية تكريماً
لهؤلاء الشيوخ الصالحين وتبركاً بهم وبذريتهم الصالحة (٤٤) .

كذلك تعددت الربط سواء في المناطق الداخلية أو على السواحل ،
وساهمت بنصيب في الحياة الدينية والحربية ، وتوفير الحماية للسواحل
والثغور المغربية (٤٥) ، فمن النوازل نازلة جاء فيها أن قوما كانوا
يجتمعون ليلاً عقب صلاة العشاء ومعهم قناديل يمشون فوق السور

(٤٤) المعيار ، ج ٦ ، ص ١٧١ . ويذكر ابن مرزوق أن تلك الزوايا
هي التي يطلق عليها في المشرق الربط والخوانق . أما الرباط في اصطلاح
الفقهاء فهو احتباس النفس للجهاد والحراسة ، وعند المتصوفة الموضع
الذي يلتزم فيه العبادة ، ويضيف بأن الزوايا في بلده المغرب هي المواضع
المعدة لارفاق الواردين واطعام المحتاجين من القاصدين . (ابن مرزوق ،
المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن ، تحقيق ماري
خيسوس بيغيرا ، الجزائر ١٩٨١ ، ص ٤١١ ، ٤١٣) .

(٤٥) أشارت المصادر الى انتشار الاربطة على السواحل المغربية ،
فيذكر الانصاري أن عدد الاربطة والزوايا بثغر سبتة بلغ سبعة وأربعين
رباطاً محاذية للبحر ، كذلك وجدت اربطة بالمغرب الاوسط ومنها رابطة
أبن يبكى ببجاية ورباط تلمسان ، أما في المغرب الادنى (افريقية) فهناك
رباط المنشير ورباط البحر بقابس ورباط سوسة وغيرها كثير . (البكري ،
المغرب ، ص ٨٤ ، مجهول ، الاستبصار ، ص ١٢٠ ، الغبريني ، عنوان
الدراية ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١١ ، ابن الخطيب ، أعمال
الاعلام ، ق ٣ ، ص ٧٧ ، ابن القطان ، نظم الجمان ، ص ٢٢ ، عبد العزيز
سالم ، تاريخ المغرب ، ص ٣٦٣ - ٣٦٦ ، الحسن السالم ، الحضارة
المغربية ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، مختار العبادي ، دراسات ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

لا يفاظ حراسه واثارة انتباههم لمواجهة أى هجوم مفاجىء قد يقوم به العدو ، وتضيف النازلة أن تلك الجماعة كانت تردد على صوت واحد « سبحان الله العظيم » بتطريب ، وينصرفون على تلك الصفة يمشون فى الأزقة والطرق ، ويذكر المونشريسي أن رفع الصوت فى حصون الرباط فيه مصلحة وهى « اشعار مريد اغتيال الحصن أنهم حذرون مستعدين لدفاعه ... » (٤٦) *

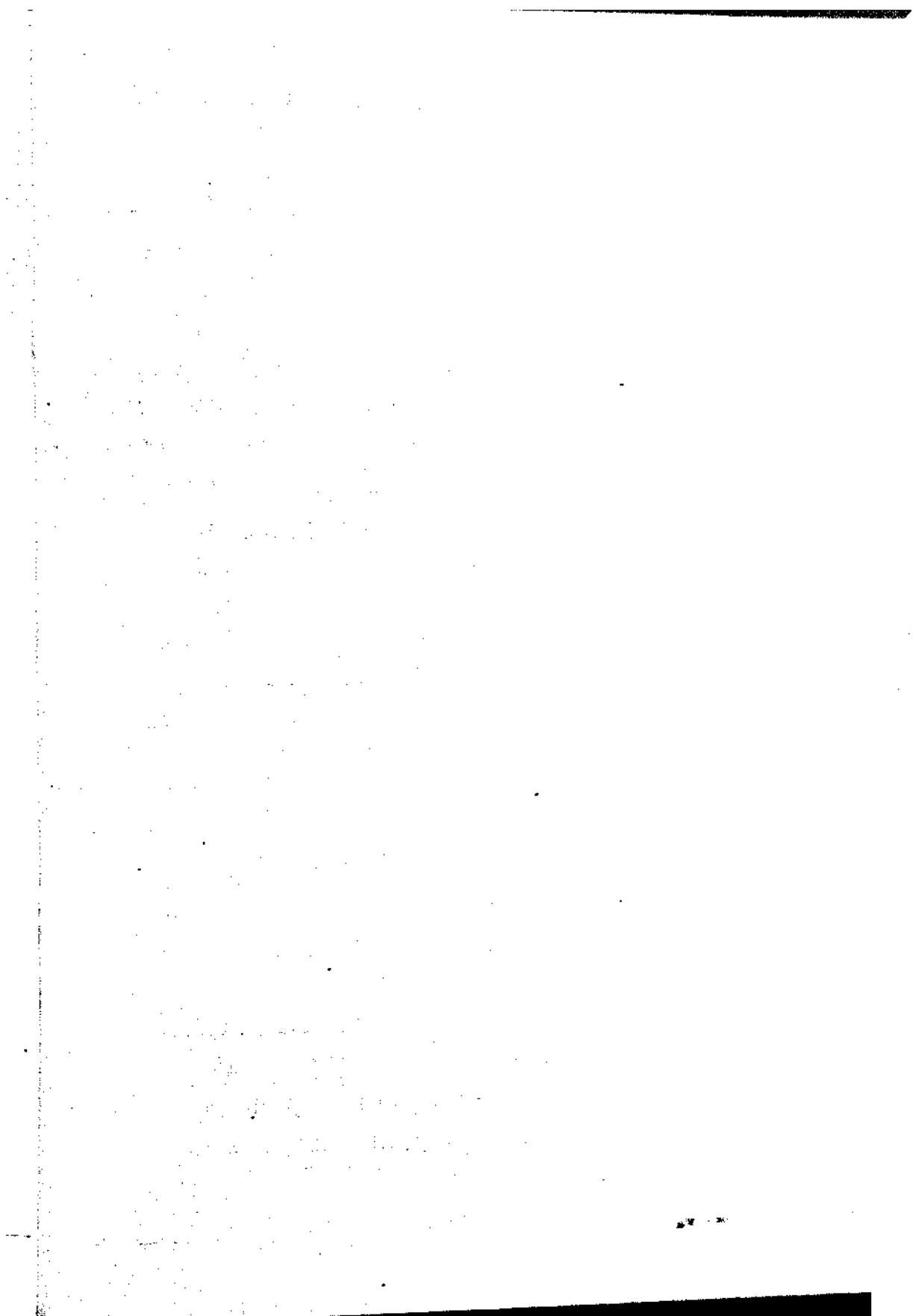
ويتضح مما ذكره المونشريسي وجود أربطة على سواحل البحر يجتمع فيها طوائف من أتقياء المسلمين فى الليالى الفاضلة لتلاوة بعض أجزاء من القرآن ، ويسمعون ما أمكن من كتب الوعظ ، ويذكرون الله تعالى ثم ينشدون بعض المدائح النبوية ، وفى ختام اجتماعهم يأكلون ما قدم من الطعام ويدعون للمسلمين وامامهم ثم يفترقون (٤٧) *

كذلك قامت الاربطة الداخلية بدور كبير فى توفير الامن والاستقرار فى المواضع المخوفة ، حيث أمنت الطرق ووفرت الطمأنينة للمسافرين والتجار ، وقد ورد فى احدى الفتاوى أن بعض الصالحين كانوا يسهمون فى تأمين السبل حيث يقيمون فى المواضع المخوفة التى كانت فيما مضى مأوى لأهل الفساد وقطاع الطرق الذين يهاجمون القوافل والتجار لأجل النهب والسرقة (٤٨) *

(٤٦) المعيار ، ج ١٢ ، ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

(٤٧) المعيار ، ج ١١ ، ص ١٠٥ .

(٤٨) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ .



الفصل الرابع

بعض مظاهر الحياة العلمية

١ - دور العلم في المغرب :

يتضح من بعض النوازل والفتاوى الفقهية أن المرحلة الأولى من التعليم في المغرب هي التي يتلقى فيها الصبي العلم على أحد المؤدبين في المكاتب (أو الكتاتيب)^(١) ، وتبدأ تلك المرحلة عندما يبلغ الصبي سن التمييز فيما بين الخامسة والسادسة من عمره . وكان المؤدب يعلم الصبيان في تلك المرحلة الأولى القراءة والكتابة وحفظ أجزاء من القرآن وتجويده حيث جرى العمل بالكتاتيب على اجتماع الصبيان لتلاوة آيات القرآن بصوت واحد على وجه التعليم ، علاوة على الإلمام ببعض علم اللغة والنحو والفقه^(٢) .

ويذكر الونشريسي أن العادة جرت في بلاد المغرب على أن يرسل الأب مع ابنه عند إتمامه حفظ القرآن هدية للمؤدب تتمثل في مبلغ من المال ، كما جرى العرف على أن يأخذ المعلمون هدايا من آباء الصبيان

(١) المعيار ، ج ٨ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ — ٣٧٥ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ ، محمد كمال عبد العزيز ، التربية الإسلامية في المغرب ، ص ٨ — ١٠ ، ١٤ ، أحمد شلبي ، التربية والتعليم عند المسلمين ، مجلد ١ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥١ — ٥٣ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .

في عاشوراء والاعياد الدينية الاخرى^(٣) . كذلك كان هناك من الآباء الاثرياء من يستأجر أحد المؤدبين « ليعلم ولده القرآن بحذقة .. »^(٤) .

كما كان أهل الفتوى والعلماء في المغرب يحثون المعلمين على أن ينظروا في ألواح الصبيان واصلاح ما فيها من خطأ في الحروف ، وتعليمهم اعراب القرآن وحسن قراءته وتجويده وأحكام الصلاة والوضوء والهجاء والخط الحسن ، كذلك كانوا يوصونهم بمنع زجر المتعلمين (الصبيان) بالسب القبيح ، أما من اتصف من الصبيان بأذى أو لعب أو هروب من الكتاب ، فإن المؤدب يستشير وليه في قدر ما يرى من الزيادة في ضربه حسب طاقته^(٥) .

(٣) المعيار ، ج ٨ ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٤ .

(٤) اوضح الونشريسي أن الخدمة هي حفظ كل القرآن نظير أجر معين يتفق عليه ، ويضيف أنه اذا نقص تعلم الصبي في حفظه وقراءته فليست من الخدمة بقدر ما تعلم . ويفيد بأن حكم القضاة ببلده المغرب في الخدمة من دينار الى دينار ونصف . (نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٤٨ ، وراجع ايضا : محمد عبد الحميد عيسى ، تاريخ التعليم في الاندلس ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩) وقد ورد في احدى التوازل أن المعلم في البادية (القرية) كان يحصل على كمية من الزبد من كل بيت من بيوت القرية ، خصوصا على من له صبي بالكتاب ، ويسهون ذلك بخميس الطالب . (نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٦١) .

(٥) المعيار ، ج ٨ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، خوليان ريسيرا ، التربية الاسلامية في الاندلس ، ترجمة الطاهر مكي ، دار المعارف ، ص ٤٤ - ٤٥ . ويشير الونشريسي الى صفات المعلم وطريقة ضربه للصبيان فيقول : « وينبغي أن يكون المعلم مهيبا لا في عنف ... وان يخلص ادب الصبيان لمنافعهم ... وصفة ضربه ما لا يؤلم ... ولا يضربه على رأسه ووجهه ، والضرب في ساق الرجلين آمن واحمد للسلامة ... » (نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ ، برنشفيك ، نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٥) .

ونستنتج من بعض النوازل أن التعليم نظير أجر كان تقليدا شائعا في بلدان المغرب الاسلامي^(٦) ، وتقيد احدى الفتاوى أنه لم يكن يشترط على المعلم أن يحصل على الاجازة من شيخه لأن « التعليم كالفتيا لا تتوقف على اجازة ، بل من عرف عنه العلم والدين جاز أن يعلم ويفتى *** »^(٧) .

على أية حال كان من المتعين بعد انتهاء التلميذ من تلك المرحلة الاولى التي يتلقى فيها المبادئ الاولى في الكتاب أن ينتقل الى المرحلة الثانية أو الاعلى ، حيث كان يتلقى العلم في احدى دور العلم الاخرى وهي المسجد والمزاوية والمدرسة^(٨) .

وكان المسجد من أهم مراكز العلم في المغرب الاسلامي ، حيث كان يروج بالفقهاء والعلماء والطلاب وكان الشيوخ يجلسون عند أحد الاعمدة ويتحلق الطلاب حولهم ثم يتولى هؤلاء الشيوخ تدريس العلوم الدينية والشرعية والنحو واللغة ، ويشير الونشريسي الى جماعات كانوا يحلقون في المساجد الجامعة « للفتيا ومذاكرة العلم والخوض فيه *** »^(٩) ، كذلك يتضح من نازلة أن مساجد احدى بلدان المغرب اتخذها المؤدبون مواضع لتعليم الصبيان ، غير أن الفقهاء أنكروا عليهم ذلك ، لأن الصبيان لا يتحرزون من النجاسات ، ولذا كانوا يطالبون المؤدبين بالخروج

(٦) يذكر الونشريسي أن العرف جرى في بعض المناطق المغربية على أن يتحمل الصبيان نفقة المعلم بالدولة أى بالتناوب . (نفس المصدر ، ج ١١ ، ص ٢٢٩) .

(٧) نفس المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ١٦ - ١٧ .

(٨) برنشفيك ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

(٩) المعيار ، ج ٩ ، ص ٢٧ ، أحمد شلبي ، التربية والتعليم عند المسلمين ، ص ٥٧ - ٥٨ .

بصبيانهم من المساجد الى بقاع يصلح فيها التكيب دون الاضرار
بالمسلمين (١٠) .

ويذكر الونشريسي أن قراءة الحساب واعراب الاشعار كانت تتم
أحيانا في المساجد ، أما قراءة المقامات فكان الفقيه ابن البراء (١١)
لا يقرأها في مسجد تونس الاعظم (أى جامع الزيتونة) ، وإنما في
الدويرة المخصصة للإمام والملحقة بالجامع (١٢) . كذلك اعتاد بعض
الفقهاء قراءة كتب الوعظ على الناس بالمساجد ، غير أن أهل الفتوى
كانوا يحذرون من تلك الكتب التى تشتمل على كثير من الباطل والامور
المنكرة المنسوبة للرسل والانبياء ، كما تحوى العديد من القصص
الباطلة والخرافات والاساطير التى ترددها القواعد العلمية والتى لا يحل
لمسلم قراءتها ، ومن ذلك كتاب يسمى اسلام أبى ذر فى سفرين ، وهو
فى معظمه زور وكذب ، وغيره كثير (١٣) .

وتفيد احدى الفتاوى أن من البدع فى المغرب ما أحدثه المنتسبون

(١٠) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٦ ، وراجع ايضا : احمد
شلبى ، نفسه ، ص ٥٢ .

(١١) هو الشيخ الفقيه أبو على عمر بن البراء ، تولى الصلاة بجامع
الزيتونة بتونس حاضرة الحفصيين كما أسند اليه ايضا قضاء الإنكحة ،
وتوفى سنة ٧٩٧هـ / ١٣٩٤ - ١٣٩٥ م . انظر : (الزركشى ، تاريخ الدولتين ،
ص ١١٨ ، السراج ، الحل السندسية فى الاخبار التونسية ، مجلد ٢ ،
ص ١٨٩) .

(١٢) المعيار ، ج ١١ ، ص ١٣ .

(١٣) نفس المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١١ . ويفيد الونشريسي
بوجود العديد من كتب الخرافات والباطيل والشعوذة مثل تاريخ عنقرة وكتب
الاحكام للمنجمين وكتب العزائم . وكان الفقهاء يحذرون من قراءة امثال
تلك الكتب لأنها مليئة بالكذب والاساطير والخرافات . (نفس المصدر السابق ،
ج ٦ ، ص ٧٠) .

الى العلم فيها من الجلوس على الكرسي في المسجد عند التدريس^(١٤) ،
كما يشير الونشريسي الى تدهور الحالة العلمية في بلاد المغرب في
أواخر عصر دولتي بن مريـن وبنـي زيـان ، فيذكر أنه كثر — آنذاك —
ادعاء الجهال للعلم وانتصابهم للفتوى والالقاء والتدريس^(١٥) .

ومن المعروف أن الزوايا كانت أيضا من المؤسسات العلمية الهامة
في بلاد المغرب ، فبالإضافة الى كونها موقعا لاجتماع المتصوفة للعبادة
والذكر ، كان يقصدها بعض الطلبة لتلقى العلم ، كما كان يسمح لهم
— أحيانا — بالسكنى فيها ، ولهذا فقد كثرت الاحباس عليها لتقوم
بوظيفتها على خير وجه^(١٦) .

أما المدارس فقد أشار الونشريسي الى انتشارها وخصوصا في
الحواضر الكبرى ، وكانت معظم تلك المدارس تشتمل على غرف لسكنى
الطلاب الغرباء وللراحة في أوقات الفراغ ولخزن الامتعة . ويذكر
الونشريسي — ضمن إحدى فتاواه — أنه لا يمكن بالمدرسة الا من
بلغ عشرين سنة فما فوقها وأخذ في قراءة العلم ودرسه بقدر وسعة ،
ويحضر مجلس العلم وتلاوة القرآن صباحا ومساء ، فاذا سكن فيها
عشرة أعوام ولم تظهر نجابته أخرج منها جبرا ، لأنه يعطل الوقف^(١٧) .

(١٤) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ .

(١٥) المعيار ، ج ٢ ، ص ٥٠٢ . ويذكر الونشريسي أن الحال في المغرب
انتهى اليوم — أى أواخر العصر المريني — الى أن ينظر أحد العوام في
أوراق من الفقه ويقوم على الخوض فيها يهلكه المستمع منه أو يقف على
مسائل من الخلاف فيختار منها بحسب ما يوافقه من شتات المذاهب ثم
يتصدر للقول ويطلب الفتوى فيها ليس له به علم ، فيحلل هذا ويحرم ذاك
ويفتوى على الله الكذب . (نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٠٢) .

(١٦) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٧١ ، ج ٧ ، ص ٧ — ٨ ،
٣٠٣ ، محمد كمال عبد العزيز ، نفسه ، ص ٤٠ . ومن الجدير بالملاحظة

ومن أهم المدارس التي تعرض لها الونشريسي ضمن نوازله :
المدرسة الجديدة بمكناسة التي حبست عليها العديد من الاوقاف ، وكان
المدرس الذي يعين للتدريس بها يصدر له ظهير بتعيينه في تلك الوظيفة
يحدد فيه راتبه . وكان والد الفقيه عبد الله بن محمد العبدوسي ممن
قاموا بالتدريس في تلك المدرسة ، وتولى تدريس النحو علاوة على
العلوم الدينية والشرعية (١٨) .

ويشير الونشريسي أيضا الى مدرسة تازا وكانت تشتمل على مسجد
وعدد كبير من الغرف ، التي كان معظمها خاليا ، ولا يوجد من يسكنها (١٩) .

كذلك اشتهرت مدارس تلمسان بين مدارس المغرب ، وكانت لها
أوقاف واسعة ، ومن ذلك ربع محبس على طلاب مدرسة تلمسان في
سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م - ١٣٩٤م ، وقد عين المحبس في وثيقة وقفه ما يأخذه
كل واحد من أهل المدرسة ، من فقيه وامام واستاذ وطالب وهؤذن

أن بنى مرين اهتوا بانشاء الزوايا والوقف عليها ، فيذكر ابن ابي زرع أن
السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني قام ببناء الزوايا في الاماكن الخلوية
واوقف لها الاوقاف الكثيرة ، ويضيف ابن ابي دينار أن معظم تلك الزوايا
كانت تحوى مجموعة من الغرف بعضها مخصص لسكنى الطلبة والبعض
الآخر للتدريس ، علاوة على المسجد ومواضع القاصدين والفرياء .
(الذخيرة السنية ، ص ٩١ ، المؤنس في أخبار افريقية وتونس ، ص ١٥٥ ،
محمد كمال عبد العزيز ، نفسه ، ص ٤٠) .

(١٧) المعيار ، ج ٧ ، ص ٢٦٦ . وراجع أيضا : الحسن السائح ،
نفسه ، ص ١٤٩ .

(١٨) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٨ - ١٠ . أما الفقيه
العبدوسي - المذكور بالثن - فهو عبد الله بن محمد بن معطى العبدوسي
الفاسي ، كان عالما بارعا ، صالحا ، وتولى الفتيا بفاس كما خطب بجامع
القرويين بها ، وتوفي سنة ٨٤٩هـ . انظر (التنبكى ، نيل الابتهاج ،
ص ١٥٧ - ١٥٨) .

(١٩) المعيار ، ج ٧ ، ص ٨٦ .

وخادم ، كذلك قام السلطان الغنى بالله أبو زيان محمد بن موسى بن زيان بالحبس على مدرسة تلمسان^(٢٠) ، ويضيف الونشريسي مدرسة أخرى بتلمسان تسمى المدرسة اليعقوبية وهي تنسب الى مؤسسها السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (بويغ سنة ٦٥٦هـ)^(٢١) .

أما عن مدارس تونس = فهناك إشارة الى مدرسة قرب القنطرة^(٢٢) ، والمدرسة التوفيقية^(٢٣) ، ومدرسة ابن تافراجين الواقعة قرب قنطرة ابن ساكن داخل باب السويقة بتونس^(٢٤) ، وخصصت لها أحباس أوصى الحاجب ابن تافراجين^(٢٥) بوقفها عليها منها حمام يعرف بحمام القائد ابن الحكيم^(٢٦) .

(٢٠) المعيار ، ج ٧ ، ص ٢٣٧ ، ٣٦٣ . وعن كثرة المدارس بتلمسان انظر ايضا (نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٣٤ ، مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر ، ج ٢ ، مكتبة النهضة الجزائرية ، ١٣٥٠هـ ، ص ٣٨٤) .

(٢١) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٧٥ .

(٢٢) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٣٤ .

(٢٣) المدرسة التوفيقية او مدرسة التوفيق : كانت تقع بجوار جامع التوفيق قبالة زاوية الشيخ الزليجي بتونس ، وهي من بناء الاميرة عطف أم أمير المؤمنين السلطان محمد بن أبي زكريا الحفصي (بويغ سنة ٦٤٧هـ / ١٢٤٩ - ١٢٥٠م) . (ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص ١٣٤ - ١٣٥) .

(٢٤) المعيار ، ج ٦ ، ص ٩٨ ، الزركشي ، نفسه ، ص ١٠١ .

(٢٥) هو الوزير الحاجب أبو محمد عبد الله بن تافراجين ، كان من ذوى الجاه والنفوذ في عصر الدولة الحفصية ، تولى الحجابة للسلطان أبي بكر بن أبي زكريا الحفصي في سنة ٧٤٤هـ ، ثم ولى الوزارة لابنه أبي اسحاق ابراهيم في سنة ٧٥١هـ و توفي بتونس في سنة ٧٦٦هـ / ١٣٦٤ - ١٣٦٥م ودفن بديرسته . راجع : (الزركشي) نفسه ، ص ٦٨ ، ٧٣ ، ١٠١ ، السراج ، الطلل السندسية ، ج ٢ ، ص ١٧٦ - ١٧٧) .

(٢٦) المعيار ، ج ٦ ، ص ٩٨ .

ويذكر الونشريسي أن مدينة فاس — حاضرة بنى مرين — كانت
تشتغل على العديد من المدارس ، وأنه قدم لتدريس الفقه بأحدى تلك
المدارس في نهاية العصر المريني ، ويضيف بأن للمدرس بالمدرسة المذكورة
مرتبان أحدهما شهري والآخر سنوي^(٢٧) . ومن المدارس الأخرى
بفاس : المدرسة الفارسية نسبة إلى السلطان أبي عنان فارس بن أبي
الحسن المريني (ت سنة ٧٥٩هـ)^(٢٨) ، والتي كانت تشتمل على مسجد
وصومعة لدعاء الناس للصلاة^(٢٩) ، كذلك هناك مدرسة الخصة التي كان
امام مسجدتها يحصل على راتبه من أحباس المدرسة^(٣٠) ، كما وجدت
مدرسة تسمى بمدرسة الحلفائيين وهي من بناء السلطان أبي يوسف
يعقوب المريني في سنة ٦٧٠هـ / ١٢٧١ — ١٢٧٢م ، وكانت تقع بعمدة
القرويين^(٣١) .

(٢٧) المعيار ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ — ٣٥٤ .

(٢٨) نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٧١ .

(٢٩) نفس المصدر ، ج ٧ ، ص ٣٧١ .

(٣٠) نفس المصدر ، ج ٧ ، ص ٣٠٢ .

(٣١) نفس المصدر ، ج ٧ ، ص ٣٠٢ . وراجع أيضا : ابن مرزوق ،
المسند ، ص ٤٠٥ . وجدير بالذكر أنه وجدت بفاس عدة مدارس أخرى
— علاوة على ما ذكره الونشريسي — منها مدرسة العطارين ومدرسة
الصهريج والمدرسة الكبرى المعروفة بمدرسة الوادي ، ومن ناحية أخرى
اشتهرت مدينة سبتة بكثرة مدارسها فيذكر الاتصاري أن من مدارس بلده
سبتة مدرسة الشيخ المحدث أبي الحسن الشاربي السبتي والمدرسة الجديدة
التي بناها السلطان أبو الحسن المريني . أنظر (ابن مرزوق ، نفسه ،

ص ٤٠٥ — ٤٠٦ ، الاتصاري السبتي ، اختصار الاخبار ، ص ١٠٠ .
وعن مدارس فاس ، راجع أيضا : ابن فضل الله العمري ، وصف المغرب

ويتضح من بعض النوازل والفتاوى أن هناك العديد من الأشخاص
حبسوا كتباً لهم على طلاب العلم أو على المساجد لينتفع بها المصلون ،
وكانوا يحبسون الكتب على القراءة والمطالعة أو النسخ منها وغير ذلك
من وجوه الانتفاع^(٣٢) .

ب - المكتبات (خزائن الكتب) :

خصصت بعض المكتبات أو الخزائن في كثير من مدن المغرب وحواضره
خاصة في تونس وفاس وسبتة ، فيذكر الانصارى أن عدد الخزائن
العلمية بسبتة اثنتان وستون خزانة^(٣٣) ، كما يفيد الزركشي بوجود
خزانة كتب شهيرة بجامع الزيتونة بتونس أقامها السلطان أبو فارس
عبد العزيز بن أحمد الحفصي (تولى سنة ٨٧٩٦/١٣٩٣ - ١٣٩٤)^(٣٤) ،
ويضيف الونشريسي أن مدينة فاس كانت من المراكز العلمية الهامة في
بلاد المغرب ، وكان بها من غرائب كتب الفقه المالكي ما لا يوجد في
غيرها ، كما أنها « احتوت على شيء من الكتب الغربية التي لا يشاركها
من بلاد المغرب فيه غيرها ... »^(٣٥) .

مقتبس من مسالك الابصار ، نشر محمد المنوني ، ضمن كتاب ورقات عن
الحضارة المغربية ، ص ٢٩٥ ، عبد العزيز سالم ، بيوت الله مساجد ومعاهد ،
كتاب الشعب ، عدد ٧٨ ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٧) .

(٣٢) المعيار ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ .

(٣٣) أنظر : الانصارى السبتي ، اختصار الاخبار ، ص ١٠ ، ليفي
بروفنسال ، نفسه ، ص ١٠٨ .

(٣٤) تاريخ المولفين الموحدة بالمعصية ، ص ١١٦ .

(٣٥) المعيار ، ج ١ ، ص ٢١١ . وراجع حول النوازل المتعلقة باستعارة
الكتب : نفس المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

كذلك اشتهرت بعض حواضر المغرب بأسواق الكتب التي تترجر
بكثير من المعارف والفنون ، حيث كانت تتم الزايدة على الكتب بواسطة
الدلال حتى يصل الى أعلى سعر (٣٦) .

ج - العلماء والفقهاء والاسر العلمية الشهيرة :

المح الونشريسي من خلال النوازل والفتاوى الفقهية الى
العديد من الشخصيات العلمية والفقهية الشهيرة في المغرب ، ومن أمثلة
ذلك : الفقيه على بن عبد الحق الزرويلي المعروف بأبي الحسن
الصغير (٣٧) ، والفقيه عبد العزيز بن موسى الورياغلي (٣٨) ، وعبد الرحيم
ابن ابراهيم اليزناسني قاضي الجماعة بفاس سنة ٨١٢هـ / ١٤٠٩م -
١٤١٠م ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز قاضي مكتبة سنة
٨١٢هـ ، وابن الضابط السفاقي مفتي سفاقي الذي قتل على أيدي
النصارى عند اغارتهم على المدينة سنة ٥٤٣هـ / ١١٤٨م - ١١٤٩م ،
والامام المحدث محمد بن مرزوق (ت ٨٤٢هـ) مستوطن فاس الذي

(٣٦) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٥٧ .

(٣٧) ابو الحسن الصغير من أبرز فقهاء المغرب الاقصى في العصر
المريني ، ولي قضاء تازة في عهد السلطان ابي يعقوب يوسف المريني ثم
تولى قضاء فاس ، ويصفه الونشريسي بالعدالة والامانة والثقة ، واليه
انتهت رئاسة الفقه بالمغرب الاقصى في زمانه ، وتوفي سنة ٧١٩هـ / ١٣١٩م .
راجع : (المعيار ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، المقرئ ، ازهار الرياض ، ج ٣ ، ص ٢٣
هـ ٣ ، عبد الله كنون ، التبوغ المغربي ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٤ -
٢١٥) .

(٣٨) تولى الفقيه عبد العزيز الورياغلي الخطابة والصلوة بجامع
القرويين بفاس ، وتوفي سنة ٨٨٠هـ / ١٤٧٥م - ١٤٧٦م . (المعيار ، ج ٢ ،
ص ٤٨٧) .

قام بشرح كتاب الشفا للقاضي عياض^(٣٩) ، والفقيه الفشتالي^(٤٠) قاضي
فاس ومن أبرز الملازمين لمجلس السلطان أبي الحسن الميرني .

وقد أمدنا الونشريسي بتراجم مفصلة عن بعض العلماء والفقهاء
نذكر منهم على سبيل المثال الفقيه الشريف التلمساني^(٤١) وأبو زيد
عبد الرحمن التازي^(٤٢) وابن البقال^(٤٣) وغيرهم .

(٣٩) المعيار ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ج ٤ ، ص ١٢١ . وعن أسرة بني
مرزوق راجع : الرصاع ، فهرست الرصاع ، تحقيق محمد العنابي ،
ص ٣٦ - ٤١ .

(٤٠) هو الفقيه الخطيب القاضي محمد بن أحمد بن عبد الملك
الفشتالي ، ينتمي الى بيت علم وصلاح بفاس ، وتولى قضاء الجماعة
بفاس ، وقام بتدريس الدونة بمدرسة العطارين ، كما كان خطيبا بالمدرسة
التي بناها السلطان أبو عنان غارس الميرني بازاء باب المحروق بفاس ،
وتوفي سنة ٧٧٩هـ / ١٣٧٧ - ١٣٧٨ م . راجع : (ابن الاحرار ، ثمر الجبان ،
ص ٣٥٨ - ٣٦٦ ، المعيار ، ج ٦ ، ص ٤١ ، ابن مرزوق ، المسند ،
ص ٢٦٨) .

(٤١) هو الشريف محمد الحسني التلمساني يعرف بالعلوي نسبة الى
قرية العلويين من أعمال تلمسان ، اخذ العلم عن شيوخ بلده تلمسان ، ثم
ارتحل الى تونس فأخذ عن الشيخ القاضي ابن عبد السلام ثم عاد الى
تلمسان وانتسب الى تدريس العلوم وبثها فعلا المغرب معارفا وتلاميذا ،
الى أن توفي بتلمسان سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩ - ١٣٧٠ م . (المعيار ، ج ١٢ ،
ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٤٢) هو أبو زيد عبد الرحمن بن العشاب التازي ، تلقى علوم النحو
وشارك في التفسير والحديث ، وكان ثاقب الفهم مجتهدا في العبادة ، وتوفي
في مدينة تازا سنة ٧٢٤هـ / ١٣٢٣ - ١٣٢٤ م . (نفس المصدر السابق ،
ج ١٢ ، ص ٢٩٠) .

(٤٣) هو الفقيه أبو عبد الله محمد بن البقال التازي ثم الفاسي ،

ومن ناحية أخرى لم يغفل الونشريسي الإشارة الى بعض الاسر
العلمية الشهيرة في المغرب ، ومن ذلك بنى ابن صاحب الصلاة - من
أعيان تلمسان - ، وأسرة العقباني بحاضرة تلمسان (في القرن ٥٨ /
١٤م) ، وبنى اليزناسني بفاس^(٤٤) .

أخذ في علم التفسير والفقه ، وكان له حظ وافر في الادب واللغة والشعر
والعروض ، وقام بتدريس الفقه في أواخر حياته ، توفي بفاس سنة ٧٢٥هـ .
(نفس المصدر ، ج ١٢ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١) .

(٤٤) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤٧ ، ط ١٢ ، ج ٦ ، ص ٥ ،
٤١ - ٤٢ . وانظر أيضا : ابن الأحمر ، نثر الجمان ، ص ٣٦٧ ، ٣٥ ،
المقرئ ، ازهار الرياض ، ج ٣ ، ص ٢٥ ، ١٥ ، ٢ ، التنبكتي ، نيل الابتهاج ،
ص ٧١ .

الملاحف

ملحق رقم (١)

وثيقة تحبیس بمدينة فاس

(مؤرخة بعام ٧٢٩هـ / ١٣٢٨ - ١٣٢٩م - فی العصر المرینی)

(نقلا من المعیار ، ج ٧ ، ص ١٨٨ - ١٨٩)

« حبست الشریفة فاطمة بنت أبی عبد الله محمد بن أبی الحسن
على الحسنی على ولدها أبی عبد الله محمد بن أبی محمد بن عبد الله بن
حدون (أو حدوب) جمیع (كذا وكذا) بمنافعه ومرافقه وكافة حقوقه
الداخلة فی ذلك والخارجة عنه وبكل حق هو لذلك كله ومنه ومعلوم
له ومنسوب الیه تحبیساً صحیحاً صدقة ووفقاً مؤبداً دائماً لا یبدل
عن حالته ولا یغیر عن سنته حتی یرثه الله تعالى قائماً بأصوله محفوظاً
بفصوله وارث الارض ومن علیها وهو خیر الوارثین ، أوجبت به الحبسة
الشریفة فاطمة المذكورة لولدها أبی عبد الله محمد المذكور الانتفاع طول
حیاته ومدى عمره فاذا مات ولدها المذكور فیرجع الحبس المذكور الى
أولاده الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثیین ، ومن انقرض من بنیه
الذكور من غیر عقب كان نصیبه للباقی من اخوته ذكورهم واناثهم للذكر
مثل حظ الانثیین حسبما ذكر ... وكذلك یكون الحبس المذكور على
أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم ، فان انقرضوا
عن آخرهم ولم یبق لهم عقب ... فیرجع الحبس المذكور الى أولى

الناس بالمحبسة المذكورة وأقربهم اليها *** بعد أن يخرج من غلة الحبس المذكور ما يصلح به ما عسى أن يتهدم منه ليستبقى بذلك منفعة ويستدام به فائدة ، فمن سعى في تبديله ، فالله حسيبه وسائله ومتولى الانتقام منه وسيعلم الذين ظالموا أى منقلب ينقلبون ، وتخلت المحبسة المذكورة عن ذلك كله تخليا تاما واحتاز ذلك كله من يدها بالمحوز التام على ما يجب *** وشهد على المحبسة فاطمة المذكورة وولدها أبى عبد الله محمد المذكور ، بالمذكور عنها فى هذا الرسم من أشهاده بذلك كله على أنفسهما فى صحة وطوع وجواز وعرفهما ، وذلك كله فى الثامن عشر لشهر رجب الفرد على تسعة وعشرين وسبعمائة * .

ملحق رقم (٢)

وثيقة تحبیس الشيخ ابن خنوسة وأمه فاطمة بنت الزرهونى بفاس
(مؤرخة بعام ٥٧٩١هـ / ١٣٨٨ - ١٣٨٩م - فى العصر المرينى)

« نص الشيخ الأوجه الأفضل أبو زيد عبد الرحمن بن الشيخ الاجل المبرور المرحوم أبى عبد الله محمد بن خنوسة وأمه المصونة فاطمة بنت الشيخ الفقيه الاجل المرحوم أبى الفضل الزرهونى بأنه مهما حدث بهما حدث الموت الذى لا بد منه *** فيخرج عنهما بعد وفاتهما من ثلث متروكهما من قليل الاشياء وكثيرها جليلها وحقيرها عقارا كان ذلك أو غيره جميع الجنان الزيتون الكائن (بكذا) وحظ فاطمة الخاص بها دونه المعروف (بكذا) وجميع الساجطين المشتركين بينهما اللذين (بكذا وجميع الكذا) ، ويعطى ذلك كله لأول ولد يولد حيا لولدى عبد الرحمن الموصى المذكور محمد وعائشة الصغيرين الآن ذكرًا كان الولد أو أنثى على حسب السواء بين ولدى الولدين المذكورين والاعتدال ويكون ذلك حبا عليهما وعلى أعقابهما ما تتاسلوا وامتدت قروعهما على السواء بينهم والاعتدال،

فان انقرض الشقيقان محمد وعائشة المذكوران عن غير عقب فيرجع ذلك لولدى أخت عبد الرحمن المذكور وهما حفيدا فاطمة المذكورة للبنت ، محمد ورحمة ابنا الشيخ الأوجه الحاج المكرم أبي العباس أحمد بن راشد بالسواء بينهما والاعتدال وعلى أعقابهما *** فان انقرضوا وانقرض عقبهم فيرجع ذلك وقفا مظلدا وحسبا مؤبدا على جامع الصابرين من أوزقور من داخل باب الفتوح أحد أبواب فاس المحروسة *** وعرف قدره وشهد بذلك عليهما في صحة وطوع وجواز وعرفهما وذلك في عشي يوم الثلاثاء الخامس رجب عام احدى وتسعين وسبعمائة .. « (١) » .

ملحق رقم (٣)

وثيقة تحبیس مقطع أحجار بسببة (غير مؤرخة)

« حبس على بن حميد السفياني على أبي سعيد بن محمد السبتي جميع مقطع ابن كليب والغرس القائم به ، وعلى عقبه وعقب عقبه ما تناسلوا وامتدت فروعههم الذكر والانثى في ذلك سواء *** ومن مات منهم من غير عقب رجع نصيبه لمن بقى من عقب الذكور أو من عقب الاناث ، وان انقرض الحبس عليه وعقبه ولم يبق منهم أحد رجع الحبس المذكور الفقراء والمساكين المقيمين بضريح الشيخ أبي العباس السبتي ينتفعون بخلته *** « (٢) » .

(١) عن الوثائريسي ، المعيار ، ج ٧ ، ص ٣١١ .

(٢) انظر : نفس المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٤٣ .

المراجع

أولا - المصادر المخطوطة :

- ١ - ابن أبي فراس : كتاب أكريات السفن ، مخطوط بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ١١٥٥ .
- ٢ - ابن الجياب المرادي : التقريب والتيسير لافادة المبتدىء بمصناعة مساحة السطوح ، مخطوط بالاسكوريال تحت رقم ٩٢٩ .
- ٣ - ابن القاسم : المقصد المحمود في تلخيص العقود ، مخطوط بمعهد ميغيل آسين بمديرية ، تحت رقم ٥ .

ثانيا - المصادر المطبوعة :

- ١ - ابن أبي دينار : المؤنس في أخبار افريقية وتونس ، تحقيق محمد شمام ، تونس ، ١٣٨٧ هـ .
- ٢ - ابن أبي زرع : الانيس المطرب بروض القرطاس ، طبعة أوبسالة ، ١٨٤٣ م .
- ٣ - ابن أبي زرع : الذخيرة السننية في تاريخ الدولة المرينية ، الرباط ، ١٩٧٢ م .
- ٤ - ابن اثير : الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، طبعة بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٥ - ابن الاحرر : نثير الجمان ، تحقيق محمد رضوان الداية ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

٦ — ابن الخطيب : أعمال الاعلام ، ق ٣ ، تحقيق مختار العبادي
وابراهيم الكتاني ، الدار البيضاء ، ١٩٦٤م .

٧ — ابن الخطيب : مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب
والاندلس ، تحقيق مختار العبادي ، الاسكندرية ١٩٨٣م .

٨ — ابن الصغير : أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق محمد ناصر
وابراهيم بحار ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٩ — ابن القاضي : درة الحجال في أسماء الرجال ، تحقيق الاحمدى
أبو النور ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

١٠ — ابن القطان : نظم الجمان ، تحقيق محمود على مكي ، مطبوعات
جامعة محمد الخامس ، الرباط ، بدون تاريخ .

١١ — ابن حزم : الفصل في الملل والاهواء والنحل ، نشر دار الفكر ،
١٩٨٠م .

١٢ — ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، طبعة بيروت ، ١٩٧٩م .

١٣ — ابن خلكان : وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق احسان
عباس ، بيروت ، ١٩٧٠م .

١٤ — ابن سلون الكتاني : العقد المنظم للحكام ، على هامش كتاب
تبصرة الحكام لابن فرحون ، طبعة بيروت ، مصورة من
طبعة مصر ١٣٠١هـ .

١٥ — ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، نشر ليفي بروفنسال ،
المعهد العلمي الفرنسي ، القاهرة ١٩٥٥م .

١٦ — ابن عذاري المراكشي : البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب
ج ١ ، نشر كولان ليفي بروفنسال ، طبعة بيروت ، بدون
تاريخ .

- ١٧ — ابن عذارى المراكشي : قطعة من البيان المغرب ، ج ٤ ، تحقيق احسان عباس ، بيروت ١٩٦٧م .
- ١٨ — ابن مرزوق : المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن ، تحقيق ماريّا خيسوس بينيرا ، الجزائر ، ١٩٨١م .
- ١٩ — ابن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
- ٢٠ — الادريسي : صفة المغرب ومصر والسودان والاندلس من كتاب نزهة المشتاق ، طبعة ليدن ، ١٨٩٤م .
- ٢١ — الانصاري السبتي : اختصار الاخبار ، نشر ليفي بروفنسال ، مجلة هسبرس ، ١٩٣١م .
- ٢٢ — بابا التبتكتي : نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، على هامش كتاب الديباج المذهب لابن فرحون ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢٣ — البكري : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، طبعة مكتبة المثنى ببغداد ، بدون تاريخ .
- ٢٤ — البيذق : أخبار المهدي بن تومرت ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، الجزائر ١٩٧٥م .
- ٢٥ — التجاني : رحلة التجاني ، نشر المطبعة الرسمية ، تونس ، ١٩٥٨م .
- ٢٦ — الحسن الوزان (ليو الافريقي) : وصف افريقيا ، ترجمة عبد الرحمن حميدة ، منشورات جامعة الامام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٣٩٩هـ .

٢٧ — الحميري : الروض المعطار في خبر الاقطار ، تحقيق احسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٥م .

٢٨ — السراج الاندلسي : الحلل السندسية في الاخبار التونسية ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٢٩ — السقطي : كتاب آداب الحسبة ، نشر كولان وليفي بروفنسال ، باريس ، ١٩٣١م .

٣٠ — السلاوي الناصري : الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى ، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري ، الدار البيضاء ، ١٩٥٤م .

٣١ — الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، تحقيق محمد ماضور ، تونس ، ١٩٦٦م .

٣٢ — العزفي : الدر المنظم في مولد النبي المعظم ، نشر لاجرانخا ، مجلة الاندلس ، مدريد ١٩٦٩م .

٣٣ — النعيريني : عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق رابح بونار ، الجزائر ، ١٩٧٠م .

٣٤ — محمد أبو راس الجربي : مؤنس الأحبة في أخبار جربة ، تحقيق محمد المرزوقي ، تونس ، ١٩٦٠م .

٣٥ — المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق محمد سعيد العريان ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

٣٦ — المقرئ : أزهار الرياض في أخبار عياض ، نشر صندوق احياء التراث الاسلامي ، الرباط ، ١٩٧٨م .

٣٧ — المقرئ : نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، تحقيق يوسف البقاعى ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٣٨ — مؤلف مجهول : الاستبصار فى عجائب الامصار ، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد ، الاسكندرية ، ١٩٥٨م .

٣٩ — الوئشريسى : المعيار العربى ، نشر وزارة الاوقاف المغربية ، ١٩٨١م .

٤٠ — يحيى بن عمر : أحكام السوق ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ومحمود مكى ، نشر الشركة التونسية ، ١٩٧٥م .

ثالثا — المراجع الغربية لتحديثة والمعرفة :

١ — ابراهيم حركات : الحياة الاقتصادية فى العصر المرينى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، عدد ٣ — ٤ ، سنة ١٩٧٨م .

٢ — أحمد شلبى (دكتور) : التربية والتعليم عند المسلمين ، ضمن دراسات فى الحضارة الاسلامية ، مجلد ١ ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

٣ — أحمد محمد الطوخى (دكتور) : مظاهر الحضارة فى مملكة غرناطة ، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب الاسكندرية ، ١٩٧٨م .

٤ — أحمد مختار العبادى (دكتور) : الاسلام فى أرض الاندلس ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ١٩٧٩م .

٥ — أحمد مختار العبادى : دراسات فى تاريخ المغرب والاندلس ، الاسكندرية ١٩٦٨م .

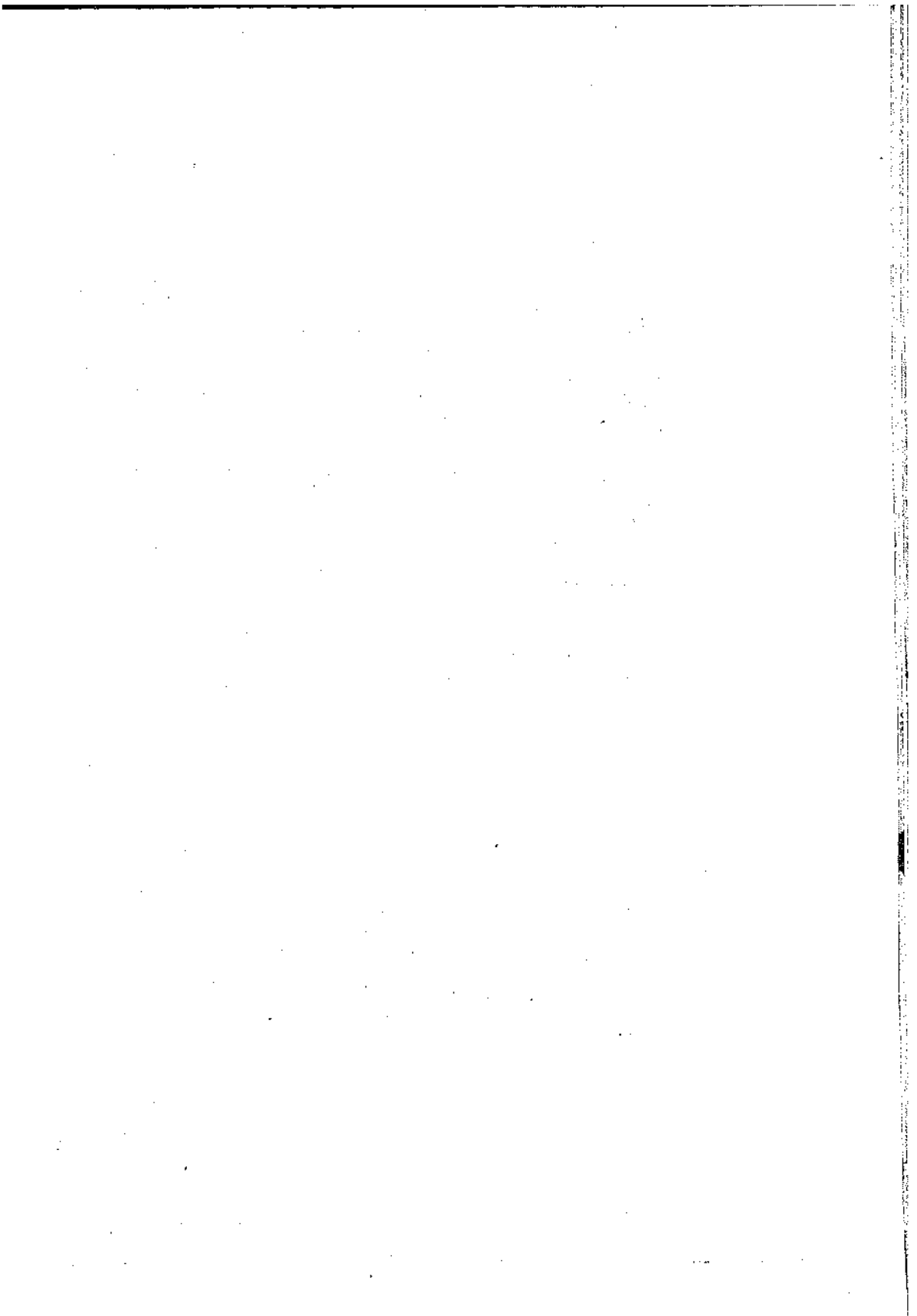
- ٦ - برنشفيك : تاريخ افريقية في العهد الحفصي ، ترجمة حماد الساحلي ، دار الغرب ، بيروت ١٩٨٨م .
- ٧ - جوليان : تاريخ افريقيا الشمالية ، ترجمة محمد مزالي ، والبشير ابن سلامة ، تونس ١٩٧٨م .
- ٨ - الجيب الجحاني : المغرب الاسلامي - الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ق ١ ، تونس ١٩٧٧م .
- ٩ - حسن حسني عبد الوهاب : ورقات عن الحضارة العربية بافريقية التونسية ، الطبعة الثانية ، تونس ، ١٩٧٢م .
- ١٠ - حسين مؤنس (دكتور) : فجر الاندلس ، الدار السعودية للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .
- ١١ - حمدي عبد المنعم حسين (دكتور) : مجتمع قرطبة في عصر الدولة الاموية ، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب الاسكندرية ، ١٩٨٤م .
- ١٢ - رضوان البارودي (دكتور) : أضواء على المسيحية والمسيحيين في المغرب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- ١٣ - سحر سالم (دكتورة) : مظاهر الحضارة في بطليوس ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، نوقشت بآداب الاسكندرية ، ١٩٨٧م .
- ١٤ - سعد زغلول عبد الحميد (دكتور) : تاريخ المغرب العربي ، الاسكندرية ، ١٩٧٨م .
- ١٥ - سعد غراب : كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٦ سنة ١٩٧٨م .

- ١٦ - سعيد عاشور (دكتور): الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية ،
مجلة عالم الفكر ، مجلد ١١ ، الكويت ، ١٩٨٠م .
- ١٧ - السيد عبد العزيز سالم (دكتور) : تاريخ المغرب في العصر
الإسلامي ، نشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،
١٩٨٢م .
- ١٧م - السيد عيد العزيز سالم (دكتور) : بيوت الله مساجد ومعاهد ،
ج ٢ ، كتاب الشعب ، ١٩٦٠م .
- ١٨ - السيد عبد العزيز سالم (دكتور) : قرطبة حاضرة الخلافة في
الاندلس ، طبعة بيروت ، ١٩٧١م .
- ١٩ - صالح بن قرية : المسكوكات المغربية ، نشر المؤسسة الوطنية
للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٦م .
- ٢٠ - عبد العزيز الاهواني (دكتور) : ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام
اللخمي في لحن العامة ، ج ٢ ، مجلة معهد المخطوطات ،
١٩٥٧م .
- ٢١ - عبد الله كنون : النبوغ المغربي ، ج ١ ، طبعة بيروت ، ١٩٧٥م .
- ٢٢ - عز الدين موسى (دكتور) : النشاط الاقتصادي في المغرب
الإسلامي ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- ٢٣ - كمال أبو مصطفى (دكتور) : الاحباس في الاندلس ، دار نشر
الثقافة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .
- ٢٤ - كمال أبو مصطفى (دكتور) : مالقة الإسلامية في عصر الطوائف ،
دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م .
- ٢٥ - ليفي بروفنسال : سلسلة محاضرات عامة في أدب الاندلس
وتاريخها ، ترجمة عبد الهادي شعيرة ، الإسكندرية ١٩٥١م .

- ٢٦ - مارسية : بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الاسلامى ، ترجمة
محمود هيكى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩١م .
- ٢٧ - محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الاسلامية ، دار الفكر العربى ،
القاهرة ، ١٩٨٧م .
- ٢٨ - محمد عادل عبد العزيز (دكتور) : التربية الاسلامية فى المغرب ،
القاهرة ، ١٩٨٧م .
- ٢٩ - محمد العروسى المطوى : السلطنة الحفصية ، نشر دار الغرب
الاسلامى ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ٣٠ - محمد عبد الحميد (دكتور) : تاريخ التعليم فى الاندلس ، نشر
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٢م .
- ٣١ - محمد محمد أمين (دكتور) : الاوقاف والحياة الاجتماعية فى
مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ٣٢ - محمود اسماعيل عبد الرازق (دكتور) : الخوارج فى بلاد المغرب ،
ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
- ٣٣ - مصطفى أبو ضيف (دكتور) : أثر العرب فى تاريخ المغرب ،
الاسكندرية ، ١٩٨٢م .
- ٣٤ - هوبكنز : النظم الاسلامية فى المغرب فى القرون الوسطى ، ترجمة
أمين الطيبى ، المذار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ،
١٩٧٧م .

رابعاً - المراجع الأجنبية :

- 1 — Aguado Bleye : Manual de historia de Espana, t, 1, Madrid, 1947.
- 2 — Asin (J. Oliver) : Machshar = Cortijo, origenes Y nomenclatura arabe, Al-Andalus, Madrid, 1945.
- 3 — Castro Maria Del Rivero : La moneda arabigo espanola, Madrid, 1933.
- 4 — Chalmeta (Pedro) : El-Senor del Zoco en Espana, Madrid, 1979.
- 5 — Codera (F.) : Decadencia Y desaparacion de los Almoravides, Zaragoza, 1899.
- 6 — Dozy : Noms de Vetements, Amsterdam, 1843.
- 7 — Joaquin Vallvé : Notas de metrologia hispano-arabe, al-Andalus, Madrid, 1977.
- 8 — Levi-Provencal : Histoire de l'Espagne musulmane, Paris, 1967.
- 9 — Ouahiba Baghli : Chaussures traditionnelles Algeriennes, Alger, 1977.
- 10 — Prieto Y Vives : Indicacion de Valor en Las monedas arabigo espanola, en Homenaze a F. Codera, Zaragoza, 1904.



المحتويات

تمهيد ٥

الفصل الأول

مظاهر الحياة الاجتماعية في المغرب في العصر الاسلامي

- اولا : الاسرة وأهم المشكلات الاسرية ١١
ثانيا : الرعاية الاجتماعية والاعاق في المغرب ٢٤
ثالثا : ملاحظات حول بعض الفئات والطوائف الاجتماعية في
المغرب ٣٤
رابعا : العادات والتقاليد والاعراف ٤١
خامسا : المزي ووسائل الزينة ٤٧
سادسا : بعض مظاهر الفساد والانحلال الخلقي في المجتمع
المغربي ٤٩

الفصل الثاني

بعض مظاهر الحياة الاقتصادية في المغرب

- اولا : الزراعة ٥٧
ثانيا : المعادن والصناعات والنظم الصناعية ٦٦
ثالثا : النظم التجارية ٦٩

الفصل الثالث

مظاهر الحياة الدينية

- ٩٣ أ - الفرق والمذاهب الدينية في المغرب
- ٩٧ ب - بعض الحركات الدينية الهدامة والاصلاحية
- ١٠٥ ج - التصوف في المغرب
- ١٠٩ د - المساجد والزوايا ودورها في المجتمع المغربي

الفصل الرابع

بعض مظاهر الحياة العلمية

- ١١٣ أ - دور العلم في المغرب
- ١٢١ ب - المكتبات
- ١٢٢ ج - العلماء والفقهاء والاسر العلمية الشهيرة

الملاحق

- ١٢٥
- ١٢٨ خريطة المغرب الاسلامي

المراجع

- ١٢٩
- ١٣٩ المحتويات

Y.O.T.

02

Biblioteca Alexandrina
CULTURAL



0298507